

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجبل الغربي

كلية المحاسبة - غريان

قسم الاقتصاد

تقييم الأداء الاقتصادي للشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة

(دراسة تطبيقية على مصنع قرجي للسميد)

خلال الفترة (2000 - 2010م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية

((الماجستير)) في الاقتصاد بتاريخ 19 | 10 | 2015م

إعداد الطالب

عبد الحميد مفتاح إمام

إشراف

د - محمد خليفة معيوف

العام الجامعي 2015 - 2016م

تقييم الأداء الاقتصادي للشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة

(دراسة تطبيقية على مصنع قرجي للسميد)

خلال الفترة (2000 - 2010م)

إعداد الطالب

عبد الحميد مفتاح إمام

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 19|10|2015م وتم إيجازها

المشرف

د - محمد خليفة معيوف

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم	التوقيع
1 - د. محمد خليفة معيوف	مشرفاً ومقرراً .....
2 - د. مصطفى عبد الله البوسيفي	ممتحناً خارجياً .....
3 - د. محمد عامر الحمادي	ممتحناً داخلياً .....

يعتمد / مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

.....

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا بِإِلٰهٍ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِیْمُ الْحَكِیْمُ﴾

صدق الله العظيم

آیه (32) من سورة البقرة

## الإهداء

إلى أبي وأمي ، ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً.

إلى زوجتي وأولادي على صبرهم معي حتى أنجزت هذا العمل .

إلى أصدقائي الأوفياء.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع .

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان :

**تقييم الأداء الاقتصادي للشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة**

**(دراسة تطبيقية على مصنع قرجي للسميد) خلال الفترة (2000 - 2010م) .**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص ، باستثناء ما تمت الإشارة

إليه حيثما ورد ، وإن هذه الرسالة ككل ، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب

علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى .

التوقيع .....

## الشكر والتقدير

أولاً / الشكر لله سبحانه وتعالى الذي مكّني من إنجاز هذه الرسالة بعد عناء طويل فله الحمد على ما أعطى وأسأله التوفيق مستقبلاً.

ثانياً / أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للدكتور/ مصطفى الصالحين الهوني** المشرف على الرسالة في بدايتها والتي حالت الظروف دون حضور مناقشتها والشكر والتقدير **للدكتور/ محمد خليفة معيوف** الذي قبل مشكوراً أن يحل محل المشرف السابق ، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأساتذة الذين تفضلوا بتدريسي وأخص بالذكر **الدكتور/ محمد عامر الحمادي و الدكتور/ مصطفى عبد الله البوسيفي** ، كما أتقدم بالشكر العميق لكل العاملين بمصنع قرجي للسميد لمساهماتهم في توفير المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة وأخص بالذكر **الأخ / نور الدين أنبيه** . مدير الشؤون الإدارية و المالية بمصنع قرجي للسميد ، وشكري وتقديري إلى كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الرسالة على هذا الشكل .

## ملخص الرسالة

يعتبر مصنع قرجي للسميد من الوحدات الإنتاجية الصناعية التي تضمنتها خطط وبرامج التصنيع في ليبيا

حيث يعمل على توفير وتغطية جزء من الطلب المحلي من مادة السميد التي تعد من الصناعات المحلية وبالتالي فإن هذه الرسالة تهتم بموضوع تقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد . وذلك للتعرف على مدى كفاءته في استخدام الموارد المتاحة ، ومعرفة أوجه القصور في انخفاض مستوى الإنتاج والذي يتمثل في انخفاض المستهدف السنوي من خلال تطبيق بعض مؤشرات ومعايير الأداء الاقتصادي للمشروعات الصناعية ، وقد بنيت هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها : وجود انخفاض في مستوى الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد ، وهذا الانخفاض ناتج عن :

- انخفاض في استغلال و استخدام الطاقات الإنتاجية للمصنع .
- انخفاض صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط المصنع.
- انخفاض الأرباح المتحصل عليها من مبيعات المصنع.

وقد قسمت الدراسة إلى مجموعة من الفصول والمباحث ، فتناول الفصل التمهيدي مدخل للدراسة من خلال استعراض إطارها النظري ، أما الفصل الأول : فقد خصص لتسليط الضوء على موضوع تنمية الصناعات الليفية ، حيث تناول المبحث الأول . المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية المتمثلة في مفهوم التنمية وأهدافها ومعوقاتهما ، أما المبحث الثاني . فتناول دور الصناعة في التنمية الاقتصادية ، المتمثل في أهمية الصناعة والتصنيع للتنمية ، وإستراتيجية الصناعة في الاقتصاد الليبي من خلال الخطط الاقتصادية وتناول الفصل الثاني : مفاهيم ومؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي ، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم تقييم الأداء الاقتصادي المتمثلة في مفهوم وأهمية تقييم الأداء الاقتصادي ووظائفه وأهدافه وكيفية تقييمه وأنواعه والمشاكل التي تواجهه ، بينما تناول المبحث الثاني . مؤشرات ومعايير الأداء الاقتصادي والتي من أهمها المؤشرات والمعايير المتعلقة بالإنتاج والطاقات الإنتاجية و المؤشرات والمعايير المتعلقة بالإنتاجية والكفاءة الإنتاجية والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالجوانب المالية والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالمبيعات وكفاءة الإدارة ، و تناول الفصل الثالث : تقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد ، حيث تناول المبحث الأول . نبذة مختصرة عن الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ومصنع قرجي للسميد ، بينما تناول المبحث الثاني . مراحل الإنتاج والهيكل التنظيمي بمصنع قرجي للسميد ، وتناول المبحث الثالث . تطبيق مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي المشار إليها أعلاه على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصنع ومن خلال تطبيق هذه المؤشرات والمعايير على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصنع توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تثبت صحة الفرضية التي بنيت عليها وصحة جزئياتها، وأهم هذه النتائج :

1- انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية للمصنع ، حيث لم تتجاوز الطاقة الفعلية إلى كل من الطاقة التصميمية والمستهدفة في المتوسط (55.9%) ، (74.3%) على التوالي ، مما يدل على أن المصنع لم يتمكن من

استغلال أو استخدام طاقته الإنتاجية بالكامل خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يثبت صحة الجزئية الأولى من فرضية الدراسة التي تنص على (انخفاض في استغلال أو استخدام الطاقات الإنتاجية للمصنع) مما يعزز صحة الفرضية الرئيسية للدراسة .

2- انخفاض مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من صافي القيمة المضافة خلال جميع سنوات الدراسة حيث لم تتجاوز في المتوسط (24%) أو ما يعادل (58%) من سنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط المصنع خلال فترة الدراسة ، مما يثبت صحة الجزئية الثانية من الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على (انخفاض صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط المصنع) الأمر الذي يعزز صحة الفرضية الرئيسية .

3 – انخفاض نسبة هامش صافي الربح ، حيث لم تتجاوز في المتوسط (14.2%) أو ما يعادل (62.6%) من سنة الأساس ، مما يثبت صحة الجزئية الثالثة من الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على (انخفاض الأرباح المتحصل عليها من مبيعات المصنع) ، مما يعزز صحة الفرضية الرئيسية .

وعلى ذلك توصلت الدراسة إلى قبول الفرضية الرئيسية التي بنيت عليها الدراسة وهي (وجود انخفاض في مستوى الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسويد). وبناءً على ذلك تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها معالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه المصنع ، ومن أهم هذه التوصيات والاقتراحات ما يلي :

- 1 - العمل على رفع مستوى الطاقة الفعلية للمصنع من خلال الآتي :
  - القيام بتطوير وتحديث الآلات والمعدات الخاصة بالمصنع حتى تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية .
  - العمل على توفير قطع الغيار ، ومستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب .
  - الإسراع في الإفراج عن القمح داخل المواني الليبية .
- 2 – العمل على رفع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالمصنع ، والتركيز على زيادة صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط المصنع من خلال الآتي :
  - زيادة كميات الإنتاج و تخفيض تكاليف الإنتاج وخصوصاً المستلزمات السلعية.
  - تشجيع العاملين بالمصنع ، من خلال زرع روح التعاون بين الإدارة والأفراد العاملين بالمصنع للحصول على أفضل إنتاج ممكن .
  - العمل على تقليل تكاليف المستلزمات السلعية من خلال تشجيع المشاريع الزراعية الوطنية لزراعة القمح والحد من استيراده .



3 - العمل على تحقيق صافي هامش ربح مرضي يضمن استمرار المصنع ومساعدته على تجديد أصوله والتوسع في قدرته الإنتاجية من خلال تخفيض تكاليف المبيعات .

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية.
ب	الإهداء.
ج	الإقرار
د	الشكر وتقدير.
هـ	ملخص الرسالة.
ح	فهرس المحتويات.
ي	فهرس الجداول.
ك	فهرس الأشكال البيانية.
1	<b>الفصل التمهيدي :</b>
1	المقدمة.
1	أولاً : مشكلة الدراسة.
2	ثانياً : فرضيات الدراسة.
2	ثالثاً : أهداف الدراسة.
2	رابعاً : أهمية الدراسة.
2	خامساً : منهجية الدراسة.
3	سادساً : حدود الدراسة.
3	سابعاً : الدراسات السابقة.
6	<b>الفصل الأول : تنمية الصناعات الليبية.</b>
7	<b>المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية.</b>
7	أولاً : مفهوم التنمية الاقتصادية.
8	ثانياً : أهداف التنمية الاقتصادية.
9	ثالثاً : معوقات التنمية الاقتصادية.
12	<b>المبحث الثاني : دور الصناعة في التنمية الاقتصادية.</b>
12	أولاً : أهمية الصناعة والتصنيع للتنمية.
14	ثانياً : إستراتيجية الصناعة الليبية من خلال (الخطط الاقتصادية).
22	<b>الفصل الثاني: مفاهيم ومؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي.</b>
23	<b>المبحث الأول : مفاهيم تقييم الأداء الاقتصادي.</b>
23	أولاً : مفهوم تقييم الأداء الاقتصادي.
23	ثانياً : أهمية تقييم الأداء الاقتصادي.
24	ثالثاً : وظائف تقييم الأداء الاقتصادي.

25	رابعاً : أهداف تقييم الأداء الاقتصادي.
25	خامساً : كيفية تقييم الأداء الاقتصادي
26	سادساً : أنواع تقييم الأداء الاقتصادي.
28	سابعاً : المشاكل التي تواجه عملية تقييم الأداء الاقتصادي.
29	<b>المبحث الثاني : مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي.</b>
29	أولاً : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالإنتاج والطاقة الإنتاجية.
32	ثانياً : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالإنتاجية والكفاءة الإنتاجية.
36	ثالثاً : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالجوانب المالية .
39	رابعاً : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالمبيعات وكفاءة الإدارة.
40	<b>الفصل الثالث : الإطار العملي لتقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد.</b>
41	<b>المبحث الأول : نبذة عن الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ومصنع قرجي للسميد.</b>
41	أولاً : تأسيس الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة.
41	ثانياً : تأسيس مصنع قرجي للسميد.
43	<b>المبحث الثاني : مراحل الإنتاج والهيكل التنظيمي للمصنع.</b>
43	أولاً : مراحل الإنتاج.
44	ثانياً : الهيكل التنظيمي للمصنع.
47	<b>المبحث الثالث : تقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد.</b>
47	أولاً : تقييم أداء المصنع باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاج والطاقة الإنتاجية.
51	ثانياً : تقييم أداء المصنع باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية.
69	ثالثاً : تقييم أداء المصنع باستخدام المؤشرات والمعايير المالية.
87	رابعاً : تقييم أداء المصنع باستخدام المؤشرات والمعايير المتعلقة بالمبيعات وكفاءة الإدارة.
94	<b>الفصل الرابع : النتائج والتوصيات.</b>
95	أولاً : النتائج.
98	ثانياً : التوصيات.
100	المراجع
103	الملاحق

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.	1
21	مساهمة الصادرات النفطية والغير نفطية في إجمالي الصادرات.	2
48	نسب استغلال الطاقات الإنتاجية بمصنع قرجي للسميد.	3
53	تطور مؤشرات الإنتاجية الكلية بمصنع قرجي للسميد.	4
58	نسب تكاليف كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى إجمالي تكلفة عناصر الإنتاج بمصنع قرجي للسميد.	5
61	تطور مؤشرات إنتاجية عنصر العمل بمصنع قرجي للسميد.	6
64	تطور إنتاجية رأس المال الثابت بمصنع قرجي للسميد.	7
66	تطور إنتاجية الدينار من المستلزمات السلعية والخدمية بمصنع قرجي للسميد.	8
71	تطور نسب التداول بمصنع قرجي للسميد.	9
74	تطور نسب التداول السريعة بمصنع قرجي للسميد.	10
77	تطور نسب هامش صافي الربح بمصنع قرجي للسميد.	11
79	تطور نسب معدل العائد على الاستثمار بمصنع قرجي للسميد.	12
82	معدل دوران إجمالي الأصول بمصنع قرجي للسميد.	13
84	معدلات دوران المخزون السلعي بمصنع قرجي للسميد.	14
87	تطور قيمة المبيعات بمصنع قرجي للسميد.	15
89	نسب المبيعات إلى الإنتاج بمصنع قرجي للسميد.	16
91	مؤشر كفاءة الإدارة بمصنع قرجي للسميد.	17

## فهرس الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
46	الهيكل التنظيمي لمصنع قرجي للسميد.	1
49	نسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة المستهدفة والتصميمية بمصنع قرجي للسميد.	2
54	الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بمصنع قرجي للسميد.	3
59	نسب تكاليف كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى إجمالي تكلفة عناصر الإنتاج.	4
62	تطور مؤشرات إنتاجية عنصر العمل بمصنع قرجي للسميد.	5
65	إنتاجية رأس المال الثابت بمصنع قرجي للسميد.	6
67	إنتاجية الدينار من المستلزمات السلعية والخدمية بمصنع قرجي للسميد.	7
72	تطور نسب التداول بمصنع قرجي للسميد.	8
75	تطور نسب التداول السريعة بمصنع قرجي للسميد.	9
78	تطور نسب هامش صافي الربح بمصنع قرجي للسميد.	10
80	تطور نسب معدل العائد على الاستثمار بمصنع قرجي للسميد.	11
83	معدل دوران إجمالي الأصول بمصنع قرجي للسميد.	12
85	معدلات دوران المخزون السلعي بمصنع قرجي للسميد.	13
88	نسب تطور قيمة المبيعات بمصنع قرجي للسميد.	14
90	نسب المبيعات إلى الإنتاج بمصنع قرجي للسميد.	15
92	مؤشر كفاءة الإدارة بمصنع قرجي للسميد.	16

## الفصل التمهيدي

### الإطار العام للدراسة

#### المقدمة :

قطاع الصناعة من القطاعات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول ، وتعد ليبيا من الدول النامية التي ظل القطاع الصناعي فيها متدنياً ولم يرتق إلى المستوى المطلوب ، حيث استهدفت خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي إستراتيجية التنمية الصناعية ، وذلك بتنفيذ مشروعات استثمارية مختلفة وفقاً لسياسة الإحلال التدريجي للمنتجات الصناعية المحلية محل كثير من المنتجات الصناعية المستوردة.

إن خطط التنمية في ليبيا أعطت أهمية كبيرة لقطاع الصناعة ، وذلك من خلال المبالغ التي صرفت وخصصت لهذا القطاع ضمن خطط التنمية الاقتصادية التي نفذت ، إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بقيت منخفضة بعض الشيء . الأمر الذي يطرح جملة من التساؤلات عن الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الكميات المستهدفة من الإنتاج وفق دراسات الجدوى المعدة بالخصوص . ولهذا تكتسب عملية تقييم الأداء الاقتصادي للمشروعات الصناعية أهميتها من كونها إحدى الوسائل والأساليب التي تستخدم لتحديد قدرة الوحدات الاقتصادية في استخدام أو استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة لديها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات من ناحية ، وتوجيه الموارد الاقتصادية ورفع كفاءة استخدامها في مختلف الوحدات والأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى . وتأتي عملية تقييم الأداء الاقتصادي لدراسة الأهداف المرسومة ، وتلك المتحققة فعلاً وإيجاد الانحرافات بينها ، ووضع الحلول لتصحيح هذه الانحرافات في نهاية فترة زمنية محددة .

إن عملية تقييم الأداء الاقتصادي تتم عن طريق مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها والتي تعكس مدى نجاح الوحدة الاقتصادية ونموها وتطورها ، وبذلك تصبح تلك المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيام الوحدة الاقتصادية بتحقيق أهدافها وقياس مدى فعالية نتائج أوجه نشاطها.

#### أولاً : مشكلة الدراسة :

تعتمد إستراتيجية التنمية بدرجة كبيرة على نتائج تقييم الأداء الاقتصادي لمختلف المشروعات الاقتصادية وذلك من خلال دوره في التعرف على مدى كفاءة هذه المشروعات في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وتحليل المشاكل والصعوبات التي تحد من كفاءتها .

ومن خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث لمصنع قرجي للسميد والإطلاع على بعض التقارير السنوية الخاصة بالمصنع ، تبين أن هناك انخفاض في مستوى الإنتاج ، والذي يتمثل في عدم تحقيق المستهدف السنوي بالرغم من أن المستهدف السنوي هو أقل من الطاقة التصميمية.

وبناءً على ما سبق تهتم هذه الدراسة بتقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد ، وذلك للتعرف على مدى كفاءته في استخدام الموارد المتاحة من خلال تطبيق بعض المؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي للمشروعات الصناعية.

#### ثانياً : فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها : وجود انخفاض في مستوى الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد ، وهذا الانخفاض ناتج عن :

- انخفاض في استغلال أو استخدام الطاقات الإنتاجية للمصنع .
- انخفاض صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط المصنع.
- انخفاض الأرباح المتحصل عليها من مبيعات المصنع.

#### ثالثاً : أهداف الدراسة :

أ . تقييم ودراسة النشاط الاقتصادي للمصنع موضع البحث ، ومعرفة مدى استغلال الطاقات الإنتاجية فيه.

ب . قياس كفاءة استغلال عناصر الإنتاج ، وتحليل الوضع المالي والاقتصادي للمصنع .

ج . محاولة التعرف على المشاكل والصعوبات التي تحد من زيادة الإنتاج في المصنع واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

#### رابعاً : أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال استخدام النسب المالية في تحليل وتقييم معدل أداء مصنع قرجي للسميد وإجراء تطبيق عملي على تحليل القوائم المالية ، بغية اشتقاق النسب والمؤشرات المالية المعبرة التي تعكس مستوى أداء الوحدة الإنتاجية ، لمعرفة نقاط الضعف والقوة ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة وتعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات والأبحاث السابقة في مجال التقييم ، ومن ثم فهي إضافة بحثية وعلمية لتلك الدراسات والأبحاث ، حيث أنها ستعمل على توفير مرجع إضافي للمراجع السابقة ، الأمر الذي يعمل على توسيع

مدارك الدارسين والباحثين حول تقييم الأداء الاقتصادي والأدوات اللازمة للقيام بها ، وتوضيح الأساليب المختلفة والمتنوعة لتطبيق تلك الأدوات تطبيقاً علمياً صحيحاً.

#### خامساً : منهجية الدراسة :

يتناول الإطار العام للدراسة الآتي :-

- إطار نظري تحليلي وصفي للدراسة .
- إطار عملي تطبيقي يشتمل على دراسة تطبيقية لتقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد بتحليل أهم المعايير الاقتصادية والفنية المستخدمة في الدراسة اعتماداً على بيانات المصنع.

#### سادساً : حدود الدراسة :

- أ . الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مصنع قرجي للسميد .
- ب . الحدود الزمنية : تقوم هذه الدراسة بتقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 – 2010) حيث تم الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء الدراسة.

#### سابعاً : الدراسات السابقة :

أ - دراسة . سامية شعبان الهاشمي ، "المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية القائمة على القمح " دراسة تطبيقية على بعض المصانع التابعة للشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، 2003 .

تبرز مشكلة البحث في تحديد المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية المعتمدة على القمح ، وتسببت في حصول عجز في الإنتاج .

ومن نتائج هذه الرسالة ما يلي :

- 1 - عدم توفر الكوادر الفنية الوطنية المتخصصة .
- 2 - تواجه بعض المصانع صعوبات متعلقة بتوفير السيولة النقدية ، مما يجعلها في موقف حرج في بعض الأحيان بالنسبة لتغطية الالتزامات المالية القائمة عليها.
- 3 - عدم الاهتمام بالجوانب الاقتصادية عند إجراء دراسات الجدوى .

ب - دراسة . محمد عمر محمد قنش " تقييم الأداء الاقتصادي للمشاريع الصناعية" . دراسة تطبيقية على مطحن الغلال بصرمان خلال الفترة 1991 – 2000 " رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط المالي

. 2000



تبرز مشكلة البحث في تحديد الأسباب الجوهرية ، وجملة العراقيل التي تحول دون تحقيق الطاقات المستهدفة من الإنتاج لهذه الوحدة الصناعية . ومن أهم نتائج هذه الرسالة ما يلي :

- 1 – نقص اليد العاملة المتخصصة في مجال الطحن .
- 2 – تقادم المكين وخطوط الإنتاج وارتفاع تكلفة الصيانة .
- 3 – النقص الواضح في قطع الغيار. لان اغلبها يتم استيرادها من مصادر محددة ، إضافة إلى كثرة الإجراءات اللازمة لاستيرادها .

4 – إن المطن لم يحقق أرباح خلال فترة الدراسة ، وهذا ربما يرجع إلى تثبيت تسعيرة الدقيق باعتباره من السلع المدعومة من قبل المجتمع إلى جانب ارتفاع عناصر التكاليف الأخرى .

ج – دراسة . إبراهيم عبد السلام الفرجاني "تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة الاسمنت في ليبيا" . دراسة تطبيقية على الشركة العربية للاسمنت " رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط الصناعي ، 2003 .  
تتمثل مشكلة البحث في تدني مستوى الإنتاج ، والذي يتمثل في عدم تحقيق المستهدف السنوي مقارنة بالطاقة التصميمية . ومن أهم نتائج هذه الرسالة ما يلي :

1 – عدم تمكن الشركة من استغلال أو استخدام جميع الطاقات المتاحة للشركة ، سواءً في مجال إنتاج الاسمنت أو الجير أو الجبس ، حيث لم تتجاوز الطاقة الفعلية إلى كل من الطاقة التصميمية والمستهدفة في مجال إنتاج الاسمنت بالشركة في المتوسط (66.3%) ، (72.2%) على التوالي ، وفي مجال إنتاج الجير لم تتجاوز هذه النسبة في المتوسط (8.8%) ، (20.9%) ، على التوالي ، وكذلك في مجال إنتاج الجبس فإن النسبة لم تتجاوز في المتوسط (26.7%) ، (36%) على التوالي .

2 – انخفاض مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من صافي القيمة المضافة خلال جميع سنوات الدراسة ، حيث لم تتجاوز في المتوسط 14% مما يشير إلى انخفاض صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط الشركة .

3 – عدم تمكن الشركة من تحقيق عائد مرض على استثماراتها خلال اغلب سنوات الدراسة ، حيث لم تتجاوز في المتوسط 0.2% خلال فترة الدراسة .

د – دراسة . حسن عبد المجيد محمد والي " تقييم الأداء الاقتصادي لمصنع الأعلاف بصرمان " رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط المالي ، خريف 2004 – 2005 .

تتمثل مشكلة البحث في معرفة مدى كفاءة المصنع في استخدام الموارد المتاحة ومعرفة أوجه القصور في تدني مستوى الإنتاج والذي يتمثل في عدم تحقيق المستهدف السنوي .

ومن أهم نتائج هذه الرسالة ما يلي :

- 1 – عدم تمكن المصنع من استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة لديه .
- 2 – وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج الفعلي والطاقات الإنتاجية الأخرى .
- 3 – ارتفاع الكفاءة الإنتاجية الكلية من الإنتاج الإجمالي بسعر السوق خلال فترة الدراسة ، وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع أسعار بيع الأعلاف .

ويخلص الباحث بعض العناصر المتشابهة بين الدراسات السابقة ، ومنها أن تقييم الأداء الاقتصادي قد تم في المؤسسات الصناعية ، كما يوجد تشابه في استخدام بعض مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي وبالتالي يمكن للباحث الاستفادة من تلك المؤشرات والمعايير لتقييم الأداء الاقتصادي للمصنع قيد الدراسة.

## الفصل الأول

### تنمية الصناعات الليبية

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : دور الصناعة في التنمية الاقتصادية .

## المفاهيم الأقتصادية

يتناول هذا المبحث ، مفهوم التنمية الاقتصادية ،

أولاً : مفهوم التنمية الاقتصادية : (1)

تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة". فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع ، كما ينظر إلى مفهوم التنمية الاقتصادية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي على أنها ( قابلية الاقتصاد للنمو في الدخل القومي ) ، وكانت معظم الكتابات الاقتصادية التقليدية حتى عهد قريب تعرف التنمية على أنها (العملية التي يتم بموجبها زيادة الدخل القومي الحقيقي ، أو حصة الفرد من الناتج القومي خلال فترة من الزمن)، وهناك من عرف التنمية الاقتصادية بأنها (عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم ، هذا الانتقال يقتضي تغييراً جذرياً وجوهرياً في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البنيان الثقافي المتلائم مع هذا الأساليب الإنتاجية) .

و تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها " العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع ، بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن".

ومن الممكن إعطاء تعريف شامل لعملية التنمية الاقتصادية " بأنها تلك العملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما".

إذا التنمية تعني : الانتقال من حالة التخلف والحرمان ومن نظام اجتماعي مقيد وساكن تحكمه مجموعة من العوامل التي تحتفظ به في حالة من التوازن عند مستوى التخلف ، إلى نظام يحمل في طياته عوامل ديناميكية ، حيث يتوفر فيه للفرد والجماعة حياة أفضل مادياً وإنسانياً ، وبهذا فإن التنمية الاقتصادية لا تحصل في

التغيير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي ، وإنما تنطوي أيضاً على التغيير الوصفي المتمثل في تغيير وتطوير هيكل وبنیان الاقتصاد القومي .

(1)- سناء أويكر محمد القعود ، (تخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة ) ، دراسة للتجربة الليبية في أعداد وتنفيذ خطط التحول الاقتصادي للفترة ما بين (1970 – 2005م) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، كلية المحاسبة ، جامعة الجبل الغربي ، غريان ، ليبيا ، 2009م ، ص38 - 39

## ثانياً : أهداف التنمية الاقتصادية :

تختلف أهداف التنمية من دولة إلى أخرى حسب ظروف كلّ منهم ، ولكن هناك أهداف تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ومن هذه الأهداف ما يلي :

### 1 - زيادة الدخل القومي : (1)

يعتبر هدف زيادة الدخل من الأهداف الأولى للتنمية الاقتصادية طالما أن فقر البلدان المتخلفة وهبوط مستوى الحياة فيها يعود إلى هذا العامل, فإننا نخلص إلى الاستنتاج الذي يقول " لا سبيل للقضاء على الفقر والتخلف إلا بزيادة الدخل القومي من خلال تطوير الطاقات الإنتاجية للمجتمع بما في ذلك علاقته الإنتاجية."

### 2 - رفع مستوى المعيشة : (2)

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع للسكان عن طريق الزيادة في الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد ، ويقاس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل ، فكلما كان متوسط الدخل مرتفعاً دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة ، إن رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخل ، وزيادة فرص التشغيل ، ورفع مستوى التعليم كماً وكيفاً ، والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع . ومن شأن هذا كله ليس فقط الارتقاء بمستوى الرفاهية وإنما أيضاً تنمية التقدير الذاتي على المستوى الفردي والقومي .

### 3 - تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات : (3)

إن اغلب الدول النامية تعاني من الانخفاض في الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد وتعاني من تفاوت في توزيع الدخل والثروات ، وقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروات ، بينما يعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم ، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي ، والشعور بغياب العدالة الاجتماعية وظهور ما يسمى بالطبقية ، وبذلك فإن العدالة في توزيع الدخل والثروات تضمن انسياب قدر من الثروة إلى الطبقات الفقيرة التي توصف بأنها ذات ميل استهلاكي مرتفع مما ينتج عنه زيادة في حجم الطلب الكلي الفعال لهذا المجتمع .

### 4 - تعديل الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية : (4)

تعتبر الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية من ابرز مظاهر التخلف الاقتصادي للبلدان

(1)- سالم عبد الحسن ، (المدخل الاساسية للتنمية الاقتصادية ) ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص43

(2) - سناء أبوبكر محمد القعود ، (تخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة ) ، مرجع سبق ذكره ص41

(3) - المرجع السابق ، ص41

(4) - سالم عبد الحسن ، مرجع سبق ذكره،ص44

الأخذة بالنمو ، وذلك بحكم ما فرض عليها من التخصص في إنتاج المواد الأولية ، وعلى ذلك فإن التنمية تلعب دوراً هاماً في إعادة النسب والعلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال التقليل من هيمنة القطاع الزراعي على الاقتصاد القومي ، وإفساح المجال للصناعة لكي تلعب الدور القيادي للقطاعات الأخرى. إن التنمية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتنشيطها لكي لا يبقى الاقتصاد الوطني أسير المصادر القابلة للنضوب كالصناعات الاستخراجية أو المنتجات الزراعية الأولية . فالتنوع في مصادر الدخل ضرورة ملحة تتطلبها اقتصاديات الدول النامية في مواجهة التقلبات التي تمر بها الأسواق العالمية .

#### 5 - تنمية الكادر البشري : (1)

إن الاهتمام بتنمية القوى العاملة البشرية وتعميق شعور الانتماء لديها وإطلاق حريتها من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية الشاملة لتحقيقها ، حيث تتم تنمية العنصر البشري من خلال توجيه الاستثمار في هذا المجال عبر التعليم والتدريب والصحة على اعتبار أن التنمية غير ممكنة إذا لم يتوفر الحد الأدنى من التطور الاجتماعي والصحي والثقافي للسكان ، وبذلك يعتبر العنصر البشري من الأركان الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

#### ثالثاً : معوقات التنمية الاقتصادية : (2)

هناك عدة معوقات للتنمية الاقتصادية ومن هذه المعوقات ما يلي :

#### 1 - عدم كفاية الادخار :

تتسم اقتصاديات معظم الدول النامية بضآلة رأس المال الذي يعزى إلى ضعف القدرة الادخارية للأفراد وإلى انخفاض الكفاءة التمويلية للمؤسسات الاقتراضية ، مما ينجم عنه انخفاض الميل الحدي للاستثمار ويرجع ضعف التراكم الرأسمالي في البلدان النامية إلى العوامل الآتية :

أ - انخفاض مستوى الإنتاجية : ويعود انخفاض إنتاجية الدول النامية إلى انخفاض مستوى الدخل والقدرة على الادخار مما يضعف مستوى الإنتاجية .

ب - الاكتناز والادخار السلبي : إن الاكتناز الصارخ في توزيع الدخل أشاع سلوكيات متباينة للطبقات الاجتماعية ، فكثير ما يلاحظ أن طبقة الأغنياء تميل نحو اكتناز قدر مهم من الدخل على هيئة ذهب ومجوهرات

، واحتجاز كميات من النقود ومنعها من التداول ، بينما على العكس من ذلك تكون مدخرات

---

(1)- سالم عبد الحسن ، (المدخل الاساسية للتنمية الاقتصادية ) ، مرجع سبق ذكره ص44

(2) - المرجع السابق ، ص46 - 48

الفقراء أحيانا سالبة كما هو الحال في اقتراض موظفي الحكومة بضمان مرتباتهم ، أو تمويل عمليات البيع بالتقسيط.

ج - توجيه الاستثمارات نحو العمليات غير الإنتاجية : يتجه المستثمرون في البلدان النامية نحو مشروعات الكسب السريع خصوصاً المضاربة في الأراضي والمباني والعقارات بدلاً من التوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي .

د - ضعف منشآت الادخار : تتصف البلدان النامية بضعف الأوعية الادخارية المتمثلة في المصارف وأسواق رأس المال وصناديق التوفير وشركات التأمين .

هـ - هروب رؤوس الأموال نحو الخارج : إن اثريا البلدان النامية يفضلون إيداع أموالهم في البنوك الغربية مخافة التأميم والمصادرة وعدم الاستقرار .

## 2 - ضيق حجم السوق :

غالبا ما يواجه الإنتاج المتزايد مشكلة في حجم السوق خاصة في الخطوات الأولى للتنمية ، فحجم الإنتاج يتوقف على حجم السوق ، حيث كلما اتسع حجم السوق أدى ذلك إلى توسع قوى الإنتاج ، وعلى العكس كلما انخفض حجم السوق أدى إلى انخفاض إمكانيات النمو الاقتصادي ومن أسباب ضيق السوق هو انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي والطلب الكلي ، فالدول النامية تعاني من صعوبة تنقل عناصر الإنتاج أو الجهل باستغلالها الاستغلال الأمثل ، أو الجهل بتوفرها في المجتمع ، أو إبقاء عناصر الإنتاج في حالة شلل ، إن أهم العوامل التي يعتمد عليها انتعاش السوق هو النظام الاقتصادي الحر الذي ينص على عدم تقييد حركة عوامل الإنتاج وضمان حرية قرارات الاستثمار التي تشغل عناصر الإنتاج التشغيل الكفوء ، وكذلك توجيه الاستثمارات إلى العديد من الصناعات والعمل على التجارة الخارجية لتصريف الفائض من الإنتاج إلى الخارج ما لم تكون هناك قيود ، فهذه العوامل جميعها تعمل على توسيع حجم السوق وتحقيق النمو المطلوب .

## 3 - تخلف البنية الاساسية للمجتمع :

إن النمو الاقتصادي لا يتأثر بتطوير القوى المنتجة فقط ، بل وبالنظم الاجتماعية السائدة والعلاقات الثقافية المنبثقة عنها ، مما يقتضي إجراء تغييرات هيكلية في البنية الأساسية للمجتمع حتى يمكن تحقيق معدلات مرضية للتنمية الاقتصادية .

#### 4 - عدم الاستقرار السياسي :

إن حالة عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى عدم تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، ومن ثم إعاقة النمو الاقتصادي ، بينما البلدان التي تتمتع بالاستقرار النسبي يلاحظ فيها التكوين الرأسمالي بمستوى أعلى وهناك ميل أكبر نحو الاستثمار بسبب الاطمئنان على سلامة الأموال وعدم ضياعها في حالات الحروب والمصادرة وإفلاس الشركات .

#### 5 - التبعية الاقتصادية :

تحولت الدول المتقدمة بفضل احتكارها للتنمية إلى مركز تدور غالبية البلدان النامية في محيطه مما احكم السيطرة على اقتصاديات هذه البلدان وبذلك تحول موضوع التبعية إلى عامل مهم يعوق التنمية ، ومن مظاهر هذه التبعية ما يلي :

أ - جعل البلدان النامية سوقا لتصريف منتجاتها المتقدمة, وكذلك سوقا لتوريد احتياجاتها من المواد الأولية (الخام).

ب - سيطرة الشركات الأجنبية على العمليات المكتملة من خلال السيطرة على الاستيراد والتصدير و(البنوك).

ج - انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية واستثمارها في القطاعات المنتجة للمواد الأولية و الاستخراجية التي تحتاجها صناعات الدول المتقدمة .



## المبحث الثاني

### دور الصناعة في التنمية الاقتصادية

يتناول هذا المبحث أهمية الصناعة وأهدافها ومعوقاتنا ، واستراتيجية الصناعة الليبية من خلال (الخطط الاقتصادية).

#### أولاً : أهمية الصناعة والتصنيع للتنمية :

تعرف الصناعة بأنها (تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها) وبأنها (عملية ازدياد مساهمة الوحدات الصناعية في تكوين الناتج القومي ) بينما يعرف (كولنتاي) عملية التصنيع بأنها (الاستخدام الشامل للمنجزات الحديثة للعلم والتكتيك في الإنتاج والتزويد الكامل للاقتصاد القومي بالتجهيزات والآلات الحديثة)<sup>(1)</sup>.

وتكمن أهمية التصنيع في ارتباط موجب بينه وبين متوسط إنتاجية الفرد . لان التقدم في التصنيع يؤدي إلى استعمال المزيد من الآلات والمكانن في عملية الإنتاج حتى في القطاع الزراعي , وبالتالي فإن كلاً من إنتاجية الأرض وإنتاجية العمل ترتفع في آن واحد ، كما أن استخدام التقنية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة قد تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال بالإضافة إلى إنتاجية العمل ، ويعزى ارتفاع متوسط إنتاجية العمل الذي يرافق عملية التصنيع في اقتصاد ما إلى ثلاثة عوامل ، الأول : هو أن الإنتاجية في الصناعة أعلى من مثيلتها في بقية القطاعات ، والثاني : أن الإنتاجية في الصناعة ترتفع مع تطور ونمو القطاع الصناعي والعامل الثالث : هو أن استعمال التقنية الحديثة في قطاع الصناعة ورفع درجة المهارة وعامل التنظيم والإدارة لا بد أن يتبعها ارتفاع في التقنية ودرجة المهارة في القطاع الزراعي بما يساهم في رفع الإنتاجية . وهذا ما أوضحته أكثر الدراسات التي أجريت في هذا المجال ، حيث تتفوق الإنتاجية في الصناعة على الزراعة.<sup>(2)</sup>

إن الصناعة تكتسب أهميتها من المزايا المتعددة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها تلعب دوراً أساسياً وحيوياً في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي، ومن هذه المزايا :<sup>(3)</sup>

1 - تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الأخرى ، وهذا يؤدي إلى تحفيز النمو في الصناعات وبقية القطاعات الأخرى.

(1)- سالم عبد الحسن ، (المدخل الأساسية للتنمية الاقتصادية ) ، مرجع سبق ذكره ص152

(2) - مدحت كاظم القرشي ، الاقتصاد الصناعي ، دار زهران ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص24

(3)- صفاء الفلاحي ، "تنمية الصادرات في الاقتصاد الليبي : الإمكانيات والاتجاهات " ندوة خلال الفترة (19 - 20 / 4 / 2004م) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الفاتح سابقاً  
سلسلة الكتاب الجامعي (2) ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات ، طرابلس ، ليبيا ، 2005م ، ص73 - 74

2 - إن وفورات الحجم الكبير تنطبق على الصناعة من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم أكثر مما تنطبق على القطاعات الكبيرة الأخرى ، مما يؤدي إلى تخفيض معدل تكلفة الوحدة المنتجة والحصول على الأرباح الكبيرة .

3 - تستخدم الصناعة منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنتاجية ومعدلات النمو والتي تجعلها تلعب دوراً ريادياً في تعزيز القدرات التكنولوجية على بقية القطاعات الاقتصادية .

4 - للصناعة إمكانية واسعة نسبياً في استيعاب الأيدي العاملة عن بقية القطاعات وخاصة الزراعة ، وبذلك تساهم في محاربة البطالة وخلق فرص عمل في القطاع الصناعي وبقية القطاعات الخدمية ذات العلاقة، مع مساهمتها في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات في العمل ، و بالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستوى المعيشة .

إن العلاقة الجيدة والثابتة بين التنمية والصناعة التحويلية وبين النمو في عموم الاقتصاد القومي يرجع لسببين ، الأول : إن نمو الإنتاجية في الصناعة له علاقة وثيقة مع نمو الناتج الصناعي نفسه بفضل تزايد العوائد الثابتة والمتحركة .

والسبب الثاني : تأثير النمو الصناعي على مجمل نمو الناتج القومي ، حيث كلما كان نمو الصناعة التحويلية سريعاً كان معدل انتقال القوى العاملة أسرع وخاصة في حالات تناقص العوائد أو في حالات انعدام العلاقة بين نمو فرص الاستخدام ونمو الناتج بسبب فائض العمل وفي تلك الحالات فإن سحب العمل من تلك القطاعات ينتج عنه زيادة في إنتاجية تلك القطاعات.

إن عملية التصنيع الحقيقية مطالبة بغض النظر عن الإمكانيات المادية والبشرية لأي بلد بتحقيق الشروط والأسس التالية : (1)

1 - إعادة تأهيل القوى البشرية فنياً وعلمياً وإدارياً وفق خطط اجتماعية واقتصادية مبرمجة ومدروسة وبما يتماشى مع الإمكانيات والموارد الإنتاجية ، وبما يحقق تحمل الأعباء الذاتية عند تنفيذ مشروعات التنمية .

2 - توظيف المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة في المجتمع لتحديث الاقتصاد الوطني وتكامله .

3 - توجيه التصنيع لتحقيق التحرر الاقتصادي من التبعية للبلدان الرأسمالية والشركات الاحتكارية الأجنبية والبحث عن الوسائل الضرورية للقضاء على الوضع الاقتصادي المتخلف باعتباره ضرورة حياتية راهنة

ومستقبلية بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، وخاصةً إذا ما أخذنا في الاعتبار الموارد الاقتصادية المحدودة

---

(1)- صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا، الطبعة الأولى ، 1992، ص158 المتوفرة لدى بعض هذه البلدان.

4 - ربط مشاريع التنمية الاستهلاكية و الصناعية بحجم المواد الخام المتوفرة محليا.

5 - إعادة النظر في المشاريع التنموية بصفة دائمة ومستمرة ومتابعتها وتقييمها ، وبما يكفل تطويرها بهدف تحقيق الكفاية الإنتاجية الفعالة ، وبما يضمن عوائد ومردودات اقتصادية واستثمارها في مجالات التنمية الصناعية ، والتعامل معها على اعتبار أنها بدائل اقتصادية لبعض الموارد المؤقتة المتوفرة حاليا ، مثل النفط ، وخاصة بالنسبة للبلدان المصدرة له ، والتي تعتمد عليه اعتمادا شبه كلي في تسيير شؤونها الاقتصادية والمعيشية.

**ثانيا / إستراتيجية الصناعة في الاقتصاد الليبي من خلال (الخطط الاقتصادية) :**

شهد الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأولى من عقد الخمسينات وقبل اكتشاف النفط ، ضآلة الموارد الاقتصادية وافتقار لرأس المال ، وانخفاضا لعدد السكان مقارنةً بالمساحة الكلية للدولة وكانت ليبيا في ذلك الوقت تعاني من الجهل والفقر ، حيث لم يكن باستطاعة الحكومة الليبية قبل وبعد الاستقلال أن تقوم بوضع أي خطة اقتصادية تستطيع أن تعمل في إطارها لانتشال البلاد من حالة التخلف والفقر إلى حالة التقدم والنمو ، ومن أجل ذلك أوفدت بعثة الأمم المتحدة بعثة برئاسة الاقتصادي (بنجامين هيجنز) للعمل على تحديد الاحتياجات الأولية التي يجب أن تبدأ بها ، والقطاعات التي يجب التركيز عليها ، وهذه الخطط

ما هي إلا حصر لأهم احتياجات الاقتصاد الليبي من مشروعات اقتصادية ، ومن هذه الخطط ما يلي : (1)

**1 - الخطة السادسة الأولى ( 1952 / 1953 – 1957 / 1958م ) :**

ركزت الخطة الأولى على قطاع الزراعة ، باعتباره القطاع الذي يضم أكبر عدد من الأيدي العاملة أما بالنسبة لقطاع الصناعة فلا تقترح الخطة زيادة الاستثمار فيه لإنشاء مصانع جديدة بل التركيز على زيادة إنتاجية المصانع القائمة والعمل على صيانتها وتوسيعها رغم قدمها وتهالك آلياتها ، وقد اعتمد قطاع الصناعة في فترة الخطة على تصنيع السلع الزراعية والحيوانية ، وقد قسمت الخطة السادسة الأولى إلى قسمين ، القسم الأول : ورصد له مبلغ 23 مليون جنيه إسترليني لتمويل السنة الأولى (52 - 53 م)، أما القسم الثاني : فقد قدرت مخصصاته بمبلغ 28 مليون جنيه إسترليني لتمويل باقي السنوات ، إلا أن مشروعات هذه الخطة لم تنفذ بالكامل نظراً لعدم توفر الأموال الكافية للتمويل .

(1) - سامية شعبان الهاشمي ، "المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية" دراسة تطبيقية على بعض المصانع التابعة للشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، جامعة السابع من ابريل ، كلية الاقتصاد ، غريان ، ليبيا ، 2003 ، ص 16 - 20

## 2 - الخطة الاقتصادية الثانية (1956 - 1961م) :

ركزت هذه الخطة على تقدير احتياجات البلاد لخمس سنوات من (1956 إلى 1961م) وهذه الخطة مثل سابقتها لم يتم تنفيذها بالكامل حيث قدرت احتياجاتها (42) مليون دينار ليبي وهذه الخطة خصص لها مبلغ (19.559) مليون جنيه إسترليني ، ويلاحظ أن هذه الخطة لم تركز أيضاً على قطاع الصناعة ، لصغر حجم هذا القطاع وانخفاض مساهمته في الإنتاج المحلي ، وركزت الخطة على مرافق البنية الأساسية التي تساعد على إقامة الصناعة .

## 3 - الخطة الاقتصادية الثالثة (1960 - 1965م) :

أوفد البنك الدولي للأعمار والتنمية في يناير (1959م) ، بعثة لدراسة وتقييم الوضع الاقتصادي في ليبيا ، واقترح أهداف حقيقية وممكنة التحقيق للتنمية في السنوات الخمس القادمة ، فقامت اللجنة باقتراح خطة اقتصادية للفترة (1960م - 1965م) ، واقترحت البعثة تخصيص مبلغ 25 مليون جنيه إسترليني لتمويل سنوات الخطة ، ولكن لم يتم تنفيذ هذه الخطة لظهور معطيات جديدة في الاقتصاد الليبي ، وهذه المعطيات تمثلت في بدء عمليات التنقيب عن النفط في ليبيا . وبعد ظهور النفط وتصديره وما نتج عن ذلك من توفر للأموال وبدأ التفكير جدياً في إعداد برنامج متكامل ، وخطط شاملة للتنمية تعمل على أفضل استغلال لهذه الأموال ، وإحداث تنمية اقتصادية شاملة ، حيث أعدت الحكومة الليبية خطط اقتصادية واجتماعية ومن هذه الخطط :

### خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (1963 - 1968م) :

تعتبر هذه الخطة من أول الخطط التي أعدتها الحكومة الليبية ، حيث ركزت هذه الخطة على الآتي : (1)

أ - إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

ب - توفير فرص التعليم والتدريب كميدان للاستثمار .

ج - إحداث نمو متوازن في جميع القطاعات .

د - تنويع الإنتاج وتوزيع الفرص والتقليل من الاعتماد على النفط .

هـ - تشجيع الصناعات المحلية والتوجه إلى الاكتفاء الذاتي ورفع كفاءة الموارد البشرية .

بلغت مخصصات هذه الخطة في بداية وضعها 169 مليون جنيه وأعطت لها سنة إضافية (1968 - 1969م)

، حيث بلغت مخصصات هذه السنة الإضافية 123 مليون جنيه ، ونص القانون رقم (5) لسنة

(1963م) على ضرورة تخصيص 70% من إيرادات النفط للإنفاق على مشاريع التنمية ، وكانت التقديرات الأولية التي اقرها البرلمان الليبي في ذلك الوقت لخطط التنمية الخماسية الأولى 163 مليون جنيه تأسيساً على تقديرات تدفق البترول وعائداته ، إلا أن زيادة تدفق النفط و من ثم زيادة إيراداته الفعلية أدت إلى رفع مخصصات السنة الإضافية (1968 - 1969م) البالغة نحو 123 مليون جنيه والتي أضيفت بغرض استكمال مشروعات لم يتم استكمال تنفيذها ، وحققت هذه الخطة أعلى معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 14% ، وبلغ المعدل السنوي لنمو النشاطات الاقتصادية الأخرى غير النفطية إلى 12.6% وبلغ المعدل السنوي لنشاطات التوزيع 16.2% وبلغ المعدل السنوي لمجموع أنشطة الخدمات 13.1% وبلغ المعدل السنوي للصناعات التحويلية 9.8% ، وقد ترتب على هذا النمو تغير البنيان الاقتصادي لصالح نشاط استخراج النفط الذي أصبح يسيطر على الاقتصاد الوطني سيطرة تكاد تكون شبه تامة خلال فترة الستينات.

وتم إعداد خطة بعيدة المدى في عام (1970) ، حيث شكلت وحدة متخصصة بالتخطيط لإعداد الاتجاهات العامة للتطور الاقتصادي الليبي وفي هذه السنة تم توسيع الوحدة المتخصصة بالتخطيط عن طريق تدعيمها بالكادر الليبي وبالعدد من الخبراء ، باعتبارها وحدة مستقلة بعيدة المدى ، وقد قسمت هذه الوحدة إلى مجاميع عمل حسب القطاعات الاقتصادية المعروفة والى مجاميع تنسيقية للقوى العاملة والسكان والاستثمار والدخل القومي ، وهناك مجموعة تشرف على التجمع لهذه المجاميع.<sup>(1)</sup> وعملت هذه الوحدة على إعداد خطة خماسية ثانية سميت بخطة التنمية (1969 - 1974م) غير أنها لم تستكمل نظراً لظهور قضايا وطنية تم بموجبها إيقاف هذه الخطة والعمل بميزانيات إنفاق سنوية خلال السنوات (70- 71 - 72 - 1973م) .

ومنذ العام (1973م) شهد المجتمع الليبي تنفيذ ثلاث خطط للتنمية وهي :

**أولاً - الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973 - 1975م) :**

ركزت الخطة الثلاثية (1973 - 1975م) على مجموعة من الأهداف تمثلت في الآتي :<sup>(2)</sup>

- 1 - تنويع هيكل الاقتصاد الليبي .
- 2 - تحقيق معدلات نمو عالية في قطاع الصناعة .
- 3 - تحويل المجتمع الليبي من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي .
- 4 - العدالة في توزيع الدخل .

(1)- أمال احمد عبود ، دور التخطيط الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الفاتح

سابقاً ، طرابلس ، ليبيا ، السنة الثالثة - العدد الخامس ، 2006 ص91-92

(2) - سناء أبوبكر محمد القعود ، (تخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة ) ، مرجع سبق ذكره ، ص78- 87

5 - تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والخدمية المتمثلة في التعليم والصحة .

كان حجم الاستثمارات الكلية في ذلك الوقت لهذه الخطة هو 2170 مليون دينار أي ما يقارب خمسة أضعاف حجم الاستثمارات الكلية بالخطة الخماسية (1963 - 1968م) ، وحققت هذه الخطة مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

- بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 3.9% ، وارتفع إلى 18.2% بالنسبة للأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، وقد حققت الأنشطة الإنتاجية معدل نمو مرتفع بلغ 10.6% في نشاط الزراعة ، 7.1% في أنشطة الصناعات التحويلية.

**ثانياً - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976 - 1980م) :**

ركزت الخطة الخماسية (1976 - 1980م) على نفس الإستراتيجية التي سارت عليها الخطة الثلاثية (1973 - 1975م) والتي تهدف إلى :

- 1 - تنويع الإنتاج والتقليل النسبي من اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط .
- 2 - العمل على إحداث تغيير هيكلي لصالح القطاعات ذات الأهمية التي تساهم في تحقيق الإستراتيجية التنموية .

إلا أن التركيز على قطاع الصناعة في خطة التحول الخماسية كان أكبر منه في الخطة الثلاثية وذلك راجع إلى محدودية إمكانات التوسع في قطاع الزراعة ، حيث كان نصيب قطاع الصناعة يمثل حوالي (19.2%) من إجمالي الاستثمارات مقارنةً بنسبة (10.4%) في الخطة الثلاثية ، أما بالنسبة للزراعة فإن نصيبها يمثل حوالي (12.0%) من إجمالي استثمارات خطة التحول مقارنة بحوالي (14.4%) في الخطة الثلاثية. (1)

وبلغ حجم الاستثمارات الكلية لهذه الخطة 7840 مليون دينار أو ما يقارب أربعة أضعاف حجم الاستثمارات بالخطة الثلاثية ، ومن النتائج التي حققتها هذه الخطة : (2)

- بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 7.5% ، 9.0% بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الغير نفطية ، وبلغ معدل النمو للصناعات التحويلية 21.2% ، 4.0% في نشاط الزراعة .

**ثالثاً : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981 - 1985م) :**

أكدت خطة التحول (1981-1985م) على إعطاء أولوية الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية

(1)- سامية شعبان الهاشمي ، "المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية" ، مرجع سبق ذكره ص28

(2) - سناء أبوبكر محمد القعود ، (تخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة ) ، مرجع سبق ذكره ، ص91

الكيميائية والبيتروكيميائية والتكرير ، مع الاهتمام بالصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك النهائي والوسيط واستغلال المتوفر من قواعد عضوية ومعدنية ضمان تصنيع أكبر نسبة من تلك الخامات القابلة للتصدير لتأمين أقصى زيادة في القيمة المضافة . (1)

ومن النتائج التي حققتها هذه الخطة : (2)

- اثنا تنفيذ خطة التحول (1981 - 1985م) وافقه كساداً عالمياً أدى إلى انخفاض الطلب على النفط ونتيجة لذلك انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 4.8% ، ووقف وتأجيل التعاقد على المشروعات الجديدة ، وتخفيض القوى العاملة الأجنبية ، وتوجيه الأيدي العاملة الوطنية إلى مواقع الإنتاج ، وترشيد الاستهلاك .

أما بعد عام (1985م) ، فقد اتجهت الدولة إلى التخلي عن التخطيط طويل المدى ، ولجأت إلى تنفيذ خطط قصيرة المدى ، يتم تنفيذها عن طريق الميزانيات السنوية .

إن البرامج الاستثمارية السنوية التي جاءت منذ عام (1986 - 2000م) ، فقد حظيت باهتمام كبير، حيث خصص للقطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعية والصناعية) مبلغ وقدره (4442735) مليون دينار أو ما نسبته 18.33% من إجمالي مخصصات التنمية من سنة (1986 - 2000م) ، وركزت هذه البرامج الاستثمارية على الأتي.(3)

1 - إكمال المشاريع المخطط لها سابقاً ، مع تخفيض في النفقات العامة .

2 - فرض قيود على التحويل الخارجي بغية السيطرة على استخدام العملة.

3 - الاهتمام بالتطور الإداري وزيادة استخدام الطاقة العاطلة ، ورفع كفاءة الاستثمار لزيادة الإنتاج .

ومن النتائج التي حققتها هذه البرامج الاستثمارية ما يلي:

1 - تدني مخصصات التنمية وتزايد الميزانيات التسييرية مما ساهم في الركود الاقتصادي .

2 - ترشيد النفقات العامة للسيطرة على العجز الذي تنامي في منتصف الثمانينات .

3 - حدوث موجات تضخمية وارتفاع غير عادي للمستوى العام للأسعار تتراوح ما بين 100% ، 350%

في أسعار العديد من السلع والخدمات ، وربما وصلت إلى مستويات أعلى من ذلك وخاصة في أواخر التسعينات .

(1)- صفاء الفلاحي ، "تنمية الصادرات في الاقتصاد الليبي : الإمكانيات والاتجاهات " ، مرجع سبق ذكره ، ص179

(2) - سناء أبوبكر محمد القعود ، (تخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة ) ، مرجع سبق ذكره ، ص101

(3)- سناء أبوبكر محمد القعود ، ، المرجع السابق ذكره ، ص118

4 - انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية ، والتشغيلية في العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية .

5 - استمر الاعتماد على النفط لتسيير النفقات التنموية والتسييرية.

أما عن البرامج الاستثمارية للسنوات (2000 - 2009م) :

شهدت هذه الفترة تطورات اقتصادية هامة على الصعيدين المحلي والدولي ، حيث تم تعليق العقوبات في منتصف عام (1999م) ، والتي استمرت عشر سنوات ، ومن ابرز هذه التطورات زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، ولكن رغم كل هذه الجهود خلال الفترة (1970 - 2009م) ، مازال القطاع النفطي يلعب دوراً مهماً ورئيساً في الاقتصاد الليبي والاعتماد على صادرات النفط الخام في كل المجالات وإن كل هذه الخطط والبرامج الاستثمارية لم تعمل لصالح الصناعة في ليبيا ، والجدول رقم (1) يبين التطورات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من سنة (1970 - 2009م).



## الجدول رقم (1)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة خلال الفترة (1970 - 2009م). (نسب مئوية)

السنة										الأنشطة الاقتصادية
**2009	**2007	*2002	*2000	*1995	*1990	*1985	*1980	*1875	*1970	
3.6	3.5	9.0	9.0	9.5	5.1	4.4	2.2	2.3	2.6	الزراعة والغابات
45.1	50.1	27.9	30.1	24.5	35.4	44.6	61.8	53.4	63.1	استخراج النفط
0.3	0.3	2.0	1.8	1.4	1.4	0.8	0.5	0.5	0.1	التعدين والمحاجر
5.2	5.2	4.8	5.6	8.0	7.1	5.4	2.0	1.8	1.7	الصناعة التحويلية
2.7	2.3	2.2	2.1	2.2	2.0	0.9	0.5	0.5	0.5	الكهرباء والغاز و المياه
7.3	6.1	7.1	6.3	4.9	5.9	12.0	10.4	11.8	6.8	التشييد
6.8	6.1	12.5	10.9	12.9	10.2	5.7	4.9	6.1	3.7	التجارة والمطاعم
7.3	6.4	4.9	8.4	9.2	8.3	5.4	4.0	4.8	3.4	النقل والمواصلات
1.9	1.7	2.4	2.2	3.0	3.7	3.7	2.3	2.7	1.0	المال والتأمين
10.9	9.5	3.3	3.4	4.1	3.9	2.8	2.0	3.6	4.6	ملكية السكن
9.0	8.9	16.9	17.7	8.6	7.0	8.8	5.7	7.0	7.6	الخدمات العامة
0.2	0.2	-	-	6.4	5.5	4.8	2.2	3.3	3.1	الخدمات التعليمية
0.3	0.3	-	-	2.6	2.3	1.9	1.1	1.4	1.2	الخدمات الصحية
0.8	0.8	2.5	2.5	2.6	2.2	0.8	0.4	0.8	0.6	الخدمات الأخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	الناتج المحلي
45.1	50.1	27.9	30.1	24.5	35.4	44.6	61.8	53.4	63.1	نشاط استخراج النفط
54.9	49.9	72.1	69.9	75.5	64.6	55.1	38.2	46.6	36.9	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

\* المصدر : صفاء الفلاحي ، ( تنمية الصادرات في الاقتصاد الليبي ) ، مرجع سبق ذكره ص 183

\*\* المصدر : التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي ، العدد الرابع والخمسون لسنة 2010 .

من خلال الجدول رقم (1) يتضح لنا أن كل الجهود المبذولة من خلال الخطط والبرامج الاستثمارية التي قامت بها الدولة الليبية خلال الأربع عقود الماضية ، لتصحيح نقاط الضعف في الاقتصاد الليبي وتحويله إلى اقتصاد إنتاجي لا يعتمد على عوائد تصدير النفط الخام وإنما التركيز على الصناعات التصديرية ، لكن هذه الجهود لم تتمكن من إحداث تحسن كبير لصالح الصناعات التحويلية ، فقد كانت مساهمة الصناعات التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من ((1.7% عام 1970 إلى 2.0% عام 1980 إلى 4.8% عام 2002 إلى 5.2% عام 2009م)) ، وهي نسب ضعيفة قياساً إلى الأهداف المرسومة لتنمية التصنيع ، لان معظم المشاريع كانت تهدف إلى توظيف الصناعة وتحقيق التوظيف الكامل ، كما استمر القطاع النفطي يحتل مكانة

كبيرة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970 - 2009م) من ((63.1% عام 1970 إلى 61.8% عام 1980 إلى 35.4% عام 1990 إلى 30.1% عام 2000 إلى 45.1% عام 2009م)). كما يوضح الجدول رقم (2) مساهمة الصادرات النفطية والغير نفطية في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1970-2009).

**الجدول رقم (2)**  
**مساهمة الصادرات النفطية والغير نفطية**  
**في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1970-2009)**  
**(نسب مئوية)**

السنة	النفط الخام ومشتقاته	منتجات بتر و كيمياوية	أخرى	المجموع
1970	99.9	-	0.1	100
1975	100	-	-	100
1980	100	-	-	100
1985	98.5	1.5	-	100
1990	94.3	5.2	0.50	100
1995	92.1	7.1	0.8	100
2000	95.6	3.7	0.7	100
2009	79.9	20.1	-	100

\* المصدر : صفاء الفلاحي ، ( تنمية الصادرات في الاقتصاد الليبي ) ، مرجع سبق ذكره ص183  
\*\* المصدر : التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي ، العدد الرابع والخمسون لسنة 2010 .

من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن الصادرات النفطية هي المهيمنة على إجمالي الصادرات ، حيث لم تتجاوز الصادرات الغير نفطية (20.1%) عام (2009م) و نجد اغلبها منتجات بتر وكيمياوية ، وأن المنتجات الأخرى كانت نسبتها ضئيلة جداً ، وبالتالي فإن نسبة الصادرات غير النفطية منخفضة جداً قياساً بالإنفاق الاستثماري الضخم على مشاريع التنمية الصناعية وتشجيع الصادرات السلعية .  
وبذلك يمكن القول أن كل الخطط التنموية والمشاريع الاستثمارية التي قامت بها الدولة لم تستطيع تحقيق قاعدة صناعية (أي اقتصاد إنتاجي) يعتمد على تصدير السلع بدلاً من النفط الخام .

## الفصل الثاني

مفاهيم ومؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي

المبحث الأول : مفاهيم تقييم الأداء الاقتصادي.

المبحث الثاني : مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي

## المبحث الأول

### مفاهيم تقييم الأداء الاقتصادي

يتناول هذا المبحث ، مفهوم الأداء الاقتصادي وأهميته ووظائفه و كيفية تقييمه وأنواعه ومشاكله.

#### أولاً : مفهوم تقييم الأداء الاقتصادي :

تعددت مفاهيم تقييم الأداء الاقتصادي فنجد بعض الباحثين ينظرون إلي عملية تقييم الأداء علي أنها فحص وتحليل اقتصادي شامل لخطط وأهداف وطرق تشغيل واستخدام الموارد البشرية والمالية بهدف التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد واستخدامها أفضل استخدام وأعلي كفاءة ، بحيث يؤدي ذلك إلي تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها ، ويعرف تقييم الأداء بأنه : وسيلة للتحقق والتأكد من أن العمليات الإنتاجية التي تم انجازها في نهاية فترة زمنية معينة (لمدة سنة) هي مطابقة للأعمال التي أريد انجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة ، بغية موافاة الجهات المعنية بأي انحرافات أو اختناقات مع تحليل أسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العملية لمعالجتها وتلافيها في المستقبل.(1)

ويرى البعض أن عملية تقييم المشروعات هي جزءاً من عملية التخطيط سواءً كانت علي مستوى المشروع أو علي مستوى الاقتصاد القومي ، وهي مرحلة لاحقة لدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ومرحلة سابقة لمرحلة تنفيذ المشروع وهي المرحلة التي يترتب عليها اتخاذ قرار إما بتنفيذه أو التخلي عنه أو تأجيله إلي فترة أخرى.(2) ويعرف البعض الآخر تقييم الأداء بأنه التعرف على العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الموارد الاقتصادية (المادية والبشرية والمالية) المتاحة وكيفية استخدامها في الوحدة الإنتاجية.(3)

#### ثانياً : أهمية تقييم الأداء الاقتصادي :

يمكن القول أن أهمية موضوع تقييم المشروعات ، يعود أساساً إلى قلة وندرة الموارد الاقتصادية وبخاصة رأس المال من جهة والى التقدم العلمي والتكنولوجي وما يترتب عليه من تعدد البدائل والفرص الاستثمارية في كافة المجالات من جهة أخرى ، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية :-(4)

- 1- إن تقييم الأداء يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.
- 2 - إن تقييم الأداء يوضح العلاقات التبادلية بين المشروعات والالتزام بها ، فيساعد تقييم الأداء علي التحقق من قيام الوحدات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.

(1) - أزه محمد السماك ، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسات الجدوى ، دار زهران ، عمان ، الأردن ، بدون طبعة ، 1998 ، ص342

(2) - كاضم جاسم العيسوي ، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات " ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص98

(3) - مدحت كاظم القرشي ، الاقتصاد الصناعي ، مرجع سبق ذكره ، ص249

(4) - عقيل جاسم عبدالله ، تقييم المشروعات (إطار نظري وتطبيقي) ، منشورات جامعة الفاتح سابقاً ، طرابلس - ليبيا ، الطبعة الأولى ، 1992 ، ص191- 192

3 - ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط على كافة المستويات سواءً على المستوى القومي أو على المستوى القطاعي أو مستوى المنشأة.

4 - كذلك يساعد علي ما يلي :-

أ - توجيه العاملين في أداء أعمالهم.

ب - توجيه إشراف الإدارة العليا.

ج - توضيح سير العمليات الإنتاجية.

د - تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمنشأة سواءً ما يتعلق بالإنتاج أو التسويق أو التمويل أو إدارة الأفراد.

هـ - تحقيق معايير الإنتاج علي أساس المواصفات المحددة للإنتاج .

إن تقييم الأداء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوحدة الاقتصادية موضع التقييم نتيجة لارتباطها بأهداف وحقول أنشطة الوحدة الإنتاجية ، مما يستدعي دائماً أن تكون عملية اختيار المؤشرات أو المعايير متفقة مع تنظيم الوحدة وإمكانياتها المتاحة ، بما يتناسب وينسجم مع طبيعة النشاط الذي تزاوله وحسب النظام الذي تعمل فيه والخصائص الفنية التي تتميز بها الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة.

إضافة إلى ذلك فإن تحديد هذه المؤشرات يتوقف إلى حد كبير علي نوعية ومقدار البيانات والمعلومات المتوفرة.

### ثالثاً : وظائف تقييم الأداء الاقتصادي:(1)

هناك عدة وظائف لتقييم الأداء الاقتصادي وهي كالآتي :

1- التعرف على مدى تحقيق المشروع لأهدافه المحددة مقدماً ، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف للوحدة الإنتاجية كماً ونوعاً وضمن الخطة المرسوم لها ، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير النشاط الصناعي.

2 - تحديد الانحرافات في ضوء الأهداف المحددة مع تفسير سبب تلك الانحرافات تفسيراً واضحاً ، وهنا يفترض التعرف على كفاءة الأداء في الوحدة الإنتاجية بأقسامها المختلفة ، كما تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة وهي انه لا يمكن الحكم على كفاءة الوحدة الإنتاجية من خلال رقم الإنتاج المستهدف خلال الفترة الزمنية المحددة ، بل يجب التأكد من أن الوحدة الإنتاجية قد استخدمت مدخلاتها استخداماً كفوئاً.

3 - بعد أن يتم تحديد الانحرافات يجب تحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات

(1) - أزه محمد السماك ، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسات الجدوى ، مرجع سبق ذكره ، ص447

في نطاق الأهداف المخططة والأهداف المتحققة فعلاً ، اخذين بعين الاعتبار كل المتغيرات المؤثرة على سير العملية الإنتاجية ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهنا يتعين على المقيم أن يضع الحلول والوسائل الكفيلة التي تساهم في التغلب على تلك الانحرافات والاختناقات مع اختيار الحل البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة وبأقل تكلفة اجتماعية اخذين في الحسبان تحقيق التناسق القطاعي ضمن الخطة الاقتصادية القومية.

#### رابعاً : أهداف تقييم الأداء الاقتصادي :

تعتبر عملية تقييم الأداء الاقتصادي احد العمليات الإدارية الضرورية لأي منشأة اقتصادية إنتاجية كانت أو خدمية حيث إنها تساعد علي تحقيق كثير من الأهداف ومن أهمها :<sup>(1)</sup>

1 - الوقوف علي درجة التنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة للتعرف علي مدى كفاءة استخدامها في الوحدة الاقتصادية ، وتطور تلك الكفاءة سواء علي فترات زمنية متتابعة أو في فترة زمنية واحدة ، وذلك بمقارنة ما تحقق فعلاً بما كان مستهدفاً.

2 - تحديد المسارات التي تساعد على تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة والعمل على استخدام الاتجاهات العملية وتنمية طرق الإنتاج الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة وزيادة كفاءة العاملين .

3 - توجيه نظر المسؤولين في الوحدة الاقتصادية إلى مراكز المسؤولية التي تحتاج إلى إشراف أكثر حتى تصبح أكثر فعالية في أدائها لعملها.

4 - قياس كفاءة التقديرات في الموازنة التقديرية (التخطيطية) وتقديم التوصيات بهدف ترشيدها تفادياً للانحرافات التي قد تحدث بسبب التقديرات العشوائية الجرافية في حالة غياب عمليات التقييم الدورية.

5 - المساعدة في إجراء عمليات المقارنة بين الفروع المختلفة للوحدة الاقتصادية وذلك عن طريق توفير المؤشرات اللازمة لإجراء عملية المقارنة هذه.

#### خامساً : كيفية تقييم الأداء الاقتصادي :

إن الكيفية التي يتم بها تقييم الأداء في المشروعات الصغيرة لا تختلف كثيراً عن تقييم الأداء في المشروعات الكبيرة ، أي إن تقييم الأداء هو مدى كفاءة القيام بالعمليات المختلفة في الوحدة الإنتاجية وذلك بقياسه مقارنة بالوقت والجهد المنفقين فيها ومقارنتها بالنموذج المعد لذلك.

(1) - إبراهيم عبد السلام الفرجاني ، "تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة الاسمنت في ليبيا" دراسة تطبيقية على الشركة العربية للاسمنت، رسالة ماجستير في التخطيط

ويعد النموذج على عدة مراحل متتالية خلال انجاز العملية الواحدة مما يتمثل في طريقة سير مختلف عمليات إنتاج السلعة ، وبعد ذلك يستلزم دراسة الحركة للقيام بالعمليات السابقة ، وأخيراً بقياس الوقت الذي يستغرقه ذلك الأداء ، ويمكن تلخيص الكيفية التي يتم بها تقييم الأداء في النقاط التالية : (1)

- 1- يمكن تقييم الأداء الاقتصادي إلى كثير من المزايا الهامة ، التي يمكن جمعها في دراسة طريقة أداء العمليات للتوصل إلى أفضل طريق لسير العملية الإنتاجية وكذلك ترتيب واستخدام المساعدة لمحاولة إنجاز الإنتاج بالقدر وفي الموعد المحددين ، وأيضاً محاولة إدخال تحسينات على استخدام الآلات.
- 2 - يؤدي تقييم الأداء إلى سرعة انجاز العمل من خلال إنقاص العمليات الزائدة عن الحاجة ، من خلال إتباع ترتيب أفضل أو استخدام أفضل الآلات والمعدات ، والاعتماد على عمل أكثر كفاءة.
- 3 - إن احتساب الزمن الذي تستغرقه العملية الإنتاجية وصولاً إلى الزمن النموذجي أو المحدد مسبقاً ، وعلى اعتبار عدة عوامل منها ، مهارة العاملين ، والجهد والسرعة في أداء الأعمال وأوقات الراحة.
- 4 - يتم تقييم الأداء من خلال مقاييس الجودة التي تقام على أساس التغيرات الملحوظة بين الوحدات المنتجة بحيث يتضح التنبؤ بالاختلاف الذي يمكن أن يتحقق في المنتجات بافتراض عدم تغير الظروف الإنتاجية أي اختلاف في درجة جودة المادة الخام ، أو معدل تفاوت دقة الآلات أو اختلاف تباين العمال في معدل إنتاجهم .

#### سادساً : أنواع تقييم الأداء الاقتصادي :

تتعدد وتتباين عمليات تقييم الأداء الاقتصادي وفقاً لتعدد الأسس والمعايير التي يتم على أساسها عمليات التقييم ، وبذلك يمكن تصنيف عمليات التقييم على النحو الآتي : (2)

أ - عمليات تقييم الأداء وفقاً للأهداف :-

هي تلك العمليات التي يتم من خلالها إما مقارنة النتائج الفعلية بالمعدلات المخططة وفقاً للسياسات الموضوعية في حالة وجود خطة ، أي مقارنة المعدلات الفعلية بالمعدلات التقديرية أو المعيارية حتى يتم توجيه الأداء الفعلي الوجهة السليمة ، أو استخدام الفروق وخاصة في حالة عدم وجود خطة وعدم وجود معدلات تقديرية أو معيارية بين الأرقام الفعلية بعد دراستها وتحليلها وتتبع العلاقات السببية لها ، ومن ثم توجيه الأداء الفعلي الوجهة السليمة بناءً على نتائج التحليل.

#### ب - عمليات التقييم الأداء وفقاً لكفاءة استخدام الموارد المتاحة :

(1) - احمد نوري مرجان ، "تقييم الأداء الاقتصادي للشركة الاشتراكية للمواني" دراسة تطبيقية على ميناء الخمس البحري ، رسالة ماجستير غير منشورة ،

اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2012م ، ص11

(2) - إبراهيم عبد السلام الفرجاني ، "تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة الاسمنت في ليبيا" مرجع سبق ذكره ، ص 12 - 13

وهي تلك العمليات التي تتم باستخدام معايير ومعدلات كفاءة عناصر الإنتاج ، وهي عادة ما تأخذ أحد خمسة أبعاد أساسية وهي :

1 - البعد الكمي : والذي يتمثل في زيادة السعة المتاحة من خلال الاهتمام بالتطور التكنولوجي الصناعي والتجديد.

2 - البعد الزمني : والمتمثل في مدى تشغيل السعة المتاحة .

3 - البعد الكثافي : والذي يتمثل في قياس السرعة والكفاءة للسعة المستغلة من المتاحة ( معدل الأداء).

4 - البعد التجميعي : وهو البعد الخاص بنسب تركيب عناصر الإنتاج إلى بعضها البعض ، حيث إن أي تغيير في تركيبة هذه العناصر يؤثر على معدل الأداء أو معدل الاستغلال لها.

5 - البعد التنويعي : وهو البعد الخاص بأثر تنوع المنتجات الصناعية على كفاءة استغلال عناصر الإنتاج.

### ج - عمليات تقييم وفقاً للوسائل الفنية المطبقة :

هي تلك العمليات التي يتم من خلالها تقييم النواحي الفنية للوحدة الاقتصادية والتي تتمثل في قياس المستوى الفني المستخدم ونوعية المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية ، وكذلك الطرق الوظيفية حيث توجد علاقة مباشرة بين التقدم الفني وبين الأداء الوظيفي وتحفيز العاملين على العمل ، ويتم من خلال هذه العمليات كذلك تحديد مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للأساليب الحديثة للإنتاج ومواكبة التطور العلمي الحاصل في هذه الأساليب والوسائل التي تختص بنشاط الوحدة الاقتصادية محل التقييم .

### د - عمليات تقييم وفقاً لعنصر الزمن :

إن عمليات التقييم وفقاً لعنصر الزمن هي تلك العمليات التي يتم من خلالها تحديد ومعرفة مدى الالتزام بعنصر الزمن في استخدام عناصر الإنتاج والموارد الاقتصادية المتاحة لانجاز أعمال معينة بمواصفات محددة ، حيث عادة ما يتم تحديد الوقت القياسي اللازم للقيام بالإعمال الضرورية لتنفيذ الخطة الإنتاجية الموضوعية ، كما أن عملية التقييم وفقاً لعنصر الزمن تلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى الفعالية في الوحدة الاقتصادية محل التقييم .

أما بخصوص مستويات عمليات تقييم الأداء الاقتصادي فإن دراسة الأدب الاقتصادي في هذا الخصوص تبين أن عمليات تقييم الأداء الاقتصادي بصورة عامة لا تعدو أن تكون إما على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى القطاع أو النشاط الاقتصادي ، أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل .



## سابعاً : المشاكل التي تواجه عملية تقييم الأداء الاقتصادي:

- بالرغم من انتشار عملية تقييم الأداء الاقتصادي واتساع استخدامها في مختلف دول العالم وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية ، إلا أنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي يجب أخذها في الاعتبار عند القيام بعملية تقييم الأداء ، ومن هذه المشاكل ما يلي (1):
- 1 - صعوبة القياس الناتجة من زيادة العمليات الآلية في الإنتاج وتداخلها.
  - 2 - صعوبة تجميع البيانات وخاصة إذا كان القائمون على العمليات الإنتاجية ليسوا من ذوي الكفاءة وكذلك عدم التنسيق بين الإدارات والأقسام فيما بينها بخصوص البيانات.
  - 3 - صعوبة الربط بين المقاييس الصناعية والنظام المحاسبي ، حيث تتم الأولي بكميات المنتجات وقيمتها ومدى جودتها و يتعلق الأخير بالمصروفات والأرباح والإيرادات.
  - 4 - مشكلة تعدد المنتجات التي ينتجها المصنع أو المؤسسة والتي تتفاوت في خصائصها ومواصفاتها الفنية وبالتالي يكون من الصعب إيجاد مقياس واحد يمثل الناتج ككل أو القيام بعملية جمع الإنتاج .
  - 5 - مشكلة منتجات تحت التشغيل ، فإن عدم أخذ هذه المنتجات في الاعتبار ينتج عنه عدم دقة القياس وكيفية تصنيفها ضمن الناتج .
  - 6 - مشكلة عدم تجانس القوى العاملة ، فمنهم العامل العادي و الإداري والخدمي والاهم العامل التقني أو الفني ، وبالتالي تكون هناك صعوبة في مقارنة أداء هذه القوى العاملة بمقياس معين .
  - 7 - مشكلة اختيار الفترات الزمنية لقياس العمل ، وهل ستنتم بالساعة أو باليوم أو بالشهر، وكذلك الأجور هل هي يومية أو شهرية أو سنوية وكيفية ربطها بمعايير كفاءة الأداء الاقتصادي .

---

(1) - احمد نوري مرجان ، "تقييم الأداء الاقتصادي للشركة الاشتراكية للمواني" ، مرجع سبق ذكره ، ص14

## المبحث الثاني

### مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي:

يعتمد تقييم الأداء الاقتصادي على دقة وملائمة المؤشرات والمعايير المستخدمة في التقييم ومدى قابليتها للقياس والاحتساب لكي تؤدي الهدف من عملية التقييم ، ونظراً لوجود عدد كبير من المؤشرات والمعايير التي يمكن الاستعانة بها واستخدامها في تقييم الأداء الاقتصادي في المنشآت الاقتصادية والنشاطات المختلفة ، فمن الصعب جداً استخدام كافة المعايير والمؤشرات لتقييم وحدة اقتصادية معينة ومن ثم فانه من الضروري اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات الملائمة للوحدة الاقتصادية محل التقييم . (1)

لذلك يرى الكثير من الكتاب والباحثين على انه يمكن تقسيم مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي إلى مجموعة معينة من الأدوات والمؤشرات والمعايير وهي كما يلي : (2)

- 1 : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالإنتاج والطاقة الإنتاجية .
- 2 : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالإنتاجية والكفاءة الإنتاجية .
- 3 : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالجوانب المالية .
- 4 : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالمبيعات والكفاءة الإدارية .
- 5 : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بدرجة التصنيع واستخدام الآلات والتقنية... الخ .

### أولاً : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالإنتاج والطاقة الإنتاجية:

يمكن القول بان الهدف الأساسي للإدارة في أي مشروع هو تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية نظراً لما تحققه هذه الطاقات من منافع اجتماعية نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية نتيجة لما تعانيه هذه الدول من ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، إضافة إلى محدودية الموارد الاقتصادية ، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاستخدام الكفء لتلك الموارد عن طريق حشد كل الطاقات المتاحة في سبيل رفع وثائر الإنتاج كماً ونوعاً ، إن أهمية هذه لمؤشرات تكمن في كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بين الطاقة الإنتاجية من جهة وبين التكاليف والأرباح والمبيعات من جهة أخرى ، كما ترتبط هذه المؤشرات بصورة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في الإنتاج والطاقات الإنتاجية ، وتفسير مدى نسبة بعضها إلى بعض أو نسب تغيرها خلال فترة زمنية معينة .(3)

(1) - إبراهيم عبد السلام الفر جاني ، "تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة الاسمنت في ليبيا " ، مرجع سبق ذكره ، ص18

(2) - أزهري محمد السماك ، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسات الجدوى ، مرجع سبق ذكره ، ص350

(3) - احمد نوري مرجان ، "تقييم الأداء الاقتصادي للشركة الاشتراكية للمواني " ، مرجع سبق ذكره ، ص16

ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي: (1)

### 1 . نسبة تطور الخطة الإنتاجية :

ويستخدم هذا المؤشر أو المعيار للدلالة على درجة الأهداف المخططة أو المستهدفة للإنتاج والذي يعبر عنه بالصورة التالية :

$$\text{نسبة تطور الخطة الإنتاجية} = \frac{\text{كمية الانتاج الفعلي}}{\text{كمية الانتاج المخطط}} \times 100$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع مستوى تحقيق الخطة الإنتاجية لدى المنشأة والعكس صحيح .

### 2 . نسبة تطور الإنتاج :

يوضح هذا المؤشر مستوى تطور الإنتاج في سنة معينة مقارنة مع السنة أو السنوات السابقة لها ، و يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة تطور الإنتاج} = \frac{\text{قيمة الانتاج المتحققة للسنة الحالية}}{\text{قيمة الانتاج المتحققة للسنة السابقة}} \times 100$$

### 3 . نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية :

يقصد بالطاقة الإنتاجية (بأنها القدرة الإنتاجية المتوفرة في المشروع الصناعي ، بما في ذلك القائمة والمستحدثة والمستبعدة ، وضمن أسلوب إنتاجي معين خلال فترة زمنية معينة ، وتعتبر الطاقة الإنتاجية عن كافة الإمكانيات المتوفرة للمنشأة الاقتصادية من الآلات ومعدات ورأس مال ويد عاملة وخبرة فنية ... الخ ويتم قياس وتخطيط هذه القدرة عينياً في صورة ساعات عمل أو وحدات إنتاج أو غير ذلك) وهناك في الواقع عدة مفاهيم وتعريفات لا يتسع المجال لذكرها ، فبعضها غير شائع الاستعمال من الناحية العملية ، ولذلك لابد من التركيز على أنواع الطاقة الأكثر استخداماً من الناحية العملية ، ثم الاعتماد على مؤشراتها في قياس الأداء الاقتصادي ، ومن هذه المفاهيم ما يلي :

#### أ - الطاقة الإنتاجية النظرية : (2)

تعرف الطاقة الإنتاجية على أنها القدرة على الإنتاج بنسبة 100% من الطاقة التصميمية وبأقصى سرعة وبدون توقف ، وعليه فان مثل هذه الطاقة يمكن الوصول إليها إذا أنتجت الوحدة الإنتاجية بنسبة 100% ولكن من الناحية العملية يصعب الوصول إلى هذه النسبة رغم أنها تبقى هدفاً قائماً ، وعدم

(1) - مدحت كاظم القرشي ، الاقتصاد الصناعي ، مرجع سبق ذكره ، ص235

(2) - على الاسدي ، "مقدمة في اقتصاديات الصناعة" ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، الطبعة الأولى ، 1990 ، ص105

الوصول إلى هذه الطاقة مرتبط بعوامل عدة قائمة تحيط بالعملية الإنتاجية ، ومن هذه العوامل ما يلي :

- 1 - وجود الوقت الضائع كنتيجة الإصلاح والصيانة الدورية ، للآلات والمعدات داخل الوحدة الإنتاجية.
- 2 - التوقفات الناجمة عن عدم الكفاءة الفنية للأيدي العاملة أو يكون تأهيلها أدنى من المستوى اللازم ، أو عدم توفرها بالعدد اللازم .
- 3 - الأساليب التنظيمية والإدارية غير الملائمة أو المعرقله لسير العملية الإنتاجية.
- 4 - الانقطاع عن العمل سواءً كان بسبب المرض أو الإجازات بمختلف أنواعها أو الأعتصامات و الإضرابات العمالية .
- 5 - التوقفات الناجمة عن العطل والخلل في الآلات .

6 - الاختناقات الناجمة عن العجز في كمية المواد الأولية ، أو التأخر في استلامها ، أو سوء مواصفاتها.

#### ب - الطاقة الإنتاجية القصوى : (1)

وهي عبارة عن القدرة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة بمواصفات إنتاج ثابتة مع افتراض توفر مجموعة متكاملة من العوامل المساعدة للإنتاج ومنها.

- 1 - الصيانة الدائمة للأجهزة والمعدات في الوحدة الإنتاجية .
  - 2 - الأيدي العاملة المؤهلة بموجب مواصفات محددة .
  - 3 - تدفق المواد الأولية والسلع الضرورية ذات المواصفات المطلوبة .
- ويمكن الوصول إلى هذا المستوى من الطاقة إذا تمت مراعاة العوامل المساعدة أعلاه.

#### ج - الطاقة الإنتاجية المتاحة : (2)

يمكن التعبير عن الطاقة الإنتاجية المتاحة بأنها الطاقة الإنتاجية القصوى مستبعداً منها جميع الاختناقات داخل الأقسام والمراكز الإنتاجية وفي داخل المنشأة ، ذلك أن الاختناقات تمثل نقصاً في الطاقة الإنتاجية في مرحلة ما من مراحل الإنتاج ، مما يؤدي بالإنتاج إلى مستويات دون الطاقة الإنتاجية القصوى يمكن قياس مؤشر هذا النوع من الطاقة بالصيغة الآتية :

$$\text{نسبة أو مؤشر الطاقة التصميمية} = \frac{\text{كمية الإنتاج الفعلي أو قيمة الإنتاج المخطط بالاسعار المخططة}}{\text{كمية الطاقة التصميمية أو قيمة الطاقة التصميمية بالاسعار المخططة}} \times 100$$

ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على مدى استغلال الطاقة التصميمية خلال فترة زمنية معينة .

(1) - المرجع السابق ، ص 106

(2)- أزه محمد السماك ، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسات الجدوى، مرجع سبق ذكره ، ص360.

#### د - الطاقة الإنتاجية المخططة (المستهدفة) : (1)

وهي تمثل كمية الإنتاج المستهدف الحصول عليه من السلع والخدمات خلال فترة الخطة ، ويتم ذلك استناداً إلى الطاقة التصميمية والطاقة المتاحة للوحدة الإنتاجية ، ويعبر هذا المؤشر عن المدى الذي خطط الانتفاع به من الطاقة التصميمية المتاحة والذي يشار إليه بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة أو مؤشر الطاقة المخططة إلى التصميمية} = \frac{\text{الطاقة الإنتاجية المخططة}}{\text{الطاقة الإنتاجية التصميمية}} \times 100$$

ويعبر هذا المؤشر عن المدى الذي خطط الانتفاع به من الطاقة التصميمية المتاحة .

#### هـ - الطاقة الإنتاجية الفعلية (المتحققة) : (2)

تعرف الطاقة الإنتاجية الفعلية بأنها كمية الإنتاج الفعلي الذي تم تحقيقه في الوحدة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة ، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر أو المعيار كالتالي :

$$\text{نسبة أو مؤشر الطاقة الفعلية إلى التصميمية} = \frac{\text{كمية الطاقة الإنتاجية الفعلية}}{\text{كمية الطاقة الإنتاجية التصميمية}} \times 100$$

ويعبر هذا المؤشر عن مدى الانتفاع من الطاقة التصميمية ، كما أنه يعد من المؤشرات الهامة في عملية التخطيط الصناعي .

$$2 - \text{نسبة أو مؤشر الطاقة الفعلية إلى المخططة} = \frac{\text{كمية الطاقة الإنتاجية الفعلية}}{\text{كمية الطاقة الإنتاجية المخططة}} \times 100$$

ويعبر هذا المؤشر عن مدى تحقيق مستوى الإنتاج المستهدف الوصول إليه.

#### ثانياً : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالإنتاجية والكفاءة الإنتاجية .

تعبر مقاييس الإنتاجية عن العلاقة بين المخرجات و المدخلات على مدى فترة زمنية معينة إما على أساس كلي ، وذلك بحساب الإنتاجية الكلية لكافة عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية أو على أساس جزئي ، وذلك بحساب الإنتاجية لكل عنصر على حده.

مفهوم الإنتاجية (كلمة الإنتاجية أو الكفاءة الإنتاجية) تعنيان الشيء ذاته ، وعلى ذلك إذا قلنا إن المؤسسة تعمل بأقصى إنتاجية ممكنة فإننا نعني بأنها تعمل بأقصى كفاءة ممكنة ، ويتحقق ذلك بالحصول على أقصى إنتاج ممكن من عناصر الإنتاج المستخدمة.(3) ، وهناك عدة مفاهيم للإنتاجية حيث عرف المركز الياباني

(1) - المرجع السابق ، ص361.

(2) - المرجع السابق ، ص362.

(3) - محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية تطبيقية) ، دار الجامعات المصرية - الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1987 ، ص 91

للإنتاجية ( j p c ) الإنتاجية بأنها : تعظيم فائدة استخدام أو استغلال الموارد البشرية والمادية المستخدمة في الإنتاج مع تقليل التكاليف المصاحبة للإنتاج ، بما يمكن من توسيع السوق ورفع معدلات استخدام العمالة وتأمين أجور عالية ، ورفع مستوى المعيشة لصالح كافة أفراد المجتمع. (1) وطبقاً لتعريف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فإن الإنتاجية تعني : كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج. وهذا المفهوم يمكن فهمه إما على أساس علاقة الإنتاج بعنصر واحد من عناصر الإنتاج ، وفي هذه الحالة يعرف بالإنتاجية الجزئية ، أو على أساس علاقة الإنتاج بجميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية ، وفي هذه الحالة تعرف بالإنتاجية الكلية. (2)

وبناءً على ذلك تنقسم مؤشرات ومعايير الإنتاجية بصورة عامة إلى نوعين :  
معايير ومؤشرات كلية ومعايير ومؤشرات جزئية ، ويمكن توضيحها كما يلي :-

#### أولاً: مؤشرات ومعايير الكفاءة الإنتاجية الكلية:

يتم قياس الإنتاجية الكلية من خلال علاقة المخرجات من المنتجات والخدمات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة ، وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج وقد تكون هذه المدخلات الأراضي والمباني، المواد الأولية ، المكين والعدد ، القدرة البشرية ، وبناءً على ذلك ، نجد أن مؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يعبر عنه كالأتي :

$$\text{الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{رأس المال} + \text{المواد} + \text{العمل}}$$

وتعكس هذه الطريقة قياس مدى فعالية المنظمة ككل حيث لا يعتد فقط بعدد الوحدات المنتجة من مزاوله نشاط معين ، ولكن بكل أوجه الإنتاج والأنشطة من سلع وخدمات و يمكن تحديد المؤشرات التفصيلية للإنتاجية الكلية في المؤشرات التالية. (3)

#### 1 – مؤشر الإنتاجية الكلية للمدخلات من الإنتاج الإجمالي :-

$$= \frac{\text{قيمة المخرجات من الانتاج الاجمالي بسعر السوق}}{\text{قيمة المدخلات}}$$

(1) - هدى محمد أبوخريص ، "كفاءة الإتفاق العام على تكوين رأس المال البشري في الإقتصاد الليبي"، مجلة التخطيط والتنمية ، مجلة نصف سنوية يصدرها

معهد التخطيط - طرابلس ، ليبيا ، العدد الخامس ، السنة الخامسة ، فبراير ، 2012 ، ص171

(2) - وجيه عبدالرسول العلي ، " الإنتاجية : مفهومها ، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها " ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، ص17

(3) - إبراهيم عبد السلام الفر جاني ، "تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة الاسمنت في ليبيا " ، مرجع سبق ذكره ، ص24 - 25

وتمثل قيمة المخرجات من الإنتاج الإجمالي في مجموع قيم العناصر الخاصة بالحسابات المتعلقة بإيرادات النشاط الجاري بمختلف أنواعها ، ويتحدد رقم المدخلات من مجموع قيم عناصر الإنتاج المتمثلة في الأجور والمستلزمات السلعية والخدمية ، ويجب ألا يقف الحكم على هذه الإنتاجية بكفاءتها أو بعدمها عند مقارنة الإنتاجية الفعلية بالمستهدفة ، بل يجب أن يمتد لقياس مدى التطور الذي صاحبها من سنة لأخرى ، ومن ثم يصبح من المجدي إعداد مؤشر التطور بالإنتاجية الكلية المستهدفة للمدخلات من الإنتاج الإجمالي من واقع البيانات التقديرية كما يلي :

$$\text{نسبة تطور الإنتاجية} = \frac{\text{المؤشر المستهدف عن السنة الحالية}}{\text{المؤشر المستهدف عن السنة السابقة أو سنة الأساس}}$$

2 – مؤشر الإنتاجية الكلية للمدخلات من الإنتاج الصافي :-

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالصورة التالية :

$$\text{قيمة مخرجات الإنتاج الصافي} = \frac{\text{قيمة المخرجات من الإنتاج الاجمالي - الاهلاك}}{\text{قيمة المدخلات}}$$

وتتضح أهمية هذا المؤشر في استخدامه لتتبع التطور في مستوى الإنتاجية الكلية للوحدة الاقتصادية وفي توضيح أو تبيان إنتاجية الأصول الثابتة علي هذا المستوى من سنة لأخرى ، الأمر الذي يساعد في ترشيد قرارات المشروع عند النظر في إحلال وتجديد هذه الأصول أو إعادة النظر في هيكل الإنتاج فيما يتعلق بنسبة رأس المال الثابت.

3 – مؤشر الإنتاجية الكلية للمدخلات من القيمة المضافة :-

ويقصد بالقيمة المضافة هنا القيمة المضافة الصافية ، وتتضح أهمية هذا المؤشر لتتبع التطور في مستوى الإنتاجية الكلية للوحدة الاقتصادية ، وفي توضيح إنتاجية عوامل الإنتاج من سنة لأخرى. ويعبر عن هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{الإنتاجية الكلية من القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة المستهدفة أو الفعلية}}{\text{قيمة المدخلات}}$$

**ثانياً : مؤشرات ومعايير الكفاءة الإنتاجية الجزئية :**

وتوضح هذه المعايير الكفاءة الإنتاجية لعامل واحد من عوامل الإنتاج ، ويستخدم هذا النوع عادة لقياس كفاءة استخدام عوامل الإنتاج النادرة.

$$\text{وبذلك يمكن القول بأن الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{حجم الانتاج أو قيمة الانتاج}}{\text{قيمة المستخدم من أحد عناصر الانتاج}}$$

و من أهم مؤشرات ومعايير الإنتاجية الجزئية ما يلي (1):

$$أ - * \text{ مؤشر إنتاجية العمل} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد العاملين في المنشأة}}$$

ويمثل هذا المقياس متوسط إنتاجية العمل أو مقدار القيمة المضافة للشخص الواحد ، في المنشأة خلال سنة معينة ، ويمكن استخدام عدد ساعات العمل المبذولة ، أو قيمة الأجور المدفوعة لقياس مؤشر العمل، كما يمكن استخدام قيمة الإنتاج الإجمالية بدلاً من القيمة المضافة ، ويمكن مقارنة مؤشر الإنتاجية هذا بمؤشر الإنتاجية للسنة السابقة (على أن تكون القيمة المضافة بالأسعار الثابتة أو المخططة). أي كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى إنتاجية العمل ، ويفضل هنا استخدام القيمة المضافة الصافية وليس الإجمالية ، أي باستبعاد الاهتلاك من القيمة المضافة الإجمالية ، ويمكن أن تأخذ إنتاجية العمل عدة صيغ أهمها :

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{كمية الانتاج (بالوحدات)}}{\text{عدد ساعات العمل المبذولة}}$$

ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على إنتاجية العمل على مستوى المنشأة أو على مستوى الخط الإنتاجي.

**ب - مؤشر إنتاجية رأس المال الثابت.**

يفضل هنا استخدام المكين والمعدات ، الذي يضم المباني والإنشاءات وذلك لأهمية المكين والمعدات في العملية الإنتاجية وارتباطها بمستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية

$$\text{إنتاجية رأس المال الثابت (المكين والمعدات)} = \frac{\text{قيمة الانتاج (أو القيمة المضافة)}}{\text{قيمة المكين و المعدات}}$$

ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على قيمة الإنتاج لكل دينار مصروف على المكين والمعدات ، ويمكن استخدام معيار إنتاجية رأس المال المستثمر الذي يمثل الأصول الثابتة زائد رأس المال التشغيلي وكما يلي :

$$\text{إنتاجية رأس المال المستثمر} = \frac{\text{قيمة الانتاج (أو القيمة المضافة)}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

ويبين هذا المؤشر مقدار الإنتاج للدينار في رأس المال المستثمر خلال سنة معينة.

**- مؤشر إنتاجية الأجر.**

(1) - مدحت كاظم القرشي ، الاقتصاد الصناعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 257

\* مؤشر إنتاجية العمل : يستخدم بافتراض تجانس وحدات العمل . أما في الواقع فلا يوجد تجانس ، فهناك فرق بين العامل العادي والمهندس ، وهناك فرق بين من يبذل مجهوداً فكرياً ومن يبذل مجهوداً عضلياً.



يقيس هذا المؤشر إنتاجية الدينار المصروف على الأجور، أي مقدار الإنتاج المتحقق للدينار المصروف على الأجور، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :

$$\text{إنتاجية الأجر أو إنتاجية الدينار} = \frac{\text{القيمة المضافة (أو قيمة الإنتاج)}}{\text{مجموع الأجر والرواتب}}$$

أي كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع إنتاجية الأجر، أي مساهمة الأجر في الإنتاج أو القيمة المضافة ، ويمكن أن يكون كل من الإنتاج والأجر بالأسعار الجارية.

**د - مؤشر إنتاجية المواد.**

ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على كفاءة استخدام الخامات الرئيسية خلال سنة معينة ، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :

$$\text{إنتاجية المواد} = \frac{\text{قيمة الإنتاج (بالأسعار الجارية)}}{\text{قيمة الخامات أو المواد الأولية (بالأسعار الجارية)}}$$

### **ثالثاً : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالجوانب المالية .**

يقصد بالمؤشرات أو الأدوات المالية تلك النسب التي توضح العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهم بسيط والآخر مقام ، وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط وبذلك فإن النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية أو غيرها من المصادر للوصول إلى دلالات معينة ومعاني كاملة ، وهذه النسب يجب أن تكون ذات دلالة واضحة تمكن من المقارنة بالنسب المالية السابقة ليتسنى لإدارة المشروع الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات ، وبذلك تكون قادرة على قياس نقاط الضعف والقوة للمشروع ، وتنقسم هذه النسب أو المؤشرات المالية إلى التالي :

1 - نسبة السيولة .

2 - نسبة الربحية .

3 - نسبة النشاط .

#### **1 - نسبة السيولة :**

تستخدم نسبة السيولة للحكم على مدى توفر السيولة اللازمة للوحدة الاقتصادية ، لسد التزاماتها المستحقة وتقيس مدى إمكانية تعرض المشروع لخطر العسر المالي الفني وهو عكس السيولة.

ومن أهم نسب السيولة ما يلي :

## أ . نسبة التداول : (1)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

هذه النسبة هي مؤشر أولي يبين قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية بسرعة وبدون صعوبات حيث كلما كانت هذه النسبة أكبر دلت على وجود سيولة أكبر وأن الحد المقبول لهذه النسبة هو الواحد الصحيح ، بمعنى أنه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمشروع وأصبحت نسبة التداول واحد صحيح فذلك يعني أن المشروع مازال قادر على تغطية التزاماته قصيرة الأجل ، أما إذا انخفضت نسبة التداول عن الواحد الصحيح فذلك يعني عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل .

## ب . نسبة السيولة السريعة : (2)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون السلعي} + \text{المدفوعات مقدما})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

هذه النسبة هي أفضل من نسبة التداول لأنها تعطي صورة أوضح على وضع السيولة لدى الشركة لمواجهة التزاماتها الجارية من خلال ما هو متوفر لديها من أموال تحت اليد في حالة توقف الشركة ، وتم طرح المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما من الأصول المتداولة ، لان المخزون السلعي أقل الأصول المتداولة سيولة ، والمصروفات المدفوعة مقدما لا يمكن أن تتحول إلى نقدية.

## 2 - نسبة الربحية :

هذه النسبة تعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية والمبيعات في المنشأة التجارية ، وعن الإرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية ، وتقدم إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المشروع وبصفة عامة تحسب نسبة الربحية على أساس علاقتها بالمبيعات والاستثمار ، وتتكون من عدة مجموعات أهمها : (3)

## أ - نسبة هامش صافي الربح :

وتوضح هذه النسبة الربح المتولد من المبيعات ، وتأخذ الصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

وكلما ارتفعت النسبة أعلاه كلما كان ذلك دليل على ارتفاع كفاءة المنشأة .

(1) - سمير محمد عبد العزيز ، " اقتصاديات الاستثمار والتمويل وإدارة الأموال" ، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ، بدون طبعة ، 1986 ، ص320

(2) - مدحت كاظم القرشي ، "الاقتصاد الصناعي" ، مرجع سبق ذكره ، ص265

(3) - مدحت كاظم القرشي ، "الاقتصاد الصناعي" ، المرجع السابق ، ص262 - 263

$$\text{ب - معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

ويقاس هذا المعدل العائد على الأموال التي تستثمرها الوحدة الاقتصادية في تمويل أصولها ، أي انه يوضح مدى فاعلية الإدارة في توليد الإرباح من الأصول .

### 3 - نسبة النشاط (معدلات الدوران) :

تعبر نسب النشاط عن مدى كفاءة إدارة المنشأة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على الأصول المختلفة ، كما أنها تقيس الكفاءة في استخدام هذه الأصول لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتوضح كذلك العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة (الثابتة والمتداولة) وفيما يلي أهم نسب النشاط وأكثرها استعمالاً :

#### أ - نسبة أو معدل دوران الأصول المتداولة : (1)

هذا المعدل يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ، ويأخذ هذا المعدل الصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة أو معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول المتداولة}}$$

#### ب - نسبة أو معدل دوران المخزون السلعي :

تبين هذه النسبة أو المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ، حيث كلما كان هذا المعدل منخفض كلما دل على أن المشروع يحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة ، وكلما كان المعدل مرتفع دل ذلك على زيادة نشاط المشروع ، ولكن يجب الاحتراس عندما يكون المعدل مرتفع بدرجة غير طبيعية عن متوسط معدل الصناعة لأنه قد يكون مؤشر لفقدان المشروع لكثير من فرص البيع نتيجة العجز في كمية المخزون ، ويأخذ هذا المعدل الصيغة الرياضية التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

#### ج - معدل دوران مجموع الأصول :

يعتبر مؤشر شامل يدل على مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله ، ويوضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المشروع إلى مبيعات ، ويأخذ هذا المعدل الصيغة الرياضية التالية :

(1) - سمير محمد عبد العزيز، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل وإدارة الأموال"، مرجع سبق ذكره ، ص331

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

كلما زادت قيمة هذا المعدل كانت النتيجة إيجابية والعكس صحيح .

**رابعاً : مجموعة الأدوات والمؤشرات والمعايير المتعلقة بالمبيعات وكفاءة الإدارة .**

هناك عدد من المؤشرات التي تعكس مستوى تطور المبيعات ومستوى كفاءة الإدارة في توسيع عمليات

البيع ومن أهمها : (1)

**1 - مؤشر أو نسبة تطور المبيعات :**

$$\text{نسبة تطور المبيعات} = \frac{\text{قيمة المبيعات للسنة الحالية}}{\text{قيمة المبيعات للسنة السابقة}} \times 100$$

هذا المؤشر يبين مدى تطور المبيعات خلال سنة معينة مقارنة مع السنة السابقة .

**2 - مؤشر أو نسبة المبيعات إلى الإنتاج :**

يوضح هذا المؤشر أو النسبة ما تمثله المبيعات نسبة إلى الإنتاج .

$$\text{نسبة المبيعات إلى الإنتاج} = \frac{\text{كمية المبيعات}}{\text{كمية الانتاج}} \times 100$$

**3 - مؤشر كفاءة الإدارة :**

يوضح هذا المؤشر نصيب الوحدة المباعة من المصروفات الإدارية ، فكلما انخفض نصيب الوحدة كلما

يشير ذلك إلى ارتفاع مستوى كفاءة الإدارة لأنها تحقق المبيعات بأقل قدر من المصاريف الإدارية ، ويأخذ

هذا المؤشر الصيغة الرياضية التالية :

$$\text{مؤشر كفاءة الإدارة} = \frac{\text{مصروفات الادارة}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

---

(1) - إبراهيم عبد السلام الفر جاني ، "تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة الاسمنت في ليبيا " ، مرجع سبق ذكره ، ص40

## الفصل الثالث

الإطار العملي لتقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد

المبحث الأول : نبذة عن الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ومصنع

قرجي للسميد

المبحث الثاني : مراحل الإنتاج والهيكل التنظيمي لمصنع قرجي للسميد

المبحث الثالث : تقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد

## المبحث الأول

نبذة مختصرة عن الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ومصنع قرجي للسميد

**أولاً : تأسيس الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة : (1)**

تأسست الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف وفقاً لإحكام القانون رقم (1973/36م) كشركة وطنية مساهمة تتمتع بجنسية ليبية تمارس نشاطها طبقاً لنظامها الأساسي والقواعد المعمول بها في الشركات المملوكة للمجتمع ، و في (1- 7 - 1996م ) دمجت الشركة الوطنية للسميد ومشتقاتها إلى الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف ، وفي مطلع سنة (2007م) انتقلت ملكية الشركة لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي على أساس شركة مساهمة باسم الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة.

**نشاطات الشركة :**

يتركز نشاط الشركة في طحن الغلال وتصنيع مشتقاتها وكذلك صناعة الأعلاف وفق الآتي :

- إنتاج الدقيق .
- إنتاج السميد بنوعيه (ناعم - خشن) .
- صناعة المكرونة بجميع أشكالها وصناعة الكسكسى .
- صناعة الأعلاف بجميع أنواعها .

**رأس مال الشركة :**

يقدر رأس مال الشركة بمبلغ (300.000000) دينار ليبي مقسم إلى(30000000) سهم. قيمة السهم الواحد 10 دينار.

**ثانياً : تأسيس مصنع قرجي للسميد : (2)**

يعتبر مصنع قرجي للسميد أحد فروع الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ، حيث يقع المصنع عند 3.5 ك م قرجي طرابلس . ويتكون من مطحنين - احدهم صغير وقد تم تركيب آلاته ومبانيه في عام 1959م ، وتم تشغيله في منتصف سنة 1959م . ثم أضيف إليه وحدة إنتاجية جديدة كبيرة(المطحن الكبير) من مباني وآلات خلال سنة 1968م ، وكان رأس مال المصنع في ذلك الوقت 294000 دينار موزعة على 42000 سهم . قيمة كل سهم 7 دينار. وفي 1 - 7 - 1979م . تم دمج المصنع مع الشركة

الوطنية للسميد ومشتقاته حتى سنة 1996م ، حيث دمجت الشركة الوطنية للسميد ومشتقاته في الشركة

(1) - انظر الملاحق

(2) - المقابلة الشخصية مع مدير وحدة المحفوظات والوثائق بالمصنع ، 2013م

الوطنية للمطاحن والأعلاف التي بدورها عملت على إدارة المصنع وتوجهه بمعرفتها للسياسة الإنتاجية والإدارية ، وبذلك أصبحت الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف هي التي تضع كافة برامج التشغيل وبرامج التسويق السنوية في إطار المستهدفات الكمية من إنتاجه ، كما تقوم الإدارة العامة للشركة بتوفير المواد الخام وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل اللازمة لتحقيق تلك المستهدفات.

## المبحث الثاني

### مراحل الإنتاج والهيكلة التنظيمية لمصنع قرجي للسميد

أولاً : مراحل الإنتاج . (1)

#### المرحلة الأولى : مرحلة استقبال المواد الخام (القمح) .

يتم وزن المواد الخام بميزان البوابة والذي يحدد وزن الإنتاج التام أيضاً ، بحيث تخزن المواد في المخازن أو في صوامع التخزين من خلال المصب الخارجي عبر نواقل أفقية وعمودية ، حيث تبلغ عدد الصوامع 14 صومعة منها 10 صوامع سعتها حوالي 2000 طن/ صومعة و 4 صوامع سعتها 4000 طن /صومعة و تستوعب هذه الصوامع مواد سائبة من الحبوب وتتصل هذه الصوامع بالنواقل وسواقي من أسفل الصومعة لسحب المواد الخام المتمثلة في (القمح)، ثم ينقل القمح إلى صوامع الطحن والذي يبلغ عددها 3 صوامع سعتها 60 طن/ صومعة.

#### المرحلة الثانية : مرحلة إعداد التصنيع .

يتم سحب القمح من الصوامع الخارجية إلى صوامع الطحن الداخلية وسعتها 180 طن لإجراء عمليات التنظيف من الشوائب والأترربة وفصل بذور الأعشاب الغريبة ، وبعد ذلك يتم نقل القمح لعملية الترطيب الأولى ، وذلك من خلال إضافة كمية من الماء الأزمنة لترطيب الحبوب ثم توضع هذه الكمية من الحبوب في الصوامع لمدة 12 ساعة لتجري لها عملية الترطيب الثانية مع إضافة كمية من الماء أقل من كمية الماء الأولى أي بمقدار الثلث مع بقاء القمح لمدة 4 ساعات في عملية الترطيب الثانية ، ليمر بعملية تقشير الحبوب ونقلها إلى خزان سعته 5 طن ليتوجه لعملية الطحن.

#### المرحلة الثالثة / مرحلة الطحن .

تمر حبوب القمح عبر الطواحين لتكسيرها وطحنها ومنها إلى الغرابيل لفصل الإنتاج المطحون بواسطة أنابيب شفط الهواء تسمى (البنوماتك) ، وبعد ذلك يتم تنقية الإنتاج عبر غرابيل التنقية ثم تتم عملية إزالة الغبار والشوائب عن طريق فلاتر مخصصة لذلك وإن وجدت بعض الحبوب لم يتم طحنها جيداً فتتم عملية الطحن من جديد وتليها عملية الغربلة ثم التنقية لتصبح جاهزة للتعبئة .

#### المرحلة الرابعة / مرحلة التخزين والتعبئة .

بعد الانتهاء من عملية الطحن يتم مرور الإنتاج عبر نواقل أفقية وهذه النواقل تعمل على نقل السميد

(1)- لمقابلة الشخصية مع مدير إدارة الإنتاج بالمصنع .



الخشن والناعم وكذلك الردة (النخالة) إلى صوامع خراسانية خاصة بالإنتاج التام ، ويبلغ عددها 5 صوامع منها 3 صوامع سعتها 30طن/ صومعة للسميد الخشن والناعم وعدد 2 صومعة سعتها 45 طن/ صومعة لتخزين الدقيق ، ويتم نقل الردة (النخالة) إلى خزانات خاصة بالنواتج الثانوية يبلغ عددها 2 خزان سعة الواحد 30 طن ، وبعد ذلك يتم تعبئة الإنتاج في أكياس عبوة 25 كجم للسميد الخشن الذي يتم صرفه إلى صندوق موازنة الأسعار عن طريق الشركة الوطنية للمطاحن و الأعلاف المساهمة ، أما السميد الناعم يتم صرفه إلى مصانع المكرونة التابعة للشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف عبر سيارات النقل السائب ، وكذلك يتم صرف النخالة إلى مصانع الأعلاف بالشركة لاستخدامها في صناعة الأعلاف.

### ثانياً : الهيكل التنظيمي للمصنع .<sup>(1)</sup>

يكون الهيكل التنظيمي للمصنع على النحو التالي :

أدارة الوحدات الإنتاجية ، ويمارس فيها المدير جميع اختصاصاته عن طريق المكاتب والأقسام التابعة للمصنع على النحو التالي :

#### أولاً : المكاتب :

- 1 - مكتب المراجعة الداخلية .
- 2 - مكتب النظم والمعلومات .
- 3 - مكتب المبيعات .
- 4 - مكتب الخدمات العامة .
- 5 - مكتب الأمن الصناعي والسلامة العامة .
- 6 - مكتب التحليل وضبط الجودة

#### ثانياً : الأقسام :

##### 1 - قسم الشؤون الإدارية .

يباشر القسم اختصاصاته عن طريق الوحدات التالية :

- أ - وحدة شؤون المنتجين .
- ب - وحدة العلاقات والخدمات
- ج - وحدة المحفوظات والوثائق .

---

(1) : المقابلات الشخصية مع بعض العاملين بإدارة الشؤون الإدارية والمالية.

## 2 - قسم الشؤون المالية.

- أ - وحدة الحسابات والميزانية .
- ب - وحدة التكاليف ومراقبة المخازن .
- ج - وحدة المشتريات .
- د - وحدة المرتبات .

## 3 - قسم الإنتاج والتشغيل .

ويباشر القسم أعماله من خلال الوحدات التابعة له على النحو التالي :

- أ - وحدة الإنتاج .
- ب - وحدة التشغيل .
- ج - وحدة التعبئة .

## 4 - قسم الصيانة .

ويباشر القسم أعماله من خلال الوحدات التالية :

- أ - وحدة الصيانة الكهربائية والإلكترونية .
- ب - وحدة الصيانة الميكانيكية .
- ج - وحدة الصيانة المدنية .

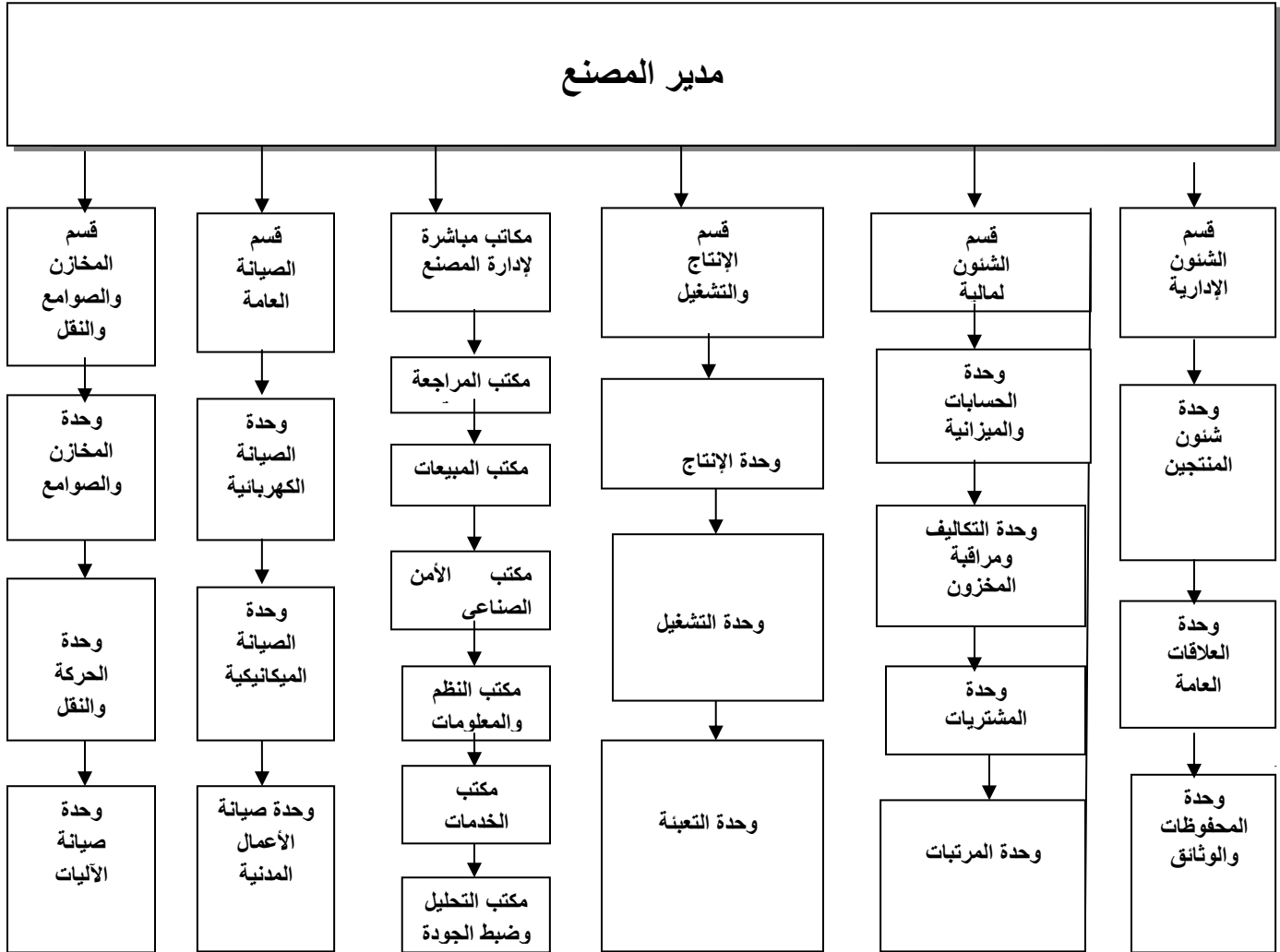
## 5 - قسم المخازن والصوامع والنقل .

ويقوم القسم بأعماله عن طريق الوحدات التالية :

- أ - وحدة المخازن والصوامع .
- ب - وحدة الحركة والنقل .
- ج - وحدة صيانة الآليات .

تقوم كل هذه الأقسام والوحدات التابعة لها بإنجاز الأعمال المكلفة بها ، وفقاً للاختصاصات وذلك حسب الوظائف المعتمدة من الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة.

والشكل البياني رقم (1) يبين الهيكل التنظيمي للمصنع



## الشكل البياني رقم (1)

### الهيكل التنظيمي للمصنع

المصدر: إعداد الباحث بناءً على المقابلات الشخصية مع بعض العاملين بإدارة الشؤون الإدارية والمالية.

## المبحث الثالث

### تقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد .

يعتبر تقييم الأداء الاقتصادي من المواضيع الهامة التي تستخدم في الحكم على كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية ، حيث تكمن أهميته في كونه وسيلة لدفع إدارة المنشأة أو المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص للعمل بحيوية ونشاط ، وصولاً إلى أفضل استغلال للموارد البشرية والمادية المتاحة للمنشأة الاقتصادية ، والمجتمع ككل .

وبذلك ركزت هذه الدراسة على تقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد باستخدام المؤشرات والمعايير التي تتعلق بالإنتاج والطاقات الإنتاجية والمؤشرات والمعايير التي تتعلق بالإنتاجية والكفاءة الإنتاجية والمؤشرات والمعايير التي تتعلق بالنواحي المالية ، والمؤشرات والمعايير التي تتعلق بالمبيعات وكفاءة الإدارة.

### أولاً : تقييم أداء المصنع باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاج والطاقات الإنتاجية.

تعتبر مؤشرات ومعايير الإنتاج والطاقات الإنتاجية من المؤشرات الهامة التي تستخدم في تقييم الأداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية ، حيث تبين مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة والاستفادة منها في رفع وتائر الإنتاج والإنتاجية ومن ثم رفع كفاءة الأداء الاقتصادي ، وتحقيق الأهداف الرئيسية لهذه الوحدة ، حيث تنقسم الطاقات الإنتاجية بصورة عامة إلى ثلاث أنواع ، وهي الطاقة (التصميمية - المستهدفة - الفعلية) وعلى ذلك تم التركيز على ثلاث مؤشرات ومعايير يكون لها ارتباط وثيق بالطاقات الإنتاجية المذكورة سابقاً ، وهذه المؤشرات تتمثل في الآتي :

$$1 - \text{نسبة أو مؤشر الطاقة المستهدفة إلى الطاقة التصميمية} = \frac{\text{كمية الطاقة الإنتاجية المستهدفة}}{\text{كمية الطاقة الإنتاجية التصميمية}} \times 100$$

$$\text{أو} = \frac{\text{قيمة الطاقة الإنتاجية المستهدفة}}{\text{قيمة الطاقة الإنتاجية التصميمية}} \times 100$$

$$2 - \text{نسبة أو مؤشر الطاقة الفعلية إلى الطاقة التصميمية} = \frac{\text{كمية الطاقة الإنتاجية الفعلية}}{\text{كمية الطاقة الإنتاجية التصميمية}} \times 100$$

$$\text{أو} = \frac{\text{قيمة الطاقة الإنتاجية الفعلية}}{\text{قيمة الطاقة الإنتاجية التصميمية}} \times 100$$

$$3 - \text{نسبة أو مؤشر الطاقة الفعلية ألي الطاقة المستهدفة} = \frac{\text{كمية الطاقة الإنتاجية الفعلية}}{\text{كمية الطاقة الإنتاجية المستهدفة}} \times 100$$

ويمكن التعرف على أداء المصنع خلال فترة الدراسة بتحليل ودراسة نسب استغلال الطاقات الإنتاجية المبينة بالجدول رقم (3) و الشكل البياني رقم (2) .

### جدول رقم (3)

#### نسب استغلال الطاقات الإنتاجية بمصنع قرجي

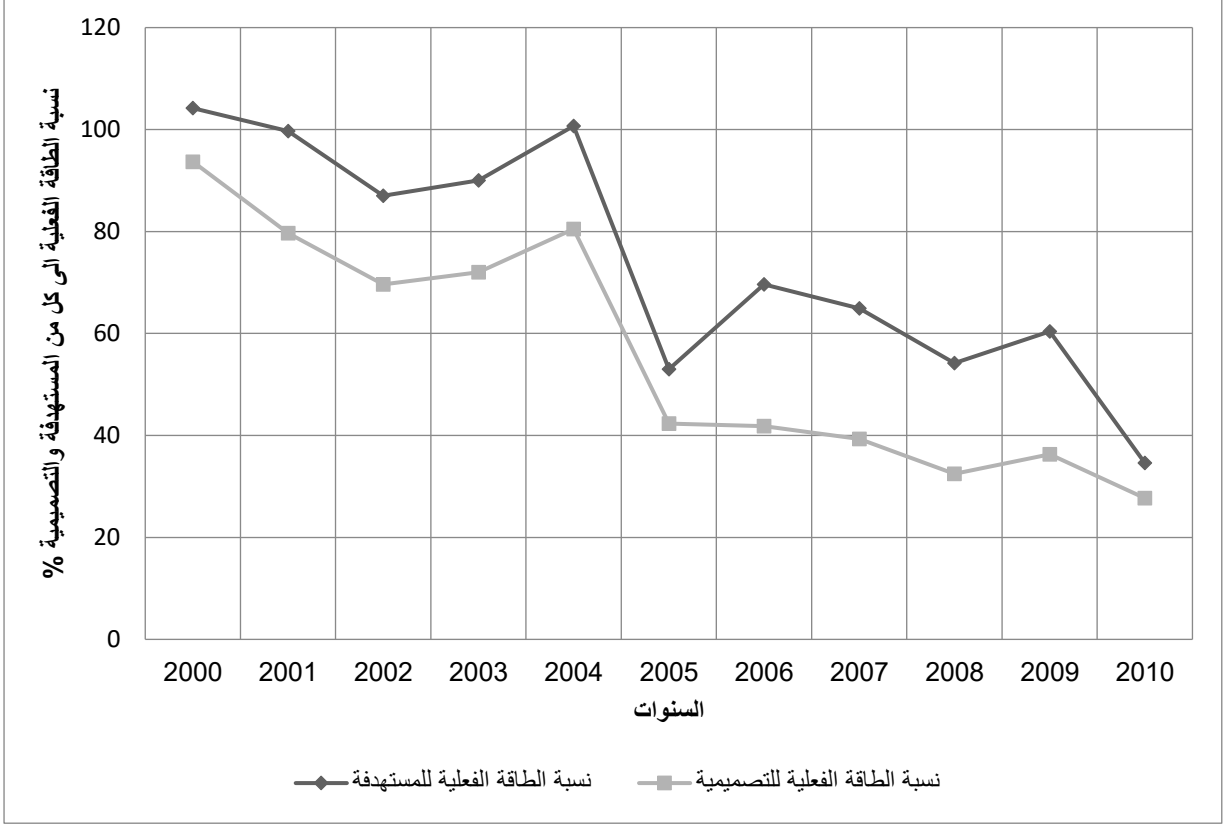
الكمية بالأطنان

خلال الفترة (2000 – 2010م)

السنة	الطاقة التصميمية*		الطاقة الفعلية		الطاقة المستهدفة		الكمية	السنة
	نسبتها	الكمية	نسبتها	الكمية	نسبتها	الكمية		
2000	78120	70308	93.7%	73252.3	90%	70308	78120	2000
2001	78400	62720	79.7%	62534.9	80%	62720	78400	2001
2002	78400	62720	69.6%	54602.4	80%	62720	78400	2002
2003	78400	62720	72%	56480.1	80%	62720	78400	2003
2004	78400	62720	80.5%	63165.9	80%	62720	78400	2004
2005	78680	62944	42.3%	33360.0	80%	62944	78680	2005
2006	78400	47040	41.8%	32765.8	60%	47040	78400	2006
2007	79240	47544	39.3%	30849.6	60%	47544	79240	2007
2008	79240	47544	32.5%	25759.1	60%	47544	79240	2008
2009	78960	47376	36.3%	28646.7	60%	47376	78960	2009
2010	78960	63168	27.7%	21865.9	80.7%	63168	78960	2010
المتوسط	78654.5	57891.7	55.9%	43934.8	73.3%	57891.7	78654.5	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية لإدارة التخطيط والتطوير بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة.

\* الطاقة التصميمية = صافي أيام التشغيل السنوي × ساعات العمل اليومي × الطاقة الإنتاجية لآلات الطحن



## الشكل البياني رقم (2)

نسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة المستهدفة والتصميمية بمصنع قرجي للسميد

خلال الفترة (2000 – 2010م)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (3)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (2) نلاحظ ما يلي :

1 - إن كميات الطاقة المستهدفة ، شهدت تذبذباً بين الزيادة والنقصان حيث تراوحت ما بين (47040) طن كحد أدنى خلال سنة (2006م) ، (70308) طن كحد أعلى سنة (2000م) ، وبمتوسط سنوي بلغ (57891.7) طن ، أما نسبة الطاقة المستهدفة إلى الطاقة التصميمية ، هي الأخرى شهدت تدبباً بين الزيادة والنقصان حيث تراوحت ما بين (60%) كحد أدنى خلال السنوات (2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009م) و بنسبة (90%) كحد أعلى خلال سنة (2000م) ، أما بقية سنوات الدراسة (2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، 2005م) شهدت استقراراً حيث كانت نسبته (80%) ، و إن انخفاض نسب الطاقة المستهدفة إلى التصميمية يعود إلى عدة أسباب أهمها ما يلي :

أ - تقادم خطوط الإنتاج بالمصنع .

ب - كثرة الأعطال الفنية بالمصنع

ج - تأخر وصول قطع الغيار اللازمة لعملية الإحلال والتطوير في أغلب الأحيان للمصنع.

2 - شهدت كميات الطاقة الفعلية هي الأخرى تذبذباً بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوحت ما بين (21865.9)

طن كحد أدنى سنة (2010م) و (73252.3) طن كحد أعلى سنة (2000م) ، وبمتوسط سنوي بلغ

(43934.8) طن ، وأن نسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة التصميمية بلغت كحد أعلى (93.7%) سنة (2000م)

، ثم اتسمت بالانخفاض في معظم سنوات الدراسة إلى أن وصلت النسبة كحد أدنى بلغ (27.7%) سنة

(2010م) ، وبلغ متوسط هذه النسبة (55.9%) ، أما فيما يتعلق بمعدل نمو نسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة

التصميمية فإنه شهد تذبذباً بين السلب والإيجاب ، حيث تراوح ما بين (-47.4%) كحد أدنى سنة (2005م) و

(11.8%) كحد أعلى سنة (2004م) ، وبمتوسط معدل نمو سنوي سالب بلغ

(-8.7%) خلال فترة الدراسة ويرجع سبب انخفاض الطاقة الفعلية إلى التصميمية هو تقادم خطوط الإنتاج

وتأخر وصول قطع الغيار ومستلزمات التشغيل و المواد الخام ، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي .

3 - إن نسبة الطاقة الفعلية إلى المستهدفة شهدت تذبذباً بين الزيادة والنقصان حيث تراوحت ما بين (34.6%)

كحد أدنى سنة (2010م) ، (104.2%) كحد أعلى سنة (2000م) ، وبمتوسط سنوي موجب بلغ

(74.3%) ، وأن معدل نمو هذه النسبة قد شهد تذبذباً بين السلب والإيجاب ، حيث تراوح ما بين

(-47.3%) كحد أدنى سنة (2005م) ، (31.3%) كحد أعلى سنة (2006م) ، وبمتوسط نمو سنوي سالب

بلغ (-6.2%) خلال فترة الدراسة ويرجع سبب انخفاض الطاقة الفعلية إلى المستهدفة هو قلة توفر المواد

الخام و تأخر الإفراج عنها داخل المواني اللببية وتوقف الإنتاج لفترة طويلة بسبب الأعطال وأعمال الصيانة

**الخلاصة :**

يمكن تلخيص أداء المصنع طبقاً لمؤشرات ومعايير الإنتاج والطاقات الإنتاجية في الآتي :

إن نسبة الطاقة الفعلية للطاقة المستهدفة بالمصنع ، قد بلغت في المتوسط (74.3%) وهي نسبة مرتفعة إذا ما

قورنت بنسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة التصميمية ، والتي بلغت في المتوسط (55.9%) ، ونسبة الطاقة

المستهدفة إلى الطاقة التصميمية ، والتي بلغت في المتوسط (73.3%) ، وبذلك يتضح أن المصنع لم يتمكن

من تحقيق المستهدفات في اغلب سنوات الدراسة ، حيث كان معدل نمو نسبة الطاقة الفعلية إلى التصميمية

والمستهدفة في المتوسط (-8.7%) ، (-6.2%) على التوالي ، مما يدل على أن المصنع لم يتمكن من استغلال كامل

طاقته الإنتاجية خلال فترة الدراسة.

## ثانياً : تقييم أداء المصنع باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية.

تعتبر مؤشرات الإنتاجية من المؤشرات الهامة ، التي تعكس في الواقع مدى كفاءة المنشأة الاقتصادية في استغلال عناصر الإنتاج المتاحة والمستخدمه ، وتوضح العلاقة بين الإنتاج وكمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية ، ومن هنا تأتي أهمية هذه المؤشرات والمعايير لتوضح العلاقة بين الإنتاج وكمية عناصر الإنتاج ، إما بصورة كلية ، وذلك لمعرفة درجة كفاءة عناصر الإنتاج مجتمعة ، أو بصورة جزئية وذلك لمعرفة وتحديد درجة كفاءة عنصر معين من عناصر الإنتاج المستخدمة ، وتحسب هذه المؤشرات بعدة طرق ، منها الطريقة العينية والطريقة القيمية (النقدية) ، وغيرها من الطرق الأخرى ، وقد تم التركيز في هذه الدراسة على الطريقة القيمية (النقدية) لمؤشرات الإنتاج والكفاءة الإنتاجية ، وذلك بسبب اختلاف وتنوع منتجات المصنع من السميد ، وقد تم تقسيم هذا الجزء إلى نوعين ، حيث يهتم النوع الأول بتقييم الأداء الاقتصادي باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاجية الكلية ، بينما يهتم النوع الثاني بتقييم الأداء باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاجية الجزئية .

### النوع لأول : تقييم الأداء الاقتصادي باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاجية الكلية

إن مؤشرات ومعايير الإنتاجية الكلية ، تعد مقياساً يعكس مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وتعبير عن العلاقة بين الإنتاج (المخرجات) وجميع عناصر الإنتاج (المدخلات) ، التي استخدمت في العملية الإنتاجية.

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{إجمالي قيمة الانتاج(المخرجات)}}{\text{إجمالي قيمة عناصر الانتاج}}$$

ولمتابعة التغيرات و التطورات التي حدثت للإنتاجية الكلية خلال الفترة (2000 – 2010م) تم استخدام أسلوب الأرقام القياسية (نسبة التغير في الإنتاجية) وذلك بغرض تحديد الكفاءة الإنتاجية للمصنع ومستوى الأداء به ، وقد تم اختيار سنة (2000م) كسنة أساس للفترة محل الدراسة (2000- 2010) ، وعلى ذلك تم احتساب الإنتاجية الكلية للمصنع من خلال استخدام المؤشرات التالية :

#### 1 – الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق

$$= \frac{\text{قيمة الانتاج الاجمالي بسعر السوق}}{\text{اجمالي قيمة المدخلات}}$$

#### 2 - الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من قيمة الإنتاج الصافي بسعر السوق

$$= \frac{\text{قيمة الانتاج الصافي بسعر السوق}}{\text{اجمالي قيمة المدخلات}}$$



### 3 - الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من صافي القيمة المضافة

$$\frac{\text{صافي القيمة المضافة}}{\text{إجمالي قيمة المدخلات}} =$$

ويقصد بالقيمة المضافة مقدار ما تضيفه الوحدة الاقتصادية أو القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية من دخول

خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة ، وتحسب القيمة المضافة من خلال المعادلات التالية :

أ - إجمالي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الإجمالي - قيمة مستلزمات الإنتاج

ب - صافي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الإجمالي - (قيمة مستلزمات الإنتاج + الإهلاك)

أو صافي القيمة المضافة = إجمالي القيمة المضافة - الإهلاك

ويوضح الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (3) ، البيانات المتعلقة بقيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق

وقيمة الإنتاج الصافي بسعر السوق ، وصافي القيمة المضافة ، وقيمة عناصر الإنتاج .

#### جدول رقم (4)

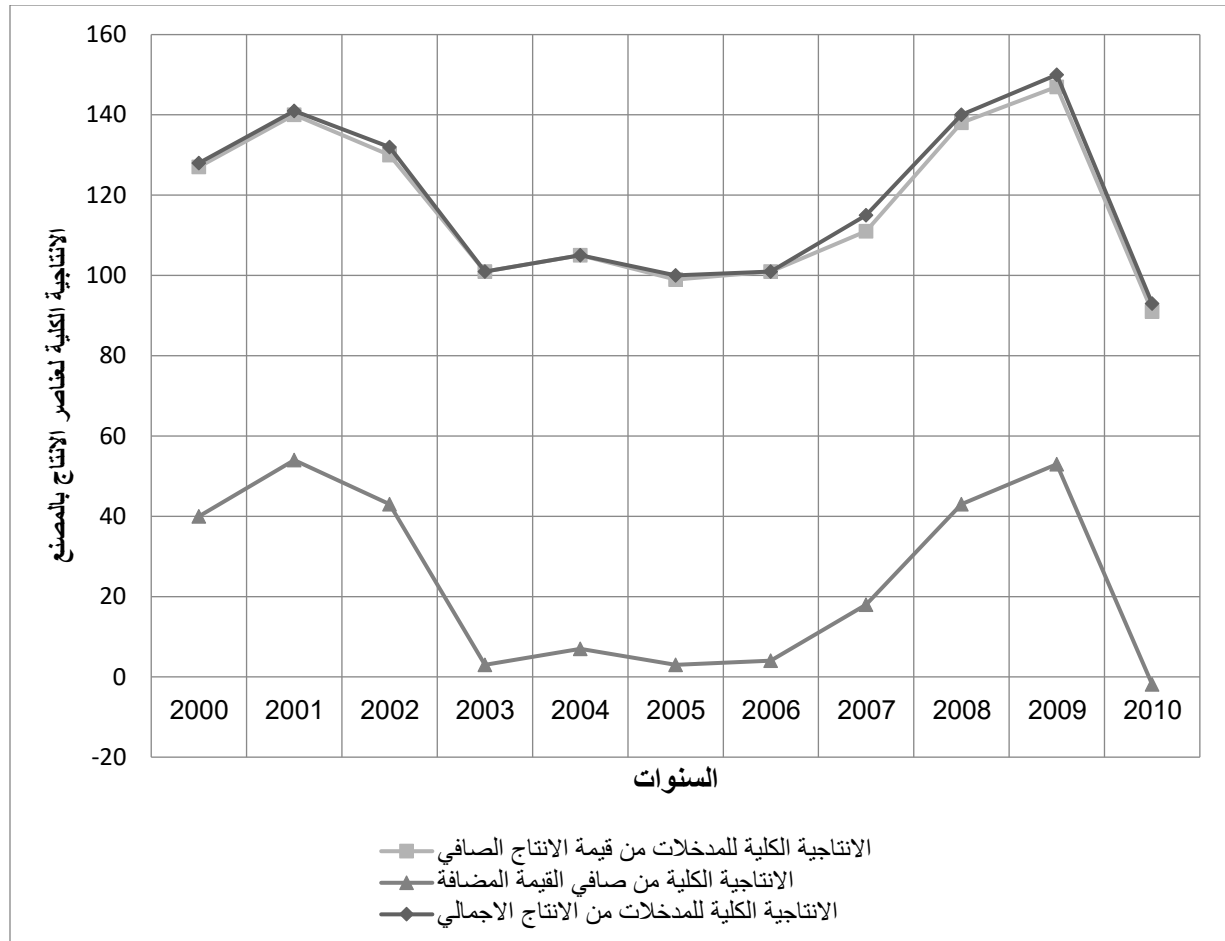
تطور مؤشرات الإنتاجية الكلية بمصنع قرجي للسميد

خلال الفترة (2000 – 2010)

القيم بالدينار الليبي

معدل التطور	الإنتاجية الكلية للمدخلات من صافي القيمة المضافة م (9) 6 / 5 =	معدل التطور	إنتاجية الكلية للمدخلات من قيمة الإنتاج الصافي م (8) 6/3 =	معدل التطور	الإنتاجية الكلية للمدخلات من قيمة الإنتاج الإجمالي م (7) 6/1 =	إجمالي قيمة المدخلات أجور + مستلزمات سلعية وخدمية + رأس المال الثابت م (6)	صافي القيمة المضافة م (5)	قيمة المستلزمات السلعية والخدمية م (4)	قيمة الإنتاج الصافي بسعر السوق م (3) 2 - 1 =	الإهلاك م (2)	قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق م (1)	البيان
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	السنة
100	40	100	127	100	128	3893991	1563745	3393847	4957592	47753	5005345	2000
108	54	110	140	110	141	3544344	1935328	3034880	4970208	48087	5018295	2001
107.5	43	102	130	103	132	3224744	1392844	2824530	4217374	41276	4258650	2002
7.5	3	79.5	101	79	101	20793083	723430	20353333	21076763	47697	21124460	2003
17.5	7	82.5	105	82	105	23267792	1707831	22827031	24534862	44571	24579433	2004
7.5	3	78	99	78	100	12846199	382113	12453792	12835905	47743	12883648	2005
10	4	82.4	101	82	101	12350318	558051	11922111	12480162	46623	12526785	2006
45	18	79.5	111	90	115	12269812	2292102	11397484	13689586	380868	14070454	2007
107.5	43	108.6	138	109	140	21188474	9118525	20219956	29338481	279557	29618038	2008
132.5	53	115.7	147	117	150	15277111	8129632	14327035	22456667	303333	22760000	2009
-4.7	-1.9	71.6	91	72.6	93	13000352	-250326	12084765	11834439	279619	12114058	2010
58	24	92	117	93	119	12877838.2	2504843.2	12258069.5	14762912.6	142466.1	14905378.7	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات القوائم المالية والحسابات الختامية للمصنع .



الشكل البياني رقم (3)

### الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 – 2010م)

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (4)

من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (3) تبين ما يلي :

1 – إن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الإجمالي بسعر السوق قد شهدت انخفاض مقارنة بسنة الأساس خلال السنوات (2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2010م) ، حيث تراوحت ما بين (93%) كحد أدنى سنة (2010م) أو ما يعادل (72.6%) من سنة الأساس ، و (115%) كحد أعلى سنة (2007م) أو ما يعادل (90%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب انخفاض الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الإجمالي بسعر السوق خلال السنوات (2003 ، 2004م) إلى ارتفاع قيمة مدخلات الإنتاج وخاصة قيمة المستلزمات السلعية والخدمية ، أما عن السنوات (2005 ، 2006 ، 2007 ، 2010م) فيرجع سبب انخفاض الإنتاجية الكلية إلى انخفاض نسبة الاستغلال في الطاقات الإنتاجية الفعلية ، حيث بلغت نسبة الإنتاج الفعلي إلى الطاقة التصميمية (42.3% ، 41.8% ، 39.3% ، 27.7%) خلال السنوات (2005 ، 2006

، 2007 ، 2010م) على التوالي كما هو موضح بالجدول رقم (4) . أما عن السنوات (2001 ، 2002 ، 2008 ، 2009م) فقد شهدت ارتفاع مقارنة بسنة الأساس خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين (132%) كحد أدنى سنة (2002م) أو ما يعادل (103%) من سنة الأساس ، و (150%) كحد أعلى سنة (2009م) أو ما يعادل (117%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب ارتفاع الإنتاجية الكلية للسنوات (2001 ، 2002م) إلى ارتفاع قيمة الإنتاج الإجمالي مقارنة بقيمة مدخلات الإنتاج وهذا الارتفاع ناتج عن الارتفاع في نسب استغلال الطاقات الإنتاجية الفعلية ، حيث بلغت نسبة الإنتاج الفعلية للتصميمية (79.7% ، 69.6%) خلال السنوات (2001 ، 2002م) على التوالي كما هو موضح بالجدول رقم (4) ، ويرجع سبب ارتفاع الإنتاجية الكلية خلال السنوات (2008 ، 2009م) إلى ((ارتفاع أسعار المبيعات بنسبة (90% ، 60% ) على التوالي ، وهذا الارتفاع في أسعار المبيعات ناتج عن قرار من الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف<sup>(1)</sup> ، وفيما يتعلق بمؤشر التطور لهذا النوع من الإنتاجية فإنه قد أتمم بالتذبذب خلال فترة الدراسة (2000 – 2010م) حيث تراوح ما بين (72.6%) كحد أدنى سنة (2010م) ، (117%) كحد أعلى سنة (2009م) وبمتوسط سنوي بلغ (119%) أو ما يعادل (93%) من سنة الأساس. وبصفة عامة : يمكن القول أن الإنتاج الإجمالي بسعر السوق للمصنع قادر على تغطية تكاليف الإنتاج في اغلب سنوات الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ من خلال فترة الدراسة أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الإجمالي بسعر السوق قد شهدت انخفاض اغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي وفقا لهذا المؤشر.

2 – إن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الصافي بسعر السوق قد شهدت انخفاض مقارنة بسنة الأساس خلال السنوات (2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2010م) ، حيث تراوحت ما بين (91%) كحد أدنى سنة (2010م) أو ما يعادل (71.6%) من سنة الأساس ، و (111%) كحد أعلى سنة (2007م) أو ما يعادل (79.5%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب انخفاض الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الصافي بسعر السوق خلال السنوات (2003 ، 2004م) إلى ارتفاع قيمة مدخلات الإنتاج وخاصةً قيمة المستلزمات السلعية والخدمية ، أما عن السنوات (2005 ، 2006 ، 2007 ، 2010م) فيرجع سبب انخفاضها إلى انخفاض قيمة الإنتاج الصافي مقارنةً بقيمة مدخلات الإنتاج ويعود هذا

الانخفاض إلى انخفاض قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق . أما عن السنوات (2001 ، 2002 ، 2008 ، 2009م) فقد شهدت ارتفاع مقارنة بسنة الأساس خلال فترة الدراسة ، حيث تراوحت ما بين (147%) كحد أعلى سنة (2009م) أو ما يعادل (115.7%) من سنة الأساس ، و (130%) كحد أدنى سنة (2002م) أو ما يعادل (102%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب ارتفاع الإنتاجية الكلية من الإنتاج الصافي خلال السنوات (2001 ، 2002م) إلى ارتفاع قيمة الإنتاج الصافي مقارنة بقيمة مدخلات الإنتاج ، أما السنوات (2008 ، 2009م) فيرجع سبب ارتفاعها إلى ارتفاع قيمة الإنتاج الصافي و التي تعود إلى الارتفاع في أسعار المبيعات . وفيما يخص مؤشر التطور لهذه الإنتاجية فإنه قد اتسم بالتذبذب ، حيث تراوح ما بين (71.6%) كحد أدنى سنة (2010م) و (115.7%) كحد أعلى سنة (2009م) ، وبمتوسط سنوي بلغ (92%) من سنة الأساس ، وبصفة عامة : يمكن القول أن الإنتاج الصافي بسعر السوق للمصنع قادر على تغطية تكاليف الإنتاج في اغلب سنوات الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ من خلال فترة الدراسة أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الصافي بسعر السوق قد شهدت انخفاض اغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي وفقا لهذا المؤشر.

3 - إن مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من صافي القيمة المضافة تميز بالانخفاض خلال فترة الدراسة ، حيث تراوح ما بين (1.9%-) كحد أدنى سنة (2010م) أو ما يعادل (4.7%-) من سنة الأساس و(54%) كحد أعلى سنة (2001م) أو ما يعادل (108%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب انخفاض هذه الإنتاجية إلى ارتفاع قيمة مدخلات الإنتاج مقارنة بقيمة صافي القيمة المضافة وخاصة قيمة المستلزمات السلعية والخدمية . و بلغ المتوسط السنوي لهذه الإنتاجية (24%) أو ما يعادل (58.4%) من سنة الأساس وهذه النسبة تعتبر منخفضة ، حيث لم يتمكن المصنع من تغطية تكاليف الإنتاج خلال فترة الدراسة ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

## النوع الثاني : تقييم الأداء الاقتصادي باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاجية لجزئية

يستخدم هذا النوع من المؤشرات والمعايير لقياس وتحديد إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج على حدا ومدى مساهمته في العملية الإنتاجية ، ونظراً لأهمية عنصر العمل ورأس المال ، والمستلزمات السلعية والخدمية ، ومدى تأثير هذه العناصر على مستوى الكفاءة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية ، ومن ثم المستوى الاقتصادي لها ، فقد تم استخدام هذه المؤشرات والمعايير لتقييم الأداء الاقتصادي محل الدراسة ، حيث يمكن استخدام قيمة الإنتاج (المخرجات) إما بقيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق أو الإنتاج الصافي بقيمة السوق أو بقيمة الإنتاج من صافي القيمة المضافة ، وحيث أن حساب الإنتاجية باستخدام صافي القيمة المضافة تعتبر من أكثر الطرق دقة في التعبير عن معدل الإنتاجية لعناصر الإنتاج لما تمثله هذه القيمة من تقدير حقيقي للعمل الذي بدل في العملية الإنتاجية ، وبذلك عمل الباحث على استخدام عدد العاملين كمتغير عن عنصر العمل ، وقيمة الأجور كمتغير عن تكلفة العمل ، والاهلاكات كمتغير عن تكلفة رأس المال الثابت ، والمستلزمات السلعية والخدمية كمتغير للتعبير عن قيمة المصروفات المباشرة وغير مباشرة التي تم صرفها في العملية الإنتاجية ، وللحصول على إنتاجية العامل ورأس المال الثابت والمستلزمات السلعية والخدمية ، فقد تم استخدام المؤشرات والمعايير التالية :

### 1 - إنتاجية عنصر العمل :

$$أ - \text{مؤشر إنتاجية العامل} = \frac{\text{صافي القيمة المضافة}}{\text{عدد العاملين}}$$

$$ب - \text{مؤشر إنتاجية الدينار أو الأجر} = \frac{\text{صافي القيمة المضافة}}{\text{قيمة الاجور و المرتبات}}$$

### 2 - إنتاجية عنصر رأس المال الثابت :

$$أ - \text{إنتاجية عنصر رأس المال الثابت} = \frac{\text{صافي القيمة المضافة}}{\text{قيمة رأس المال الثابت}}$$

### 3 - إنتاجية المستلزمات السلعية والخدمية :

$$أ - \text{مؤشر إنتاجية الدينار من المستلزمات السلعية} = \frac{\text{صافي القيمة المضافة}}{\text{قيمة المستلزمات السلعية}}$$

$$ب - \text{مؤشر إنتاجية الدينار من المستلزمات الخدمية} = \frac{\text{صافي القيمة المضافة}}{\text{قيمة المستلزمات الخدمية}}$$

وقبل التعرف على كفاءة الأداء الاقتصادي لعناصر الإنتاج جزئياً ، باستخدام المؤشرات المذكورة سابقاً يجب معرفة نسبة تكلفة كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى إجمالي تكلفة عناصر الإنتاج وتأثيرها على كفاءة المصنع ، حيث تم استخراج إجمالي قيمة عناصر الإنتاج من خلال المعادلة الآتية :

إجمالي قيمة عناصر الإنتاج = (قيمة الأجور والمرتبات + قيمة رأس المال الثابت + قيمة المستلزمات السلعية + قيمة المستلزمات الخدمية )

و يمكن معرفة هذه النسب من خلال الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (4).

### جدول رقم (5)

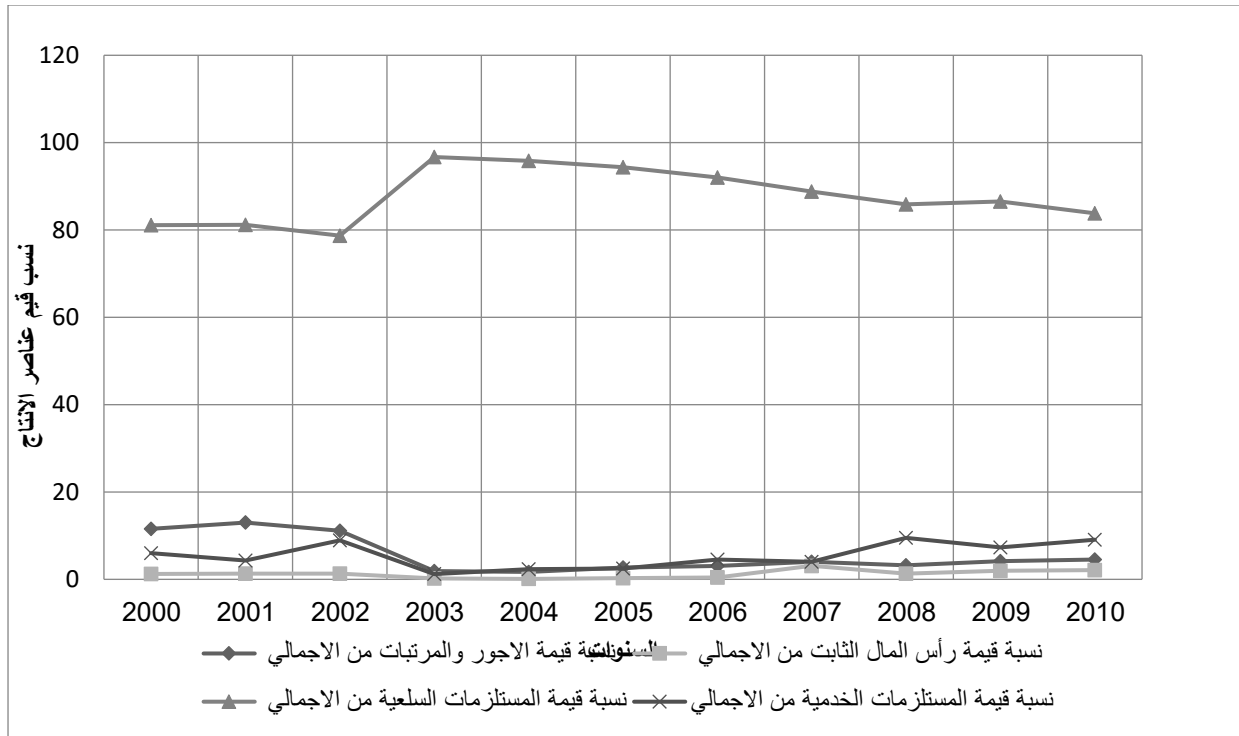
نسب تكاليف كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى إجمالي تكلفة عناصر الإنتاج

بمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 – 2010م)

القيمة بالدينار

السنة	إجمالي قيمة عناصر الإنتاج	قيمة الأجور والمرتبات	النسبة من الإجمالي %	قيمة رأس المال الثابت	النسبة من الإجمالي %	قيمة المستلزمات السلعية	النسبة من الإجمالي %	قيمة المستلزمات الخدمية	النسبة من الإجمالي %
2000	3893991	452391	11.6	47753	1.2	3158067	81.1	235780	6.0
2001	3544344	461377	13.0	48087	1.3	2879797	81.2	155083	4.3
2002	3224744	358938	11.1	41276	1.3	2538293	78.7	286237	8.9
2003	20793083	392053	1.9	47697	0.2	20106348	96.7	246985	1.2
2004	23267792	396190	1.7	44571	0.1	22288596	95.8	538435	2.3
2005	12846199	344664	2.7	47743	0.3	12128558	94.4	325234	2.5
2006	12350318	381584	3.1	46623	0.4	11359546	92.0	562565	4.5
2007	12269812	491460	4.0	380868	3.1	10897699	88.8	499785	4.0
2008	21188474	688961	3.2	279557	1.3	18204420	85.9	2015536	9.5
2009	15277111	646743	4.2	303333	2.0	13211495	86.5	1115540	7.3
2010	13000352	635968	4.5	279619	2.1	10894301	83.8	1190464	9.1
المتوسط	12877838.2	477302.6	5.5	142466.1	1.2	11606101.8	87.7	651967.6	5.4

المصدر : من إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية لإدارة التخطيط والتطوير بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة.



الشكل البياني رقم (4)

#### نسب تكاليف كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى إجمالي تكلفة عناصر الإنتاج

#### بمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 – 2010م)

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (5)

من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (5) والشكل رقم (4) تبين ما يلي :

- 1 – إن نسبة تكلفة الأجور والمرتبات إلى إجمالي تكلفة عناصر الإنتاج قد شهدت تذبذباً بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوحت ما بين (1.7%) كحد أدنى سنة (2004م) و (13.0%) كحد أعلى سنة (2001م) ، وبمتوسط سنوي بلغ (5.5%) خلال فترة الدراسة ، وتتكون قيمة الأجور من (مرتبات أساسية علاوة العائلة ، علاوات أخرى ، حصة جهة العمل في الضمان ، الدمغة ، مزايا عينية ونقدية ، مكافآت إعانات).
- 2 – إن نسبة تكلفة رأس المال الثابت إلى إجمالي تكلفة عناصر الإنتاج ، قد شهدت هي الأخرى تذبذباً بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوحت ما بين (0.1%) كحد أدنى سنة (2004م) ، (3.1%) كحد أعلى سنة (2007م) ، وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لهذه النسبة فإنه بلغ (1.2%) خلال فترة الدراسة ، وهذه القيمة تتمثل في الاهلاكات .



3 - إن نسبة تكلفة المستلزمات السلعية ، إلى أجمالي تكلفة عناصر الإنتاج ، شهدت هي الأخرى تذبذباً بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوحت ما بين (78.7%) كحد أدنى سنة (2002م) ، (96.7%) كحد أعلى سنة (2003م) ، وبمتوسط سنوي بلغ (87.7%) خلال فترة الدراسة ، وبالتالي يتضح أن تكلفة المستلزمات السلعية لها التأثير الأكبر علي قيمة عناصر الإنتاج ، وتتكون قيم المستلزمات السلعية من (مواد خام ، مواد تعبئة وتغليف ، مواد ومهمات ، قوي محرك كهرباء ، قرطاسيه ، مياه ، قطع غيار وقود وزيوت وشحوم).  
4 - إن نسبة تكلفة المستلزمات الخدمية ، إلى أجمالي تكلفة عناصر الإنتاج ، شهدت هي الأخرى تذبذباً بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوحت ما بين (1.2%) كحد أدنى سنة (2003م) ، (9.5%) كحد أعلى سنة (2008م) ، وبمتوسط سنوي بلغ (5.4%) خلال فترة الدراسة ، وتتكون قيم المستلزمات الخدمية من (إقامة ومبيت ، تأمين ، بريد وبرق وهاتف ، شحن وتفريغ ، نظافة ، مياه وصرف صحي ، نشر وإعلان الأمن الصناعي ، صيانة وإصلاح ، ضيافة واستقبال) .  
وفيما يلي تطبيق للمؤشرات السابقة ، وذلك لتحديد قيم كل من إنتاجية العمل ورأس المال ، وإنتاجية المستلزمات السلعية والخدمية بالمصنع خلال فترة الدراسة .

#### **1 - إنتاجية عنصر العمل :**

يمكن التعرف على إنتاجية عنصر العمل باستخدام صافي القيمة المضافة ، من خلال استخدام المؤشرات رقم (أ ، 1) ، (ب ، 1) الخاصة بإنتاجية عنصر العمل ، والجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (5) الذي يوضحان قيم كل من صافي القيمة المضافة وعدد العاملين وقيمة الأجور والمرتببات وإنتاجية كلاً من العامل من صافي القيمة المضافة وإنتاجية الدينار من صافي القيمة المضافة ، وإيجاد التطورات التي طرأت على هذين المؤشرين خلال الفترة (2000 - 2010م) .

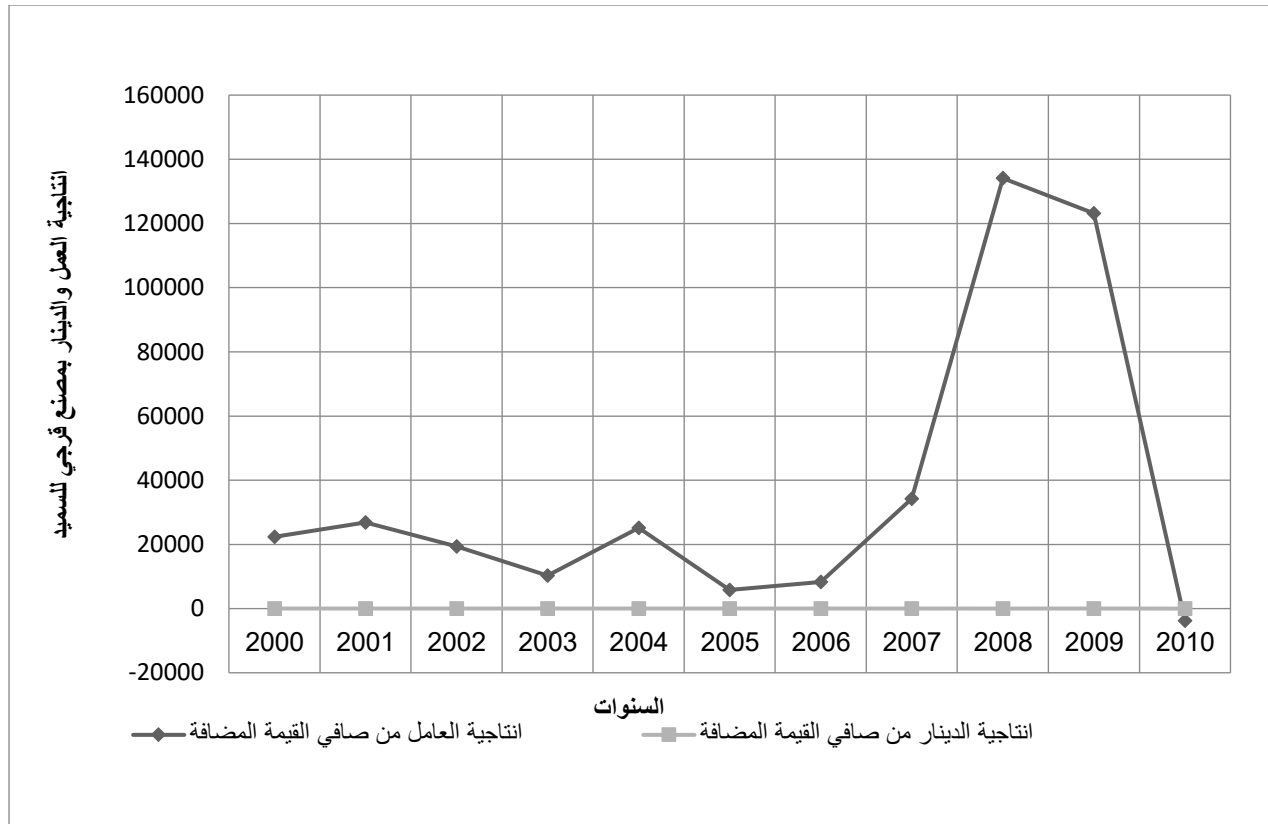
#### **جدول رقم (6)**

**تطور مؤشرات إنتاجية عنصر العمل بمصنع قرجي للسميد  
خلال الفترة (2000 – 2010م)**

القيم بالدينار

السنة	صافي القيمة المضافة	عدد العاملين بالأفراد	قيمة الأجور والمرتببات	إنتاجية العامل	مؤشر التطور	إنتاجية الدينار	مؤشر التطور
2000	1563745	70	452391	22339.2	100	3.4	100
2001	1935328	72	461377	26879.5	120	4.2	123.5
2002	1392844	72	358938	19345	86.6	3.9	114.7
2003	723430	70	392053	10335	46.2	1.8	53
2004	1707831	68	396190	25115	112.4	4.3	126.5
2005	382113	66	344664	5789.5	26	1.1	32.3
2006	558051	67	381584	8329.1	37.2	1.4	43
2007	2292102	67	491460	34210.5	153	4.6	135.3
2008	9118525	68	688961	134096	600.2	13.2	389
2009	8129632	66	646743	123176	551.3	12.5	369.7
2010	-250326	67	635968	-3736	-16.7	-0.40	-11.7
المتوسط	2504843.2	68.4	477302.6	36898	165	4.6	135

المصدر : من إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية لإدارة التخطيط والتطوير بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة.



### الشكل البياني رقم (5)

#### تطور مؤشرات إنتاجية عنصر العمل بمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 – 2010م)

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (6)

من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (5) نلاحظ ما يلي :

أ – إن إنتاجية العامل من صافي القيمة المضافة قد اتسمت بالتذبذب خلال الفترة (2000 – 2010م) ، حيث تراوحت ما بين (-3736) دينار كحد ادني سنة (2010م) ، (134096) دينار كحد أعلى سنة (2008م) وبمتوسط سنوي بلغ (36898) دينار خلال فترة الدراسة ، ويمكن القول أن إنتاجية العامل من صافي القيمة المضافة شهدت تحسن ملحوظا خلال فترة الدراسة وخاصةً السنوات (2008 ، 2009م) و ذلك بسبب ارتفاع أسعار المبيعات بنسبة (90% ، 60%) على التوالي ، وشهدت بعض السنوات (2002 ، 2003 ، 2005 ، 2006م) انخفاض مقارنة بسنة الأساس ، و يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة صافي القيمة المضافة والتي تعود إلى انخفاض قيمة الإنتاج الإجمالي ، أما سنة (2003م) فيرجع سبب انخفاضها إلى ارتفاع تكاليف المستلزمات السلعية والخدمية ، أما عن مؤشر تطور إنتاجية العامل من صافي القيمة المضافة فقد شهد تذبذب

خلال سنوات الدراسة ، حيث تراوح ما بين (16.7- %) كحد أدنى سنة (2010م) (600.2%) كحد أعلى سنة (2008م) ، وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لهذه الإنتاجية فإنه بلغ (36898) أو ما يعادل (165%) من سنة الأساس . وهذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنةً بسنة الأساس .

ب – إن إنتاجية الدينار المنفق على العامل بالمصنع من صافي القيمة المضافة ، هي الأخرى شهدت تحسن في أغلب فترات الدراسة ، حيث تراوحت ما بين (13.2) دينار كحد أعلى سنة (2008م) ، (-0.40) دينار كحد أدنى سنة (2010م) ، باستثناء السنوات (2003 ، 2005 ، 2006 ، 2010م) و التي شهدت انخفاض مقارنة بسنة الأساس ، ويرجع ذلك إلى انخفاض صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط المصنع ، أما بالنسبة لمتوسط هذه الإنتاجية فإنه بلغ (4.6) دينار خلال فترة الدراسة وفيما يخص مؤشر تطور إنتاجية الدينار من صافي القيمة المضافة ، فإنه اتسم بالتذبذب خلال فترة الدراسة ، حيث تراوح ما بين (-11.7%) كحد أدنى سنة (2010م) ، (389%) كحد أعلى سنة (2008م) وبمتوسط سنوي بلغ (4.6) أو ما يعادل (135%) من سنة الأساس ، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنةً بسنة الأساس ، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

## 2 – إنتاجية عنصر رأس المال الثابت :

يمكن التعرف على إنتاجية رأس المال الثابت باستخدام صافي القيمة المضافة ، حيث تم تطبيق المعادلة رقم (أ – 2) ، لتحديد إنتاجية رأس المال الثابت ، والتطورات والتغيرات التي شهدتها إنتاجية رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة (2000 – 2010م) ، التي هي موضحة بالجدول رقم (7) ، والشكل البياني رقم (6) .

**تطور إنتاجية رأس المال الثابت بمصنع قرجي للسميد  
خلال الفترة (2000 – 2010م)**

القيمة بالدينار

السنة	صافي القيمة المضافة	رأس المال الثابت	إنتاجية رأس المال الثابت	مؤشر التطور
2000	1563745	47753	32.7	100
2001	1935328	48087	40.2	123
2002	1392844	41276	33.7	103
2003	723430	47697	15.2	46.3
2004	1707831	44571	38.3	117
2005	382113	47743	8.00	24.4
2006	558051	46623	12.0	36.6
2007	2292102	380868	6.0	18.4
2008	9118525	279557	32.6	99.7
2009	8129632	303333	26.8	81.8
2010	-250326	279619	-0.89	-2.7
المتوسط	2504843.2	142466	22.3	68

المصدر : من إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية لإدارة التخطيط والتطوير بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة.



### الشكل البياني رقم (6)

#### إنتاجية رأس المال الثابت بمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 – 2010م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (7)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (7) والشكل البياني رقم (6) تبين ما يلي :

إن إنتاجية رأس المال الثابت شهدت انخفاض مقارنة بسنة الأساس خلال السنوات (2003 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2009 ، 2010م) ، حيث تراوحت ما بين (-0.89) دينار كحد أدنى سنة (2010م) ، أو ما يعادل (-2.7 % ) من سنة الأساس ، و(26.8) دينار كحد أعلى سنة (2009م) أو ما يعادل (81.8%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب انخفاض هذه الإنتاجية خلال السنوات (2005 ، 2006 ، 2010م) إلى انخفاض قيمة صافي القيمة المضافة ، والذي يعود إلى انخفاض قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق ، أما سنة (2003م) فيرجع سبب انخفاضها إلى انخفاض قيمة صافي القيمة المضافة والتي تعود إلى ارتفاع قيمة المستلزمات السلعية والخدمية ، أما عن السنوات (2007 ، 2009م) فيرجع سبب انخفاضها إلى ارتفاع قيمة رأس المال الثابت (الاهلاكات) ، أما عن السنوات (2001 ، 2002 ، 2004م) فقد شهدت ارتفاع مقارنة بسنة الأساس ، حيث تراوحت ما بين (38.3) دينار كحد أعلى سنة (2004م) أو ما يعادل (117%) من سنة الأساس ، و (33.7)

دينار كحد أدنى سنة (2002م) أو ما يعادل (103%) من سنة الأساس ويرجع سبب ارتفاعها إلى ارتفاع قيمة صافي القيمة المضافة والتي تعود إلى ارتفاع قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق ، أما عن سنة (2008م) فقد شهدت استقرار كانت نسبته (32.6) دينار أو ما يعادل (99.7%) من سنة الأساس. وقد بلغ متوسط هذه الإنتاجية (22.3) دينار أو ما يعادل (68%) من سنة الأساس ، وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بسنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

### 3 - إنتاجية المستلزمات السلعية والخدمية :

يمكن التعرف على إنتاجية المستلزمات السلعية والخدمية الداخلة في العملية الإنتاجية باستخدام صافي القيمة المضافة ، بمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 - 2010م) ، من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (8) والشكل البياني رقم (7)

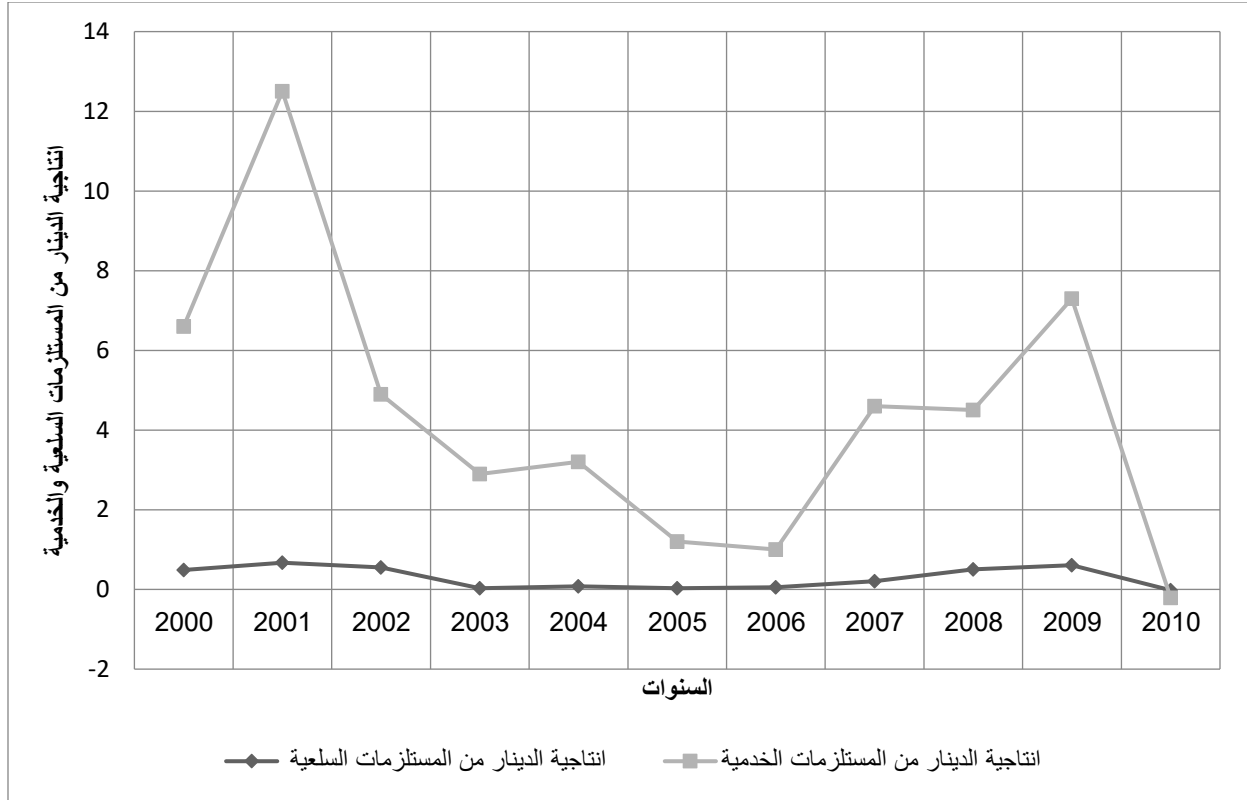
#### الجدول رقم (8)

تطور إنتاجية الدينار من المستلزمات السلعية والخدمية بمصنع قرجي للسميد  
خلال الفترة (2000 - 2010م)

القيمة بالدينار

البيان السنة	صافي القيمة المضافة	قيمة المستلزمات السلعية	إنتاجية الدينار من المستلزمات السلعية	مؤشر التطور	قيمة المستلزمات الخدمية	إنتاجية الدينار من المستلزمات الخدمية	مؤشر التطور
2000	1563745	3158067	0.49	100	235780	6.6	100
2001	1935328	2879797	0.67	136.7	155083	12.5	189.3
2002	1392844	2538293	0.55	112.2	286237	4.9	74.2
2003	723430	20106348	0.03	6.1	246985	2.9	43.9
2004	1707831	22288596	0.08	16.3	538435	3.2	48.4
2005	382113	12128558	0.03	6.1	325234	1.2	18.2
2006	558051	11359546	0.05	10.2	562565	1.0	15.1
2007	2292102	10897699	0.21	42.8	499785	4.6	69.7
2008	9118525	18204420	0.50	102.0	2015536	4.5	68.1
2009	8129632	13211495	0.61	124.5	1115540	7.3	110.6
2010	-250326	10894301	-0.02	-4.1	1190464	-0.21	-3.2
المتوسط	2504843.2	11606101.8	0.29	59.3	651967.6	4.4	66.7

المصدر : من إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية لإدارة التخطيط والتطوير بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة.



### الشكل البياني رقم (7)

#### انتاجية الدينار من المستلزمات السلعية والخدمية بمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 – 2010م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (8)

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (8) و الشكل رقم (7) نلاحظ ما يلي :

1 - إن إنتاجية الدينار من المستلزمات السلعية قد شهدت انخفاض خلال فترة الدراسة (2000 – 2010م) حيث تراوحت ما بين (-0.02) دينار كحد أدنى سنة (2010م) ، أو ما يعادل (-4.1%) من سنة الأساس و (0.67) دينار كحد أعلى سنة (2001م) أو ما يعادل (136.7%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب انخفاض هذه الإنتاجية إلى ارتفاع قيمة المستلزمات السلعية إلى إجمالي قيمة عناصر الإنتاج (المدخلات) ، حيث سجلت نسبتها من إجمالي عناصر الإنتاج (87.7%) في المتوسط خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (5) . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الإنتاجية (0.29) دينار أو ما يعادل (59.3%) من سنة الأساس ، وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بسنة الأساس ، مما يدل على أن المصنع غير قادر على تغطية تكلفة عنصر المستلزمات السلعية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة. مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.



2 - إن إنتاجية الدينار من المستلزمات الخدمية قد شهدت انخفاض مقارنة بسنة الأساس خلال السنوات (2002 ، 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2010م) ، حيث تراوحت ما بين (-0.21) دينار كحد أدنى سنة (2010م) أو ما يعادل (-3.2%) دينار من سنة الأساس ، و (4.9) دينار كحد أعلى سنة (2002م) أو ما يعادل (74.2%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب انخفاض هذه الإنتاجية للسنوات (2002 ، 2003 ، 2005 ، 2010م) إلى انخفاض صافي القيمة المضافة ، أما عن السنوات (2004 ، 2006 ، 2007 ، 2008م) فيرجع سبب انخفاضها إلى ارتفاع قيمة المستلزمات الخدمية مقارنة بقيمة صافي القيمة المضافة ، أما عن السنوات (2001 ، 2009م) فقد شهدت ارتفاع مقارنة بسنة الأساس حيث سجلت نسبتها (12.5 ، 7.3) دينار على التوالي أو ما يعادل (189.3% ، 110.6%) من سنة الأساس، ويعود سبب ارتفاعها إلى انخفاض قيمة المستلزمات السلعية مقارنة بقيمة صافي القيمة المضافة وقد بلغ متوسط هذه الإنتاجية (4.4) دينار أو ما يعادل (66.7%) من سنة الأساس ، وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بسنة الأساس . وبصفة عامة : يمكن القول أن المصنع قادر على تغطية تكلفة عنصر المستلزمات الخدمية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ أن إنتاجية الدينار من المستلزمات الخدمية شهدت انخفاض اغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

#### الخلاصة :

يمكن تلخيص أداء المصنع طبقاً لمؤشرات ومعايير الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية في الآتي :

1 - إن الإنتاجية الكلية من الإنتاج الإجمالي بسعر السوق استطاعت تغطية تكاليف الإنتاج في اغلب سنوات الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ من خلال فترة الدراسة أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الإجمالي بسعر السوق قد شهدت انخفاض اغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس ، حيث سجلت نسبتها في المتوسط (119%) أو ما يعادل (93%) من سنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي وفقاً لهذا المؤشر.

2 - إن الإنتاجية الكلية من الإنتاج الصافي بسعر السوق استطاعت تغطية تكاليف الإنتاج في اغلب سنوات الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ من خلال فترة الدراسة أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الصافي بسعر السوق قد شهدت انخفاض اغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس ، حيث سجلت نسبتها في المتوسط (117%) أو ما يعادل (92%) من سنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي وفقاً لهذا المؤشر.

3 - انخفاض الإنتاجية الكلية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الإنتاجية (24%) أو ما يعادل (60%) من سنة الأساس ، وبذلك لم تستطع هذه الإنتاجية تغطية تكاليف الإنتاج خلال فترة الدراسة ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر .

4 - ارتفاع إنتاجية العامل من صافي القيمة المضافة ، حيث بلغ متوسط هذه الإنتاجية (36898) دينار أو ما يعادل (165%) من سنة الأساس خلال فترة الدراسة ، مما يشير إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر .

5 - ارتفاع إنتاجية الدينار المنفق على عنصر العمل من صافي القيمة المضافة ، حيث بلغ في المتوسط السنوي (4.6) دينار ، أي أكبر من الواحد الصحيح أو ما يعادل 135% من سنة الأساس ، مما يشير إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر .

6 - انخفاض إنتاجية المستلزمات السلعية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الإنتاجية (0.29) دينار أو ما يعادل (59.3%) من سنة الأساس ، وهذه النسبة تعتبر منخفضة وتدل على أن المصنع غير قادر على تغطية تكلفة عنصر المستلزمات السلعية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة. مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر .  
مما يشير إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر .

7 - إنتاجية المستلزمات الخدمية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة استطاعت تغطية تكلفة عنصر المستلزمات الخدمية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ أن إنتاجية الدينار من المستلزمات الخدمية شهدت انخفاض اغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس ، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الإنتاجية (4.4) دينار أو ما يعادل (66.7%) من سنة الأساس وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنةً بسنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر .

### ثالثاً : تقييم أداء المصنع باستخدام المؤشرات والمعايير المالية.

إن الغرض الأساسي من استخدام المؤشرات والمعايير المالية ، لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية تقيماً موضوعياً ، لمعرفة جوانب نشاطها مثل قوتها وقابليتها على تحقيق الأرباح والعوائد على استثماراتها وكذلك قابليتها على مواجهة التزاماتها بشكل فعال ، والوقوف على القيمة الحقيقية لأصولها المختلفة وحجم الديون المترتبة عليها ، وقدرتها على مواجهة المشاكل الداخلية والخارجية ، ويتم كل ذلك من خلال العديد من المؤشرات والنسب المالية ، وتشتق هذه المؤشرات والنسب من الموازنة العامة للمؤسسات الصناعية وحساب الأرباح والخسائر ، ولتقييم الأداء المالي للمصنع قيد الدراسة عمل الباحث على استخدام مقارنة النسب المالية

مع مثيلاتها في السنوات السابقة لنفس الوحدة الاقتصادية ، وهو ما يطلق عليه المعيار التاريخي أو السلاسل الزمنية ، ونظرا لتعدد المؤشرات المالية من جهة وعدم توفر أو قصور في البيانات من جهة أخرى ، وحيث إن هذه الدراسة تهدف بدرجة رئيسية للتقييم الاقتصادي للمصنع وليس التقييم المالي فحسب ، لذلك عمل الباحث على اختيار بعض المؤشرات والنسب الأكثر شيوعا واستخداما في التحليل المالي ، وهذه المؤشرات والنسب تتمثل في الآتي :

1 - نسب السيولة .

2 - نسب الربحية.

3 - نسب النشاط .

وفيما يلي تطبيق للمؤشرات والنسب المالية السابقة ، وذلك لتحديد نسب السيولة ، ونسب النشاط ، ونسب الربحية بالمصنع خلال فترة الدراسة (2000 - 2010م) .

**1 - نسب السيولة .**

تستخدم نسبة السيولة للحكم على مدى توفر السيولة اللازمة للوحدة الاقتصادية، لتسديد التزاماتها المستحقة وتقيس مدى إمكانية تعرض المشروع لخطر العسر المالي الفني وهو عكس السيولة. ومن أهم نسب السيولة ما يلي :

**أ . نسبة التداول :**

تعتبر هذه النسبة مؤشر لمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل ) من الأصول المتداولة ، أي عدد المرات التي تفوق بها الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة ، ويتم حسابها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويرى خبراء التحليل المالي ، بأنه إذا كانت نسبة التداول مرتين (1:2) ، فإن هذا يعني أن كل دينار من الخصوم مغطى بدينارين من الأصول المتداولة ، وهذه النسبة تعتبر مقبولة بالنسبة للدائنين ، ولقد تم التعرف على نسبة التداول بمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة ، من خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (9) والشكل البياني رقم (8) .

**جدول رقم (9)**

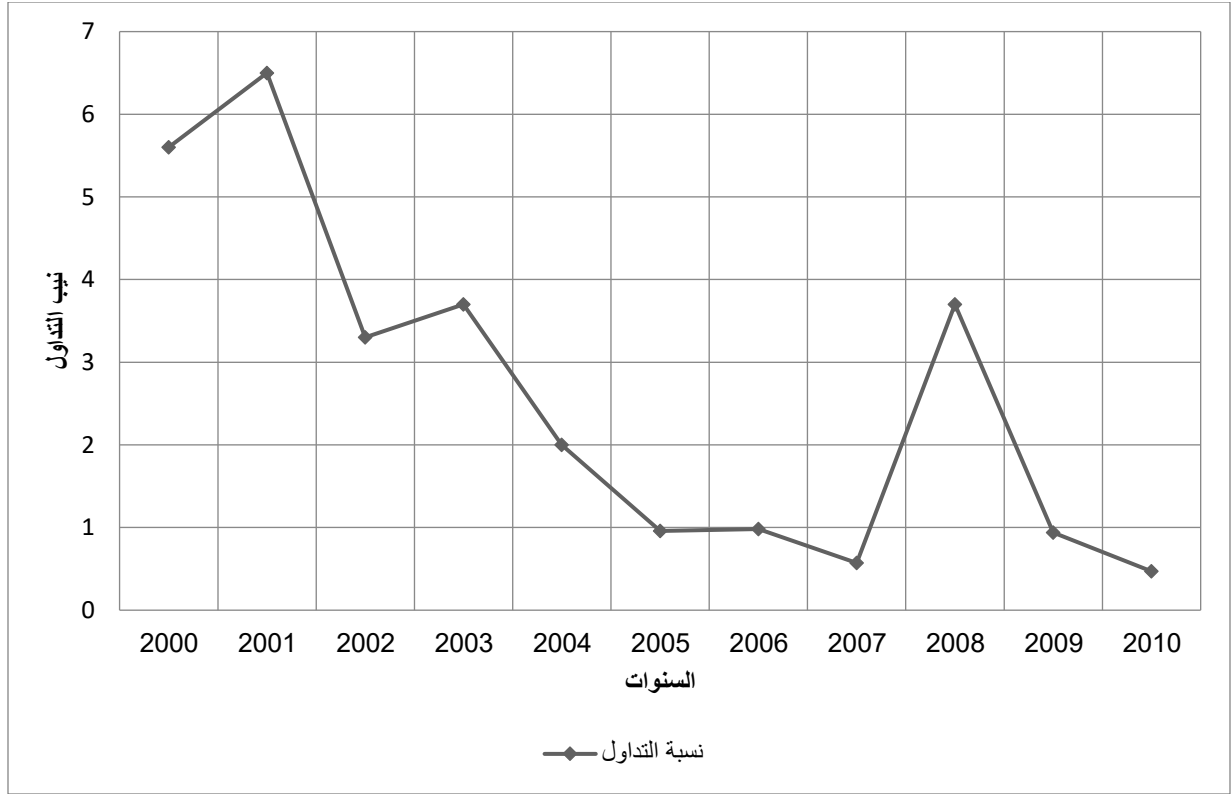
نسب التداول بمصنع قرجي للسميد  
خلال الفترة (2000 – 2010م)

القيمة بالدينار

البيان السنة	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسب التداول ( مرة )
2000	2885593.5	511633.7	5.6
2001	3387513.4	517368.7	6.5
2002	3729104.6	1128408.7	3.3
2003	2310145.9	626480.1	3.7
2004	7199804.7	3418417.2	2.1
2005	4483752.1	4665976.5	0.96
2006	4599878.9	4705762.7	0.98
2007	4390977.2	7647992.3	0.57
2008	4182686.8	1121532.5	3.7
2009	5909825.3	6271764.6	0.94
2010	4606453.2	9658480.1	0.48
المتوسط			2.6

المصدر :

من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية بالمصنع.



### الشكل البياني رقم (8)

تطور نسب التداول بمصنع قرجي للسميد

خلال الفترة (2010 – 2000م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (9)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (9) والشكل البياني رقم (8) تبين ما يلي :

أن نسبة التداول بالمصنع قد شهدت تذبذب خلال فترة الدراسة ، حيث نلاحظ أن بعض السنوات (2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2008م) قد شهدت ارتفاعاً مقارنةً بالنسبة المعيارية (1:2) مرة حيث تراوحت ما بين (5.6) مرة كحد أعلى سنة (2000م) ، و (3.3) مرة كحد أدنى سنة (2002م) ويرجع سبب ارتفاع نسبة التداول لهذه السنوات إلى ارتفاع الأصول المتداولة مقارنةً بالخصوم المتداولة ، وهذا يعني أن المصنع احتفظ بنسبة من الأصول المتداولة (نقدية) أعلى من النسبة المعيارية ولم يتم توجيهها نحو الاستثمار. أما عن السنوات (2005 ، 2006 ، 2007 ، 2009 ، 2010م) فقد شهدت انخفاضاً مقارنةً بالنسبة المعيارية (2:1) مرة ، حيث تراوحت ما بين (0.48) مرة كحد أدنى سنة (2010م) ، و (0.98) مرة كحد أعلى سنة (2006م) ، مما يدل على أن المصنع لم يحتفظ بأصول متداولة (نقدية) لسداد الخصوم (قصيرة الأجل)، مما يجعل قيمة الخصوم المتداولة أكبر من قيمة الأصول المتداولة ، ويعود سبب ارتفاع الخصوم المتداولة إلى ارتفاع نسبة

الاستقطاعات و عملا المبيعات وجاري الوحدات الإنتاجية وديون على المصنع للشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف . أما عن سنة (2004م) فقد حقق فيها المصنع النسبة المعيارية (1:2) مرة ، أي أن كل دينار من الخصوم المتداولة مغطى بـ 2 دينار من الأصول المتداولة وفيما يخص المتوسط السنوي لنسب التداول فإنه بلغ 2.6 مرة خلال فترة الدراسة . وبصفة عامة يمكن القول أن المصنع لم يتمكن من تحقيق النسبة المعيارية (1:2) خلال فترة الدراسة باستثناء سنة (2003م). مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر .

#### ب - نسبة السيولة السريعة :

هذه النسبة تعطي صورة أوضح على وضع السيولة لدى المصنع ، حيث يستبعد المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً من الأصول المتداولة ، لان التصرف في المخزون وتحويله إلى نقد قد يستغرق وقتاً ولهذا السبب يستبعد المخزون من النسبة وتستبعد كذلك المصروفات المدفوعة مقدماً حيث لا يمكن أن تتحول إلى نقدية ، وأن فكرة هذه النسبة بسيطة حيث تبين ما هي الإمكانيات المتوفرة لدى المصنع لمواجهة التزاماته الجارية من خلال ما هو متوفر لديه من أموال تحت اليد في حالة توقف المصنع في يوم ما ، وبراء خبرا التحليل المالي بأنه من المفضل أن تكون هذه النسبة (1:1) ويتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون السلعي} + \text{المدفوعات مقدما})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويمكن التعرف على نسبة السيولة السريعة بمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة ، من خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (10) والشكل البياني رقم (9) .

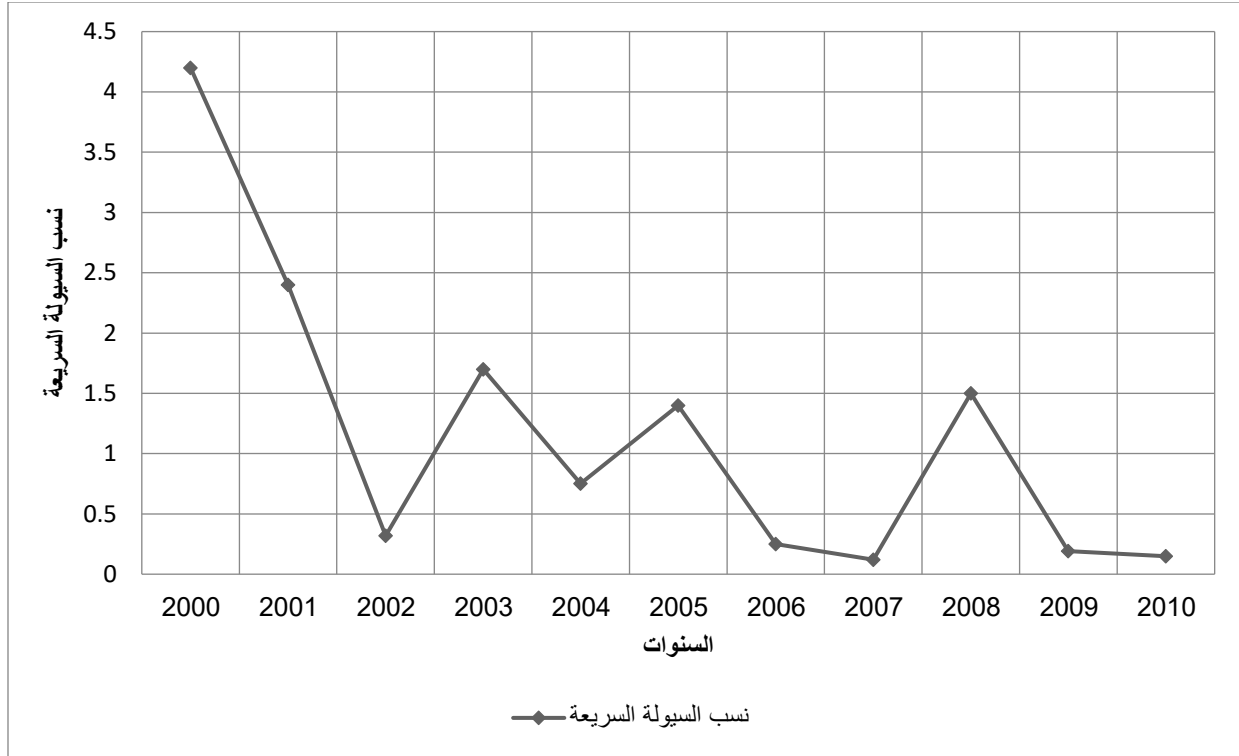
#### الجدول رقم (10)

تطور نسب التداول السريعة بالمصنع  
خلال الفترة (2000 – 2010م)

القيم بالدينار

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية بالمصنع.

نسبة التداول السريعة	الخصوم التداولية	الأصول المتداولة - مخزون سلعي +مصروفات م مقدماً	مصروفات مدفوعة مقدماً	المخزون السلعي	الأصول المتداولة	البيان السنوات
4.2	511633.7	2151662.1	6157.6	727773.8	2885593.5	2000
4.7	517368.7	2458502.4	24744.1	904266.9	3387513.4	2001
0.32	1128408.7	369582.6	28345.5	3331176.5	3729104.6	2002
1.7	626480.1	1056275.6	28621.9	1225248.4	2310145.9	2003
0.75	3418417.2	2569732.7	28691.5	4601380.5	7199804.7	2004
0.31	4665976.5	1444221.6	1135.6	3038394.9	4483752.1	2005
0.25	4705762.7	1187450.5	972.2	3411456.2	4599878.9	2006
0.12	7647992.3	940161.1	0.000	3450816.1	4390977.2	2007
1.5	1121532.5	1707970.4	0.000	2474716.4	4182686.8	2008
0.19	6271764.6	1233445.2	0.000	4676380.1	5909825.3	2009
0.15	9658480.1	1435410.7	0.000	3171042.5	4606453.2	2010
1.2						المتوسط



**الشكل البياني رقم (9)**

**تطور نسب التداول السريعة بمصنع قرجي للسميد خلال الفترة (2000 – 2010م)**

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (10)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (10) والشكل البياني رقم (9) تبين ما يلي :

أن نسبة التداول السريعة بالمصنع قد شهدت تذبذب خلال فترة الدراسة ، حيث نلاحظ أن بعض السنوات (2000 ، 2001 ، 2003 ، 2008م) قد شهدت ارتفاع مقارنةً بالنسبة المعيارية (1:1) مرة حيث تراوحت ما بين (4.7) مرة كحد أعلى سنة (2001م) ، و (1.5) مرة كحد أدنى سنة (2008م) ، ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع نسبة الأصول المتداولة مقارنةً بالخصوم المتداولة ، أما عن السنوات (2002 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2009 ، 2010م) فقد شهدت انخفاض مقارنةً بالنسبة المعيارية (1مرة) ، حيث تراوحت ما بين (0.75) مرة كحد أعلى سنة (2004م) ، و (0.15) مرة كحد أدنى سنة (2010م) ، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع الخصوم المتداولة مقارنةً بالأصول المتداولة، وهذا يدل على أن المصنع غير قادر على تسديد التزاماته الجارية من خلال أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية أغلب سنوات الدراسة ، وفيما يخص المتوسط السنوي لهذه النسبة فإنه بلغ 1.2مرة خلال فترة الدراسة وبصفة عامة :



يمكن القول أن المصنع لم يتمكن من تحقيق النسبة المعيارية (1:1) خلال فترة الدراسة. مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر.

## 2 - نسب الربحية.

تعد هذه النسب من المؤشرات التي تبين مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة . ولمعرفة نسب الربحية لمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة فقد تم استخدام النسب التالية :

أ - نسبة هامش صافي الربح .

ب - نسبة العائد على الاستثمار ( العائد على مجموع الأصول ) .

وفيما يلي تطبيق للنسب المالية السابقة ، وذلك لتحديد نسب هامش صافي الربح ، ونسب العائد على الاستثمار (العائد على مجموع الأصول) بالمصنع خلال فترة الدراسة (2000 - 2010م)

أ - نسبة هامش صافي الربح.

تعمل هذه النسبة على قياس الربح المتحصل عليه من المبيعات ، وذلك بعد تغطية كافة المصاريف والتكاليف المرتبطة بنشاط المنشأة الاقتصادية ، حيث كلما زادت هذه النسبة كلما زادت فرصة الوحدة الاقتصادية في التوسع، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشر غير جيد لنشاط للمنشأة الاقتصادية ويمكن حساب نسبة هامش صافي الربح من خلال المعادلة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

ويمكن التعرف على نسبة هامش صافي الربح بمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة ، من خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (11) والشكل البياني رقم (10) .

## جدول رقم (11)

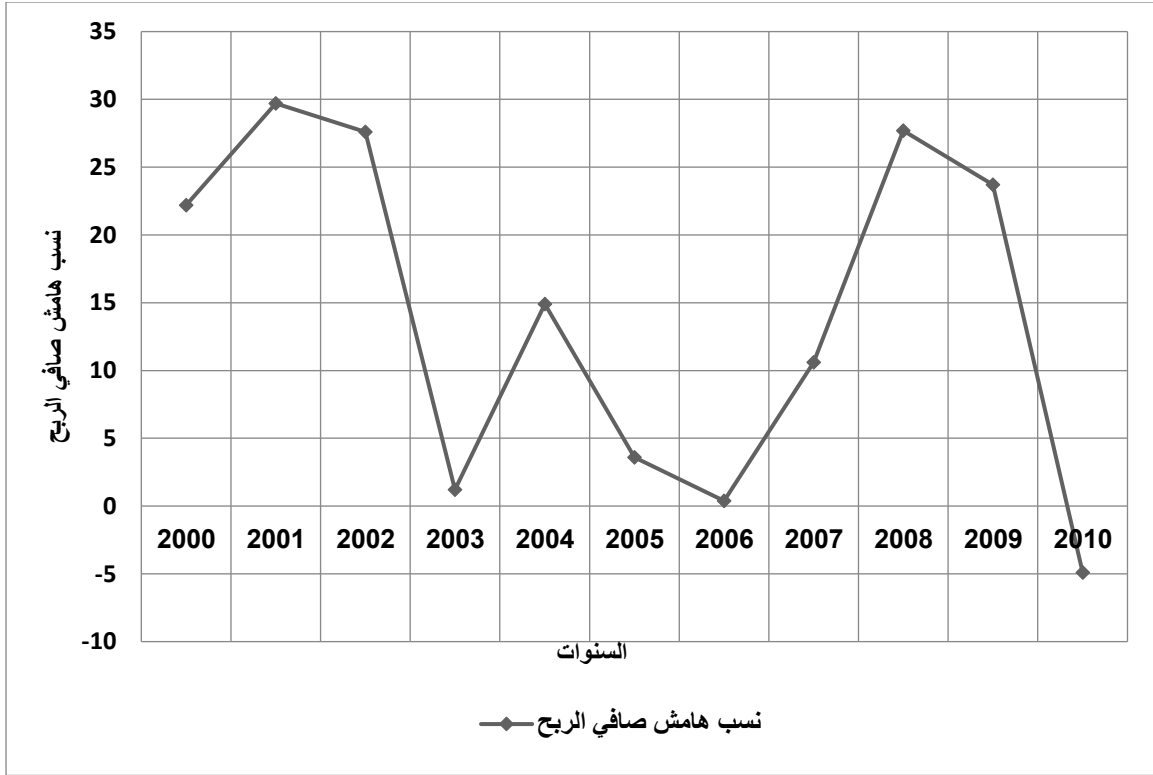
تطور نسب هامش صافي الربح بالمصنع

خلال الفترة (2000 – 2010م)

القيمة بالدينار

السنة	صافي الربح	صافي المبيعات	نسبة هامش صافي الربح	معدل التطور
2000	1172627.1	5274742.3	22.2	100
2001	1540575.2	5179869.1	29.7	133.7
2002	1232574.9	4456771.8	27.6	124.3
2003	252387.8	21386972.0	1.2	5.4
2004	3698052.7	24740280.4	14.9	67.1
2005	451672.9	12544409.3	3.6	16.2
2006	506336.1	12918370.7	0.38	1.7
2007	1485572.4	13976497.8	10.6	47.7
2008	8148680.7	29363813.2	27.7	124.7
2009	4696056.0	19821854.4	23.7	106.7
2010	-597623.7	12294272.5	-4.9	-22
المتوسط			14.2	62.6

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية بالمصنع.



### الشكل البياني رقم (10)

تطور نسب هامش صافي الربح بمصنع قرجي للسميد

خلال الفترة (2010 – 2000م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (11)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (11) والشكل رقم (10) تبين ما يلي :

أن نسب هامش صافي الربح بمصنع قرجي للسميد قد اتسمت بالتذبذب خلال فترة الدراسة ، حيث تراوحت ما بين (4.9%-) كحد أدنى سنة (2010م) أو ما يعادل (22%-) من سنة الأساس، (29.7%) كحد أعلى سنة (2001م) أو ما يعادل (133.7%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب انخفاض نسب هامش صافي الربح مقارنةً بسنة الأساس خلال السنوات (2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2010م) إلى ارتفاع قيمة صافي المبيعات والتي تعود إلى ارتفاع تكاليف المبيعات ، أما عن ارتفاع نسبة هامش صافي الربح مقارنةً بسنة الأساس خلال السنوات (2001 ، 2002 ، 2008 ، 2009م) فتعود إلى انخفاض تكاليف المبيعات من جهة وارتفاع أسعار المبيعات من جهة أخرى وخاصة السنوات (2008 ، 2009م) والتي شهدت زيادة في أسعار المبيعات بنسبة (90% ، 60%) على التوالي ، وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لهذه النسبة فقد بلغ

(14.2%) خلال فترة الدراسة أو ما يعادل (62.6%) من سنة الأساس ، وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنةً بسنة الأساس. مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر.

#### ب - نسبة العائد على الاستثمار ( العائد على مجموع الأصول ) .

يقيس هذا المعدل العائد على الأموال التي تستثمرها الوحدة الاقتصادية في تمويل أصولها ، أي أنه يوضح مدى فاعلية الإدارة في توليد الإرباح من الأصول ، ويمكن حساب نسبة العائد على الاستثمار من خلال المعادلة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ويمكن التعرف على نسبة معدل العائد على الاستثمار بمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة ، من خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (12) والشكل البياني رقم (11)

#### الجدول رقم (12)

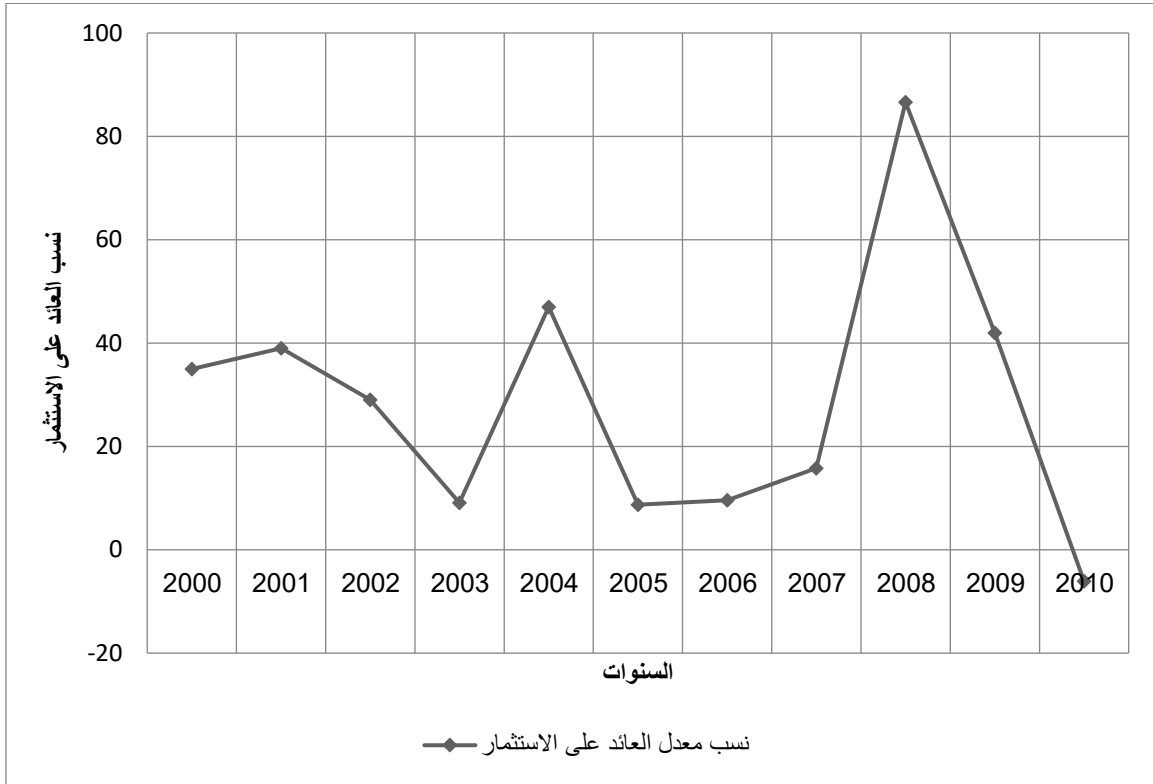
#### تطور نسب معدل العائد على الاستثمار بالمصنع

#### خلال الفترة (2000 – 2010م)

القيمة بالدينار

البيان السنة	صافي الربح قبل الضريبة	إجمالي الأصول	نسب معدل العائد على الاستثمار	معدل التطور
2000	1172627.1	3366793.8	35	100
2001	1540575.2	3945807.3	39	111.4
2002	1232574.9	4242321.5	29	82.8
2003	252387.8	2758676.1	9.1	26
2004	3698052.7	7864425.9	47	134.2
2005	451672.9	5158600.8	8.7	24.8
2006	506336.1	5263294.0	9.6	27.4
2007	1485572.4	9372372.6	15.8	45.1
2008	8148680.7	9403235.4	86.6	7.245
2009	4696056.0	11173802.3	42	120
2010	-597623.7	9742157.0	-6.1	-17.4
المتوسط			28.7	82

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية بالمصنع.



### الشكل البياني رقم (11)

تطور نسب معدل العائد على الاستثمار بمصنع قرجي للسميد

خلال الفترة (2010 – 2000م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (12)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (12) والشكل البياني رقم (11) تبين ما يلي :

أن نسب معدل العائد على الاستثمار بمصنع قرجي للسميد قد اتسمت بالتذبذب خلال فترة الدراسة ، حيث نلاحظ انخفاض هذه النسب مقارنةً بسنة الأساس خلال السنوات (2002 ، 2003 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2010م) ، حيث تراوحت ما بين ((-6.1%) كحد أدنى سنة (2010م) أو ما يعادل (-17.4%) من سنة الأساس ، و(29%) كحد أعلى سنة (2002م) أو ما يعادل (82.8%) من سنة الأساس ، ويرجع السبب في انخفاض هذه النسب إلى ارتفاع قيمة إجمالي الأصول مقارنةً بقيمة صافي الربح ، أما عن السنوات (2001 ، 2004 ، 2008 ، 2009م) فقد شهدت ارتفاعاً مقارنةً بسنة الأساس ، حيث تراوحت ما بين (39%) كحد أدنى سنة (2001م) أو ما يعادل (111.4%) من سنة الأساس ، و (86.6%) كحد أعلى سنة (2008م) أو

ما يعادل (245.7%) من سنة الأساس ، ويرجع سبب ارتفاع هذه النسب إلى انخفاض قيمة إجمالي الأصول مقارنةً بقيمة صافي الربح ، وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لهذه النسبة فقد بلغ (28.7%) أو ما يعادل (82%) من سنة الأساس . وبصفة عامة : يمكن القول أن هناك انخفاض في توليد الأرباح من الأصول اغلب سنوات الدراسة مقارنةً بسنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

### 3 - نسب النشاط . ( معدلات الدوران )

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول ، وتعد هذه النسب مؤشراً للاستثمار في الأصول ، فالاستثمار الزائد عن الحاجة يمثل موارد مالية معطلة ، وقد تتكبد المنشأة بسببه بعض التكاليف وكذلك فإن عدم كفاية الاستثمار في الأصول من شأنه أن يضيع على المنشأة فرص تحقيق مبيعات إضافية ومن هذه النسب الشائعة في هذا المجال ما يلي :

#### أ - نسبة أو معدل رأس المال المستثمر ( معدل دوران إجمالي الأصول ) :

توضح هذه النسبة أو المعدل مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في إدارة أصولها بشكل عام ، وكلما زادت هذه النسبة كان مؤشر ايجابي ، ويتم حسابها بالصيغة الرياضية الآتية :

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

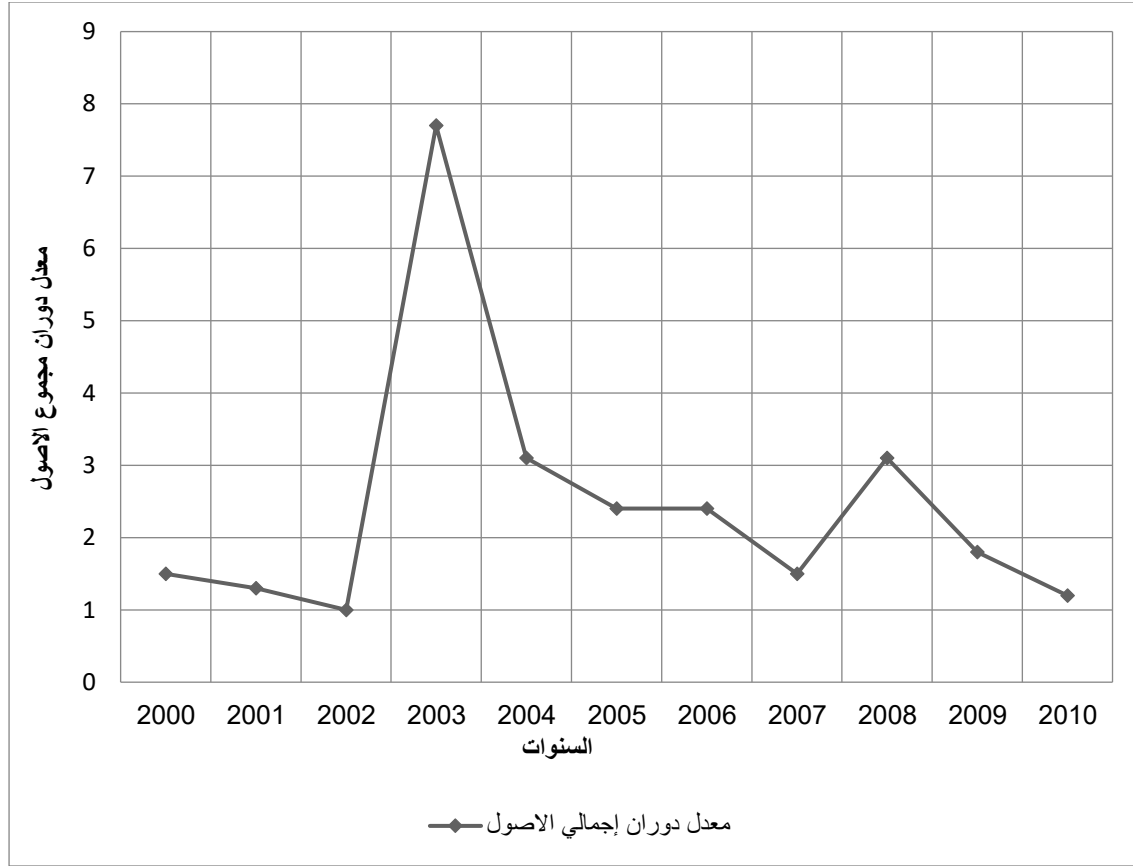
ويمكن التعرف على معدلات إجمالي الأصول بمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة ، من خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (13) والشكل البياني رقم (12)

**جدول البياني رقم (13)**  
**معدل دوران إجمالي الأصول بالمصنع**  
**خلال الفترة (2000 – 2010م)**

القيم بالدينار

معدل دوران إجمالي الأصول	إجمالي الأصول	صافي المبيعات	البيان السنة
1.5	3366793.8	.52747423	2000
1.3	3945807.3	.51798691	2001
1.0	4242321.5	.44567718	2002
7.7	2758676.1	21386972.0	2003
3.1	7864425.9	24740280.4	2004
2.4	5158600.8	12544409.3	2005
2.4	5263294.0	12918370.7	2006
1.5	9372372.6	.139764978	2007
3.1	9403235.4	29363813.2	2008
1.8	11173802.3	.198218544	2009
1.2	9742157.0	12294272.5	2010
2.4			المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية بالمصنع.



### الشكل البياني رقم (12)

معدل دوران إجمالي الأصول بمصنع قرجي للسميد

خلال الفترة (2000 – 2010م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (13)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (13) والشكل البياني رقم (12) تبين ما يلي :

أن نسب معدل دوران إجمالي الأصول بمصنع قرجي للسميد قد اتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة ، حيث تراوحت ما بين (1.0) مرة كحد أدنى سنة (2002م) ، (7.7) مرة كحد أعلى سنة (2003م) ، وفيما يخص المتوسط السنوي لهذه النسبة فقد بلغ (2.4) مرة خلال فترة الدراسة ، وهذا المعدل يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول يمكنه أن يحقق مبيعات تقدر بـ 2.4 دينار في المتوسط (وهذه النسبة تعتبر مرضية لمصنع قرجي للسميد).<sup>(1)</sup>

(1)- المصدر : مدير الشؤون الإدارية و المالية (نور الدين أنبيه) .



## ب - نسبة أو معدل دوران المخزون السلعي :

تبين هذه النسبة أو المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ، حيث كلما كان هذا المعدل منخفض كلما دل على أن المشروع يحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة وكلما كان المعدل مرتفع دل ذلك على زيادة نشاط المشروع ، ولكن يجب الاحتراس عندما يكون المعدل مرتفع بدرجة غير طبيعية عن متوسط معدل الصناعة لأنه قد يكون مؤشر لفقدان المشروع لكثير من فرص البيع نتيجة العجز في كمية المخزون . ويتم حسابها بالصيغة الرياضية الآتية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ويمكن معرفة مدة البضاعة في المخزن من خلال المعادلة التالية :

$$\text{مدة البضاعة بالمخزن} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويمكن التعرف على معدل دوران المخزون ومدة بقاء البضاعة في المخزن لمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة ، من خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (14) والشكل البياني رقم (13) .

### الجدول رقم (14)

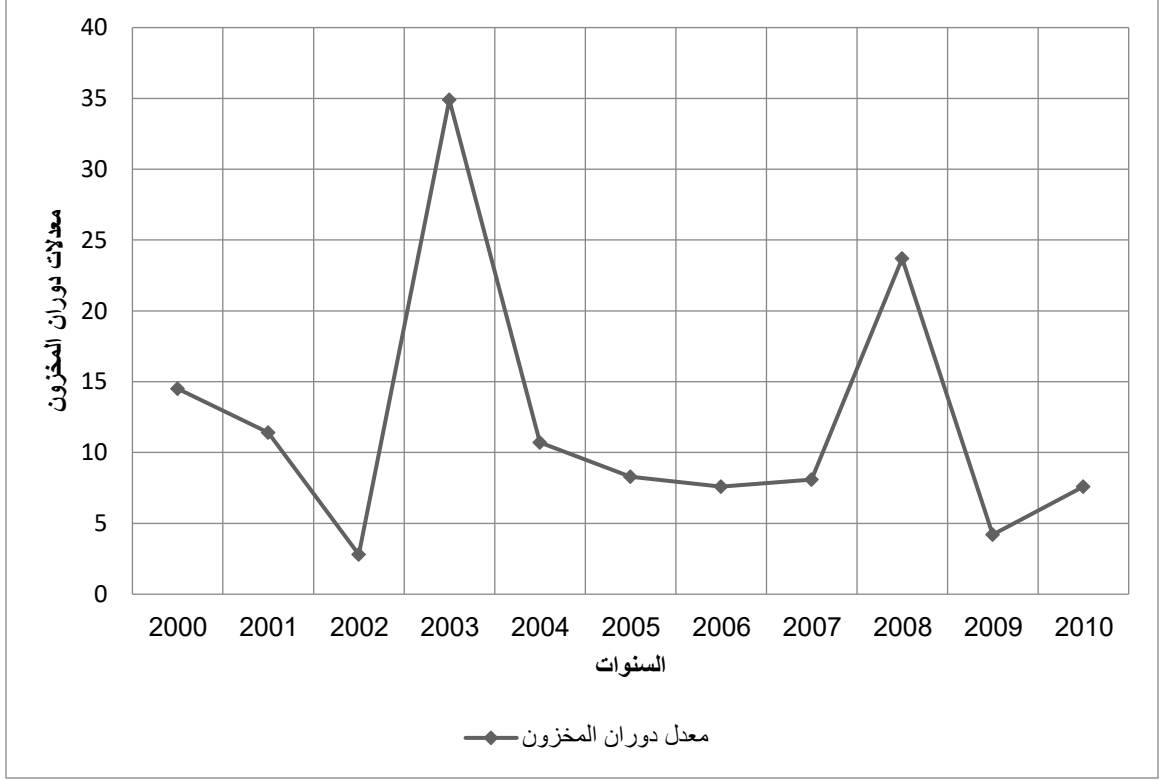
#### معدلات دوران المخزون السلعي بالمصنع

#### خلال الفترة (2000 – 2010م)

للقيمة بالدينار

السنة	البيان	صافي المبيعات	المخزون السلعي	متوسط المخزون	معدل دوران المخزون	مدة بقا البضاعة بالمخزن (اليوم)
2000		.52747423	727773.8	363886.9	14.5	24.8
2001		.51798691	904266.9	452133.4	11.4	31.6
2002		.44567718	3331176.5	1665588.2	2.8	128.6
2003		21386972.0	1225248.4	612624.2	34.9	10.3
2004		24740280.4	4601380.5	2300690.2	10.7	33.6
2005		12544409.3	3038394.9	1519197.4	8.3	43.3
2006		12918370.7	3411456.2	1705728.1	7.6	47.4
2007		.139764978	3450816.1	1725408.0	8.1	44.4
2008		29363813.2	2474716.4	1237358.0	23.7	15.2
2009		.198218544	4676380.1	2338190.0	4.2	85.7
2010		12294272.5	3171042.5	1585521.2	7.7	47.4
	المتوسط				12.1	46.5

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية بالمصنع.



**الشكل البياني رقم (13)**

**معدلات دوران المخزون السلعي بالمصنع خلال الفترة**

**(2010 – 2000م)**

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (14)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (14) والشكل البياني رقم (13) تبين ما يلي :

أن معدلات دوران المخزون السلعي بمصنع قرجي للسميد قد شهد تذبذباً بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة ، حيث تراوحت ما بين (2.8) مرة كحد أدنى سنة (2002م) ، (34.9) مرة كحد أعلى سنة (2003م) ، وفيما يخص المتوسط السنوي لهذه النسبة فقد بلغ (12.1) مرة خلال فترة الدراسة ، وهذا المعدل يعتبر جيد ، ويرجع السبب في ذلك إلى صندوق موازنة الأسعار الذي يقوم بشراء كامل الإنتاج من السميد ، أما النخالة ، فيتم توزيع كامل إنتاجها على مصانع الأعلاف ، وبذلك فإن هذا المؤشر نتائجه غير حاسمة في عملية التقييم خلال فترة الدراسة.

## الخلاصة .

يمكن تلخيص أداء المصنع طبقاً للمؤشرات والمعايير المالية في الآتي :

- 1 - أن المصنع لم يتمكن من تحقيق نسبة سيولة جيدة مقارنةً بالنسبة المعيارية (1:2) خلال فترة الدراسة باستثناء سنة (2003م). مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر .
- 2 - أن المصنع لم يتمكن من تحقيق نسبة السيولة السريعة مقارنةً بالنسبة المعيارية (1:1) خلال فترة الدراسة. مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر.
- 3 - انخفاض نسبة هامش صافي الربح خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط السنوي (22.2%) أو ما يعادل (62.6%) وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنةً بسنة الأساس (2000م) ، مما يدل على انخفاض الكفاءة في التعامل مع التكاليف المتعلقة بالمبيعات ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.
- 4 - انخفاض نسب العائد على الاستثمار خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة (28.7%) أو ما يعادل (82%) من سنة الأساس ، وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنةً بسنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.
- 5 - إن نسب معدل دوران إجمالي الأصول بالمصنع في المتوسط فقد بلغ (2.4) مرة خلال فترة الدراسة وهذا المعدل يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول يمكنه أن يحقق مبيعات تقدر بـ 2.4 دينار في المتوسط مما يشير إلى ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.
- 6 - إن المصنع قادر على تحويل المخزون السلعي إلى مبيعات بمعدل (12.1) مرة سنوياً ، وذلك بسبب شراء صندوق موازنة الأسعار لكل الإنتاج من السميد ، وإنتاج النخالة يتم توزيعه على مصانع الأعلاف بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ، وبذلك فإن هذا المؤشر نتائج غير حاسمة في عملية التقييم.

رابعاً : تقييم أداء المصنع باستخدام المؤشرات والمعايير المتعلقة بالمبيعات وكفاءة الإدارة.

هناك عدد من المؤشرات التي تعكس مستوى تطور المبيعات ومستوى كفاءة الإدارة في توسيع عمليات البيع ومن أهمها :

### 1 - مؤشر نسبة تطور المبيعات :

$$\text{نسبة تطور المبيعات} = \frac{\text{قيمة المبيعات للسنة الحالية}}{\text{قيمة المبيعات للسنة السابقة}} \times 100$$

هذا المؤشر يبين مدى تطور المبيعات خلال سنة معينة مقارنة مع السنة السابقة ، والجدول رقم (15) والشكل رقم (14) يبين تطور المبيعات بمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة .

### الجدول رقم (15)

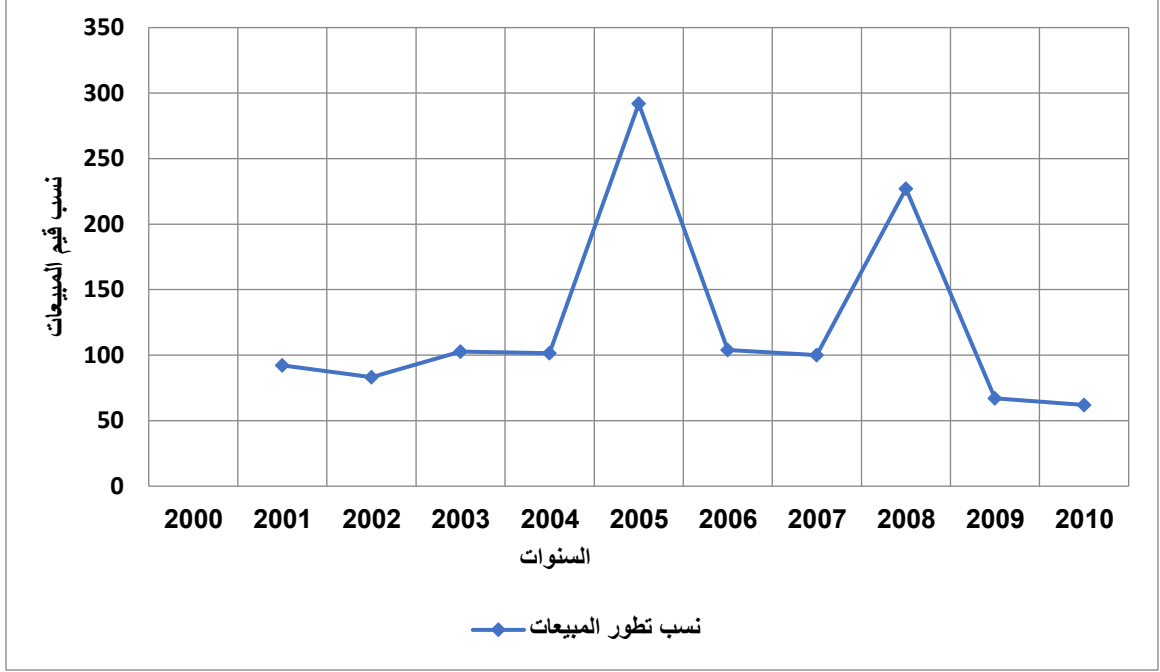
تطور قيمة المبيعات بالمصنع خلال الفترة

(2010 - 2000م)

القيمة بالدينار

السنة	قيمة المبيعات بالمليون الدينار	نسب تطور قيمة المبيعات %
2000	5382897.9	100
2001	4963822.2	92.2
2002	4125652.3	83.1
2003	4235658.2	102.6
2004	4299252.6	101.5
2005	12550374.3	292
2006	13063188.2	104
2007	13057900.7	100
2008	29642097.1	227
2009	19827897.9	72
2010	12285865.2	62
المتوسط	11221327.9	112.4

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية بالمصنع.



#### الشكل البياني رقم (14)

#### نسب تطور قيمة المبيعات بالمصنع خلال الفترة

(2010 – 2000م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (15)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (15) والشكل رقم (14) تبين ما يلي :

إن قيمة المبيعات قد شهدت تطوراً خلال الفترة (2000 – 2010م) ، حيث تراوحت ما بين (4125652.3) دينار كحد أدنى سنة (2002م) ، (29642097.1) دينار كحد أعلى سنة (2008م) ، وبمتوسط سنوي بلغ (11221327.9) دينار خلال فترة الدراسة ، أما نسب تطور قيمة المبيعات فقد شهد تذبذباً خلال فترة الدراسة ، حيث تراوح ما بين (62%) كحد أدنى سنة (2010م) ، (292%) كحد أعلى سنة (2005م) وبمتوسط نمو سنوي بلغ (112.4%) ، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بسنة الأساس (2000م) .

#### 2 - مؤشر أو نسبة المبيعات إلى الإنتاج :

يوضح هذا المؤشر أو النسبة ما تمثله المبيعات نسبة إلى الإنتاج .

ويتم حساب هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة المبيعات إلى الإنتاج} = \frac{\text{كمية المبيعات}}{\text{كمية الانتاج}} \times 100$$

ويمكن التعرف على نسبة المبيعات إلى الإنتاج بمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة ، من خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (16) والشكل البياني رقم (15).

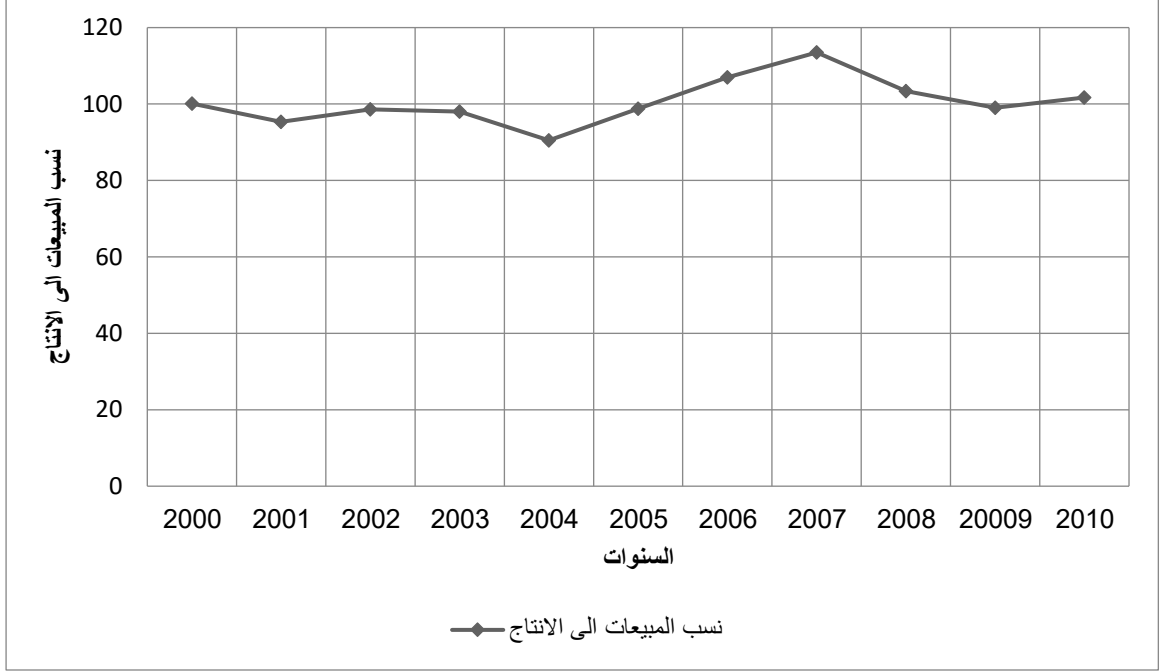
### الجدول رقم (16)

#### نسب المبيعات إلى الإنتاج بالمصنع خلال الفترة (2000 – 2010م)

الكميات بالأطنان

السنة	كمية المبيعات	كمية الإنتاج	النسبة %
2000	73362.0	73252.3	100.1
2001	59634.2	62535.0	95.3
2002	53824.2	54602.4	98.6
2003	55388.1	56480.1	98
2004	57173.1	63165.9	90.5
2005	32982.6	33360.0	99
2006	35067.4	32765.8	107
2007	35034.4	30849.6	113.5
2008	26639.6	25759.1	103.4
2009	28369.0	28646.7	99
2010	22246.2	21865.9	101.7
المتوسط			100.5

المصدر : إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية لإدارة التخطيط والتطوير بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة .



### الشكل البياني رقم (15)

#### نسب المبيعات إلى الإنتاج بالمصنع خلال الفترة

(2010 – 2000م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (16)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (16) والشكل البياني رقم (15) تبين ما يلي :

أن نسب المبيعات إلى الإنتاج بمصنع قرجي للسميد قد اتسمت بالتذبذب خلال فترة الدراسة ، حيث تراوحت ما بين (95.3%) كحد أدنى سنة (2001م) ، (113.5%) كحد أعلى سنة (2007م) ، وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لهذه النسبة فقد بلغ (100.5%) وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بسبب شراء صندوق موازنة الأسعار لكل الإنتاج من السميد ، وإنتاج النخالة يتم توزيعه على مصانع الأعلاف بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ، وبذلك فإن هذا المؤشر نتائجه غير حاسمة في عملية التقييم خلال فترة الدراسة.

**مؤشر كفاءة الإدارة :**

يوضح هذا المؤشر نصيب الوحدة المباعة من المصروفات الإدارية ، فكلما انخفض نصيب الوحدة كلما يشير ذلك إلى ارتفاع مستوى كفاءة الإدارة لأنها تحقق المبيعات بأقل قدر من للمصاريف الإدارية ، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية :

$$\text{مؤشر كفاءة الإدارة} = \frac{\text{مصروفات الإدارة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

والجدول رقم (17) والشكل رقم (16) يبين مؤشر كفاءة الإدارة بمصنع قرجي للسميد خلال فترة الدراسة .

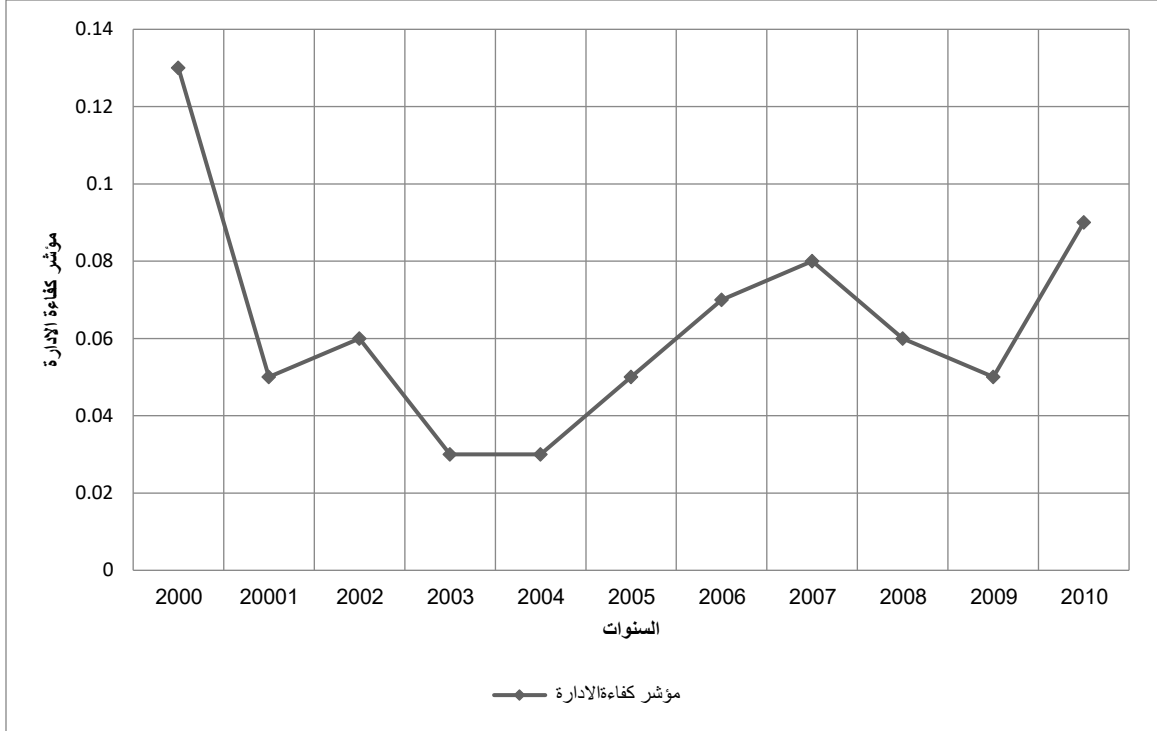
**الجدول رقم (17)**  
**مؤشر كفاءة الإدارة بالمصنع**  
**خلال الفترة (2000 – 2010م)**

القيم بالدينار

السنة	المصروفات الإدارية	صافي المبيعات	مؤشر الكفاءة
2000	672195.9	.52747423	0.13
2001	274818.9	.51798691	0.05
2002	292288.1	.44567718	0.06
2003	651711.9	21386972.0	0.03
2004	858029.5	.247402805	0.03
2005	599591.8	12544409.3	0.05
2006	867992.1	12918370.7	0.07
2007	1062093.0	.139764978	0.08
2008	1913553.0	29363813.2	0.06
2009	1076992.2	.198218544	0.05
2010	1108441.3	12294272.5	0.09
المتوسط			0.063

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على القوائم المالية بالمصنع.





### الشكل البياني رقم (16)

#### مؤشر كفاءة الإدارة بالمصنع خلال الفترة (2010 – 2000م)

إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول رقم (17)

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (17) والشكل البياني رقم (16) تبين ما يلي :  
 إن نصيب الوحدة المبيعة من المصروفات الإدارية تميز بالانخفاض خلال الفترة (2010 – 2000م) حيث تراوح ما بين (0.03) كحد أدنى في السنوات (2003 ، 2004م) ، و(0.13) كحد أعلى في سنة (2000م) وبمتوسط سنوي بلغ (0.063) ، ويدل انخفاض نصيب الوحدة المبيعة على أن المصنع يحقق المبيعات بأقل قدر من المصاريف الإدارية ، حيث لم يتجاوز نصيب الوحدة المبيعة من المصروفات الإدارية (13%) من قيمة المبيعات في المتوسط خلال فترة الدراسة .

**الخلاصة :** يمكن تلخيص أداء المصنع طبقاً لمؤشرات ومعايير المبيعات وكفاءة الإدارة في الأتي :

1 - ارتفاع نسبة تطور المبيعات بالمصنع بنسبة (112.4%) في المتوسط ، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

2 - ارتفاع نسبة المبيعات إلى الإنتاج بالمصنع بنسبة (100.5%) في المتوسط ، وهذا بسبب شراء صندوق موازنة الأسعار لكل الإنتاج من السميد ، وإنتاج النخالة يتم توزيعه على مصانع الأعلاف بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ، وبذلك فإن هذا المؤشر نتائجه غير حاسمة في عملية التقييم خلال فترة الدراسة.

3 - انخفاض نصيب الوحدة المباعة من المصروفات الإدارية ، حيث لم يتجاوز (13%) من قيمة صافي المبيعات ، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

## الفصل الرابع

### النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

## أولاً : النتائج

من خلال البيانات والمعلومات الواردة في الدراسة فقد تم تلخيص مجموعة من النتائج التي تتعلق بتقييم الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد .

### أ: نتائج تتعلق بتقييم الأداء الاقتصادي باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاج والطاقات الإنتاجية :

- إن نسبة الطاقة الفعلية للطاقة المستهدفة بالمصنع ، قد بلغت في المتوسط (74.3%) وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة الطاقة الفعلية إلى الطاقة التصميمية ، والتي بلغت في المتوسط (55.9)% ، ونسبة الطاقة المستهدفة إلى الطاقة التصميمية ، والتي بلغت في المتوسط (73.3)% ، وبذلك يتضح أن المصنع لم يتمكن من تحقيق المستهدفات في اغلب سنوات الدراسة باستثناء السنوات (2000 ، 2004م) ، والتي كانت فيها الطاقة الفعلية أكبر من الطاقة المستهدفة ، مما يشير إلى انخفاض الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

### ب : نتائج تتعلق بتقييم الأداء الاقتصادي باستخدام مؤشرات ومعايير الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية :

1 - إن الإنتاجية الكلية من الإنتاج الإجمالي بسعر السوق استطاعت تغطية تكاليف الإنتاج في اغلب سنوات الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ من خلال فترة الدراسة أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الإجمالي بسعر السوق قد شهدت انخفاض اغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس ، حيث سجلت نسبتها في المتوسط (119%) أو ما يعادل (93%) من سنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي وفقاً لهذا المؤشر.

2 - إن الإنتاجية الكلية من الإنتاج الصافي بسعر السوق استطاعت تغطية تكاليف الإنتاج في اغلب سنوات الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ من خلال فترة الدراسة أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الإنتاج الصافي بسعر السوق قد شهدت انخفاض اغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس ، حيث سجلت نسبتها في المتوسط (117%) أو ما يعادل (92%) من سنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي وفقاً لهذا المؤشر.

3 - انخفاض الإنتاجية الكلية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الإنتاجية (24%) أو ما يعادل (60%) من سنة الأساس ، وبذلك لم تستطع هذه الإنتاجية تغطية تكاليف الإنتاج خلال فترة الدراسة ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

4 - ارتفاع إنتاجية العامل من صافي القيمة المضافة ، حيث بلغ متوسط هذه الإنتاجية (36898) دينار أو ما يعادل (165%) من سنة الأساس خلال فترة الدراسة ، مما يشير إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر .

5 - ارتفاع إنتاجية الدينار المنفق على عنصر العمل من صافي القيمة المضافة ، حيث بلغ في المتوسط السنوي (4.6) دينار، أي أكبر من الواحد الصحيح أو ما يعادل 135% من سنة الأساس ، مما يشير إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر .

6 - انخفاض إنتاجية المستلزمات السلعية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الإنتاجية (0.29) دينار أو ما يعادل (59.3%) من سنة الأساس ، وهذه النسبة تعتبر منخفضة وتدل على أن المصنع غير قادر على تغطية تكلفة عنصر المستلزمات السلعية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة. مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر. مما يشير إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر .

7 - إنتاجية المستلزمات الخدمية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة استطاعت تغطية تكلفة عنصر المستلزمات الخدمية من صافي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة باستثناء سنة (2010م) ، ولاكن نلاحظ أن إنتاجية الدينار من المستلزمات الخدمية شهدت انخفاضاً أغلب سنوات الدراسة مقارنة بسنة الأساس ، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الإنتاجية (4.4) دينار أو ما يعادل (66.7%) من سنة الأساس وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنةً بسنة الأساس ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

### ج : نتائج تتعلق بتقييم الأداء الاقتصادي باستخدام المؤشرات والمعايير المالية :

1 - أن المصنع لم يتمكن من تحقيق نسبة سيولة جيدة مقارنةً بالنسبة المعيارية (1:2) مرة أغلب سنوات الدراسة ، والتي تعني أن كل دينار من الخصوم مغطى بدينارين من الأصول المتداولة. مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر .

2 - أن المصنع لم يتمكن من تحقيق نسبة السيولة السريعة مقارنةً بالنسبة المعيارية (1:1) مرة خلال فترة الدراسة، والتي تعني أن كل دينار من الخصوم مغطى بدينار من الأصول المتداولة. مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر.

3 - انخفاض نسبة هامش صافي الربح خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط السنوي (22.2%) أو ما يعادل (62.6%) وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنةً بسنة الأساس (2000م) ، مما يدل على انخفاض الكفاءة في التعامل مع التكاليف المتعلقة بالمبيعات ، الأمر الذي يعكس انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

4 - انخفاض نسبة العائد على الاستثمار خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة (28.7%) أو ما يعادل (82%) وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بسنة الأساس (2000م) ، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

5 - إن نسب معدل دوران إجمالي الأصول بالمصنع في المتوسط فقد بلغ (2.4) مرة خلال فترة الدراسة وهذا المعدل يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول يمكنه أن يحقق مبيعات تقدر بـ 2.4 دينار في المتوسط مما يشير إلى ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر.

6 - إن المصنع قادر على تحويل المخزون السلعي إلى مبيعات بمعدل (12.1) مرة سنوياً ، و يرجع السبب في ذلك إلى الصندوق موازنة الأسعار الذي يقوم بشراء كامل الإنتاج من السميد ، وإنتاج النخالة يتم توزيعه على مصانع الأعلاف بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة ، وبذلك فإن هذا المؤشر نتائجه غير حاسمة في عملية التقييم.

#### د : نتائج تتعلق بتقييم الأداء الاقتصادي باستخدام المؤشرات والمعايير المتعلقة بالمبيعات وكفاءة الإدارة:

1 - ارتفاع قيمة المبيعات بالمصنع بما نسبته (112.4)% في المتوسط خلال فترة الدراسة ، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي طبقاً لهذا المؤشر

2 - كانت نسبة المبيعات إلى الإنتاج جيدة وهي (100.5)% في المتوسط خلال فترة الدراسة ، إلا أنه من الملاحظ أن إنتاج المصنع من السميد يتم شراؤه بالكامل من قبل صندوق موازنة الأسعار ، وكذلك إنتاج النخالة يتم شراؤه بالكامل من قبل مصانع الأعلاف، وعلى ذلك فإن عملية التقييم تكون غير حاسمة لهذا المؤشر.

3 - ارتفاع مؤشر كفاءة الإدارة بالمصنع ، حيث لم يتجاوز نصيب الوحدة المباعة من المصروفات الإدارية (0.063) في المتوسط من قيمة المبيعات خلال فترة الدراسة ، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي للمصنع طبقاً لهذا المؤشر .

#### الخلاصة :

رغم وجود بعض المؤشرات الغير حاسمة في موضوع تقييم الأداء ، إلا أن معظم النتائج تشير إلى انخفاض في مستوى الأداء الاقتصادي للمصنع ، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية التي بنيت عليها الدراسة وقبول جزئياتها ، والتي مفادها :

وجود انخفاض في مستوى الأداء الاقتصادي لمصنع قرجي للسميد ، وهذا الانخفاض ناتج عن :

- 1 - انخفاض في استغلال أو استخدام الطاقات الإنتاجية للمصنع .
- 2 - انخفاض صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط المصنع.
- 3 - انخفاض أرباح المبيعات بالمصنع.

### ثانياً: التوصيات

بناء على النتائج التي تم ذكرها ، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من خلالها يمكن التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه المصنع ، ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي له ومن أهم هذه التوصيات والمقترحات ما يلي :

- 1 - العمل على رفع مستوى الطاقة الفعلية للمصنع من خلال الآتي :
  - القيام بتطوير وتحديث الآلات والمعدات الخاصة بالمصنع حتى تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية .
  - العمل على توفير قطع الغيار ، ومستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب .
  - توفير مولدات كهربائية للمصنع ، أو الاتفاق مع شركة الكهرباء لضمان استمرار التيار الكهربائي وذلك لأجل التقليل من خسائر الإنتاج .
  - الإسراع في الإفراج عن القمح داخل المواني الليبية .
- 2 - العمل على رفع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالمصنع ، والتركيز على زيادة صافي القيمة المضافة المتولدة عن نشاط المصنع من خلال الآتي :
  - زيادة كميات الإنتاج و تخفيض تكاليف الإنتاج وخصوصاً المستلزمات السلعية.
  - تشجيع العاملين بالصنع ، من خلال زرع روح التعاون بين الإدارة والأفراد العاملين بالمصنع للحصول على أفضل إنتاج ممكن .
- 3 - العمل على تقليل تكاليف المستلزمات السلعية من خلال تشجيع المشاريع الزراعية الوطنية لزراعة القمح ، والحد من استيراده .
- 4 - العمل على استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تخطيط الإنتاج ، وذلك من خلال :
  - تحديد المستهدفات السنوية ، بحيث تتناسب مع القرارات والإمكانيات المتوفرة للمصنع حتى لا تتسع الفجوة بين المستهدف والفعلي .
  - تشجيع روح الابتكار والبحث لدى المنتجين ، وخاصة حملة الشهادات العليا ، لحل مشاكل الإنتاج التي تواجه المصنع .

- 6- العمل على رفع إنتاجية رأس المال الثابت من صافي القيمة المضافة ، من خلال رفع كفاءة الأصول والقيام بعملية إحلال وتطوير للأصول القديمة.
- 7 - العمل على تحقيق نسبة سيولة جيدة من خلال الوصول إلى النسبة المعيارية (1:2) مرة ، وذلك لكي يستطيع المصنع منتسديد التزاماته في وقت استحقاقها ، وان يحتفظ بنسبة من الأصول المتداولة (نقدية) ليتم توجيهها نحو الاستثمار.
- 8 - العمل على تحقيق صافي هامش ربح مرضي يضمن استمرار المصنع ومساعدته على تجديد أصوله والتوسع في قدرته الإنتاجية من خلال تخفيض تكاليف المبيعات بالمصنع.
- 9 - الاستمرار على زيادة معدل دوران الأصول بالمصنع ، من خلال زيادة كمية وقيمة المبيعات ، بما يتناسب مع حجم الأصول الموظفة .
- 10- العمل على رفع كفاءة الإدارة بالمصنع ، وذلك من خلال تخفيض نصيب الوحدة المباعة من المصروفات الإدارية .



## المراجع

### أولاً / الكتب :

- 1 - أزهر محمد السماك ، "اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى" ، دار زهران ، عمان ،الأردن ، بدون طبعة ، 1998م.
- 2 - سالم عبد الحسن ، " المداخل الاساسية للتنمية الاقتصادية " ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي / ليبيا الطبعة الأولى ، 2000م.
- 3 - سمير محمد عبد العزيز ، " اقتصاديات الاستثمار والتمويل وإدارة الأموال" ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، بدون طبعة ، 1986م .
- 4 -صبحي محمد قنوص ، "أزمة التنمية" ، دار الكتب الوطنية، بنغازي ، ليبيا، الطبعة الأولى 1992.
- 5 - على الاسدي ، "مقدمة في اقتصاديات الصناعة " ، منشورات ، جامعة قاريونس سابقاً ، بنغازي / ليبيا الطبعة الأولى ، 1990 م .
- 6 - عقيل جاسم عبدالله ، "تقييم المشروعات (إطار نظري وتطبيقي)" ، منشورات جامعة الفاتح سابقاً طرابلس / ليبيا ، الطبعة الأولى ، 1992م .
- 7 - كاضم جاسم العيساوي ، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات " ، دار المناهج للنشر عمان ، الاردن ، 2004 م .
- 8 - مدحت كاظم القرشي ، "الاقتصاد الصناعي" ، دار زهران ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 1994.9
- محمد محروس إسماعيل ، "اقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية تطبيقية)" ، دار الجامعات المصرية الإسكندرية ، ج . م . ع ، الطبعة الأولى ، 1987م .
- 10 - وجيه عبدالرسول العلي ، " الإنتاجية : مفهومها ، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها " ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1983 م .

### ثانياً / الرسائل العلمية :

- 1 - إبراهيم عبد السلام الفر جاني ، "تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة الاسمنت في ليبيا" دراسة تطبيقية على الشركة العربية للاسمنت، رسالة ماجستير في التخطيط المالي ، غير منشورة ، معهد التخطيط ،طرابلس/ ليبيا ، 2003 م .
- 2 - احمد نوري مرجان ، "تقييم الأداء الاقتصادي للشركة الاشتراكية للمواني" دراسة تطبيقية على ميناء الخمس البحري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، 2012 م .

- 3 - حسن عبد المجيد محمد والي " تقييم الأداء الاقتصادي لمصنع الأعلاف بصرمان " رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط المالي ، طرابلس / ليبيا ، خريف 2004 – 2005 م .
- 4 - محمد عمر محمد قنش " تقييم الأداء الاقتصادي للمشاريع الصناعية " . دراسة تطبيقية على مطحن الغلال بصرمان خلال الفترة 1991 – 2000م " رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط المالي 2000م
- 5 - سامية شعبان الهاشمي ، "المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية" دراسة تطبيقية على بعض المصانع التابعة للشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، غريان / ليبيا ، 2003م .
- 6 - سناء أوبكر محمد القعود ، (تخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة ) ، دراسة للتجربة الليبية في أعداد وتنفيذ خطط التحول الاقتصادي للفترة مابين (1970 – 2005م) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، غريان / ليبيا ، 2009م .

#### ثالثاً / الدوريات :

- 1 - أمال احمد عبود ، "دور التخطيط الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا " ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الفاتح سابقاً ، السنة الثالثة - العدد الخامس 2006م .
- 2 - هدى محمد أبوخريص ، "كفاءة الإنفاق العام على تكوين رأس المال البشري في الاقتصاد الليبي" مجلة التخطيط والتنمية ، مجلة نصف سنوية يصدرها معهد التخطيط – طرابلس ، ليبيا ، العدد، الخامس السنة الخامسة ، فبراير 2012م .
- 3 - صفاء الفلاحي ، "تنمية الصادرات في الاقتصاد الليبي : الإمكانيات والاتجاهات " ندوة خلال الفترة (19 – 20 / 4 / 2004م) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الفاتح سابقاً ، سلسلة الكتاب الجامعي (2) ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات ، طرابلس ، ليبيا ، 2005م .

#### رابعاً : التقارير والنشرات :

- 1 - التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي ، العدد الرابع والخمسون، 2010م .
- 2 - القوائم المالية للمصنع من فترة 2000 - 2010م .
- 3 - التقارير السنوية للمصنع من فترة 2000 – 2010م .
- 4 - التقارير السنوية لإدارة التخطيط والتطوير بالشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة من فترة 2000 – 2010م .

- 5 - مقابلات شخصية مع مدير الإدارة المالية بالمصنع .
- 6 - مقابلات شخصية مع مدير إدارة الإنتاج بالمصنع .
- 7 - مقابلات شخصية مع بعض العاملين بإدارة الشؤون الإدارية والمالية خلال الفترة (2013م).

The Ministry of Higher Education And scientific Research  
Aljabal Alghrbi University

Faculty of Accounting- Gharyan  
Department Of Economics

Assessment of The Economic Performance of the National  
Contributed company For Flour Mills and Fodders  
(An Applied Study on Gorji Factory for Semolina)  
During the period (2000-2010)

This thesis is presented to complete the requirements of  
obtaining the Master's Degree in Economics  
on 19\10\2015.

Prepared by student

Abdulhameed Muftah Emhamed

Supervision

Dr . Mohammed Khalifa Mauf

Academic Year 2015-2016

**Abstract**

**Gurji** factory for semolina is considered from the industrial production units which included in the plans and programs of the industrialization in Libya, where it works to provide and cover part of the local demand of semolina, which is one of the local industries ,and therefore , this thesis concerned with the issue of assessment the economic performance of Gurji factory for semolina ,in order to identify the extent of efficiency in the use of available resources, and recognize of the shortcomings of the low level of production ,which is the low amount of the annual target by applying some indicators and standards of economic performance of industrial projects, this study has been built on the basic hypothesis that: there is a decrease in the level of economic of **Gurji** factory for semolina, this decrease is due to:

- A decrease in the utilization and usage of production capacities of the plant.
- A decrease in net value –added generated by the plant activity.
- A decrease in the profits obtained from the factory sales.

The study was divided into a set of chapters, and studies, the introductory chapter addressed the entrance of the study through a review of its theoretical framework ,Chapter I : was allocated to shed light on the subject of the Libyan Industries Development, where it addressed the first topic: the basic concepts of economic development of the importance of development ,and its objectives and constraints, the second topic : is about the role of industry in economic development, of the importance of industry and manufacturing development ,and strategic industry in the Libyan economy through economic plans, Chapter II: the concepts and indicators of economic performance assessment, where it addressed the first part, the concept of economic

performance assessment and the importance of assessing economic performance, its functions and objectives and how to assess it and its types and the problems it faces, while the second topic addressing, indicators and standards of economic performance, which the most important are indicators and standards relating to production, productivity capacities, and indicators and standards relating to productivity and productivity efficiency, and indicators and standards the financial aspects, and indicators and standards sales and management efficiency, and the third chapter addressed: the assessment of economic performance for **Gurji** factory for semolina, where the first section addressed a Brief about the National Joint Stock Company for Flour Mills and Feedstuff and for **Gurji** factory for semolina, while the second topic addressed: the stages of production and organizational structure in **Gurji** factory for semolina, the third topic addressed: the application of indicators and benchmarks of economic performance assessment the abovementioned on the data and information relating to the plant and through the application of these indicators and standards on data and information relating to plant, the study has found a set of results that validate the hypothesis that it was built and the validity of its partials, and the most important of these results :

1- A decrease of utilizing the production capacities of the plant, where the actual power not exceed all of the design and the target power, in the medium energy (55.9%) , (74.3%) , respectively, indicating that the plant was not able to exploit or use its productive energy fully during the study period, which proves the initial partial validity of the study hypothesis which states that (a reduction in the usage or exploitation of

production capacities of the plant) , which enhances the validity of the main hypothesis of the study.

2- A reduction in the full productivity level of factors of production of the net value added through all the years of study, where it did not exceed an average (24%) or the equivalent (58%) of the base year, which indicates a decrease in the net value-added generated by the plant activity during the study period, which proves the second partial validity of the main hypothesis of the study, which provides the (a decrease in net value added generated by the factory activity) which promotes the validity of the main hypothesis.

3- A decrease in profit margin ratio, which did not exceed in the average, (14.2%) or the equivalent (62.6%) from the base year, which proves the third partial validity of the main hypothesis of the study, which provides the (a decrease in obtained profits from the factory sales), which enhances the validity of the main hypothesis.

And based on that, the study concludes to accept the main hypothesis which the study built upon, namely, (there is a decrease in the economic performance level for **Gurji** factory for semolina), and therefore, the study suggests a set of recommendation and proposals that would address and remedy the problems and difficulties facing the plant, and the most important of these recommendation and suggestions the following:

1. Work on enhancing the actual capacity level of the plant by the following:

- To develop and modernize machinery and equipment for the plant, in order to be operating at full production capacity.
- Work on the provision of spare parts, and production requirements in a timely manner.

- To speed up the release of wheat inside the Libyan ports .
- 2. Work for raising the full productivity of production factors of factory, and focus on increasing the net value-added generated by the plant activity through the following :
  - Increasing production volumes and lower production costs, specially Accessories goods.
  - Encourage the factory personnel, through sowing the spirit of cooperation between management and factory personnel to get the best possible production .

End of abstract,,,



الملاحق